المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٥/١/٢٧م الموافق ٦ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٠ السنة الثالثة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

برنامج كحلون السياسي يعزز احتمال بقاء اليمين في سدّة الحكم!

صفحـ(٢)ـة

قواعد اللعبة تغيّرت منذ انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية!

صفحـ(٧)ـة

تحت ستار الانتخابات

مخطط إسرائيلي لبناء مستوطنة ملاصقة لبيت لحم

يسعى وزير الإسكان الإسرائيلي، أوري أريئيل، بخطى سريعة مستغلا فترة الانتخابات العامة، إلى تطبيق جزء من مخطط استيطاني كبير، من خلال دفع إجراءات لبناء ٨٤٠ وحدة سكنية من أصل ٢٥٠٠ وحدة سكنية يشملها المخطط. ورصدت وزارة الإسكان في شهر تشرين الأول الماضي مبلغ ٨٥٠ ألف شيكل لتخطيط بنية تحتية في تلة قريبة من مستوطنة "أفرات" وتقع خلف الجدار العازل، ومن شأن تنفيذ المخطط فيها أن يؤدي إلى وصول المباني إلى مشارف مدينة بيت لحم.

وقالت صحيفة "هآرتس"، أمس الاثنين، إن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ألغى العام الماضي قرار وزارة الإسكان بالتخطيط لوحدات سكنية في هذه التلة التي يطلق عليها المستوطنون اسم "عيطم"، في أعقاب ضغوط دولية.

وأشارت الصحيفة إلى أنه عندما تم التخطيط للجدار العازل، طالب المستوطنون بأن يكون مساره شرقي هذه التلة، لكن وفق المسار الذي تم تطبيقه فإن هذه التلة تقع شرقي الجدار. ورغم ذلك، حاول المستوطنون عدة مرات إقامة بؤرة استيطانية عشوائية على التلة. وكانت المحاولة الأخيرة في تشرين الأول الماضي، وعندها دفعت وزارة الإسكان مبلغ ٨٥٠ ألف شيكل لمكتبي هندسة من أجل تنفيذ أعمال تخطيط لشوارع موصلة إلى التلة.

وكانت وزارة الإسكان قد وضعت مخططا في العام ٢٠٠٩ لبناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية على التلة فيما صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ١٧٠٠ دونم وأعلنت عنها "أراضي دولة". وبعد ذلك بعام واحد تم شق شارع إلى المكان على أراض بملكية فلسطينية خاصة.

تظاهرة فلسطينية في محيط بيت لحم تجرّم التوسع الاستيطاني. (إب.أ)

وفي العام ٢٠١١ صادق وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، إيهود باراك، على إقامة "مزرعة" على التلة تمهيدا لأعمال بناء استيطاني. وفي موازاة ذلك قدم مواطنون فلسطينيون التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد مصادرة أراضيهم، لكن المحكمة تماطل ولم تصدر قرارا بعد.

وفي تشرين الثاني من العام ٢٠١٣ أعلنت وزارة الإسكان عن مخطط يقضي ببناء ٢٠ ألف وحدة سكنية استيطانية في الأراضي المحتلة، فيما أمر نتنياهو بتجميد المخطط في أعقاب ضغوط دولية.

وقال سكرتير حركة "السلام الآن"، ياريف أوبنهايمر، إن "المستوطنين يحاولون بخطوة خاطفة قبيل الانتخابات فرض وقائع على الأرض، وإنفاق مئات آلاف الشواكل وزيادة تعقيد إمكانية الانفصال إلى دولتين. والبناء في تلة عيطم يصب الزيت على النار ويسمس بقدرة إسرائيل على مواجهة الضغوط الدولية والخطوات العقابية ضدها في لاهاي".

القائد العام للشرطة الإسرائيلية: ظاهرة الفساد في الجهاز باتت بحاجة إلى علاج جذري!

توالت في الآونة الأخيرة فضائح تتعلق بمخالفات أخلاقية ومخالفات فساد ضالع فيها كبار الضباط في الشرطة الإسرائيلية، لدرجة أن المفتش العام للشرطة، يوحنان دانينو، أعلن أمس الاثنين أنه ينبغي إجراء "علاج جذري" لهذه الظاهرة.

وجاءت أقوال دانينو في أعقاب الكشف عن أن قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة ("ماحش")، حقق ليلة الأحد – الاثنين الفائتة، مع نائب المفتش العام، النقيب نيسيم مور، بشبهة التحرش الجنسي وتنفيذ أعمال مشينة بحق شرطيات برتب متدنية. وفي نهاية التحقيق، صباح أمس، تم تحويل مور إلى الاعتقال المنزلي الكامل.

وأعلن "ماحش" أن مور مشتبه بممارسة أعمال مشينة بحق الشرطية واستغلال مكانته كمسؤول عنها، كما أنه مشتبه بارتكاب اعتداءات جنسية بحق ثماني شرطيات برتب متدنية. واعترف مور بإقامة علاقات جنسية مستغلا وظيفته الرفيعة، لكنه ادعى أن ذلك تم بالاتفاق.

وهذه الحالة الثانية التي يشتبه فيها نقيب في الشرطة باعتداءات جنسية. إذ يخضع قائد الشرطة الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية، النقيب كوبي كوهين، خلال الأيام الماضية، لتحقيقات بشبهة استغلال منصبه ومكانته لارتكاب اعتداءات جنسية بحق شرطية.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن مور حاول تشويش مجرى التحقيق معه، وأنه بعد استدعائه للتحقيق مسح الرسائل الخليوية من هاتفه المحمول، والتي أرسلها إلى شرطيات وشملت مضامين جنسية. ويحقق "ماحش" في موازاة ذلك مع ضابط كبير، يشتبه بأنه كان على علم بالقضية ولم يبلغ عنها، بعد أن أطلعته إحدى الشرطيات على مضمون الرسائل التي وصلتها من مور.

وهذه الرسائل موجودة حاليا لدى "ماحش"، لكن مور يدعي أنه مسحها كي لا تراها زوجته. وقال محاميه إنه "رجل متزوج، ولم يرغب في أن يرى أفراد عائلته هذه الرسائل، ولذلك مسحها".

وأجرى "ماحش"، بعد ظهر أمس، مواجهة مباشرة بين مور وخمس شرطيات اشتكين بأنه تحرش بهن. ويعتقد المسؤولون في "ماحش" أن بحوزتهم أدلة قوية وكافية من أجل توجيه لائحة اتهام ضد مور.

ونقل موقع "واللا" الالكتروني عن شرطي يعمل في منطقة تل أبيب قوله إن الأجواء "قاسية بالنسبة لنا جميعا. والمشكلة لدينا في الجهاز هي في المراتب القيادية العليا، وهناك يوجد فساد ومستويات أخلاقية منحطة".

وقال شرطي آخر إنه "بات من الصعب اليوم ارتداء زيّ الشرطة، فالجميع يشيرون إليه ويتفوهون بملاحظات متعلقة بالفضائح الأخيرة. والشرطة تواجه الآن أزمة شديدة، وأتمنى أن يخرجوا أولئك الذين تصاعدت رائحتهم النتنة وأن يجلبوا جيلا جديدا من القادة الذين لم يلوثوا".

يشار إلى أنه خلال العام ونصف العام الماضي استقال من الشرطة الإسرائيلية ستة ضباط كبار وجميعهم يحملون رتبة نقيب، وهي أعلى رتبة في الشرطة ويليها رتبة المفتش العام. والأسباب وراء استقالتهم جميعا هي اتهامهم أو الاشتباه بهم بأنهم ضالعون في مخالفات جنسية أو تلقي رشوة أو معاشرة متهمين بتلقي رشوة. وكان قائد شرطة القدس، النقيب يوسي بيريانتي، قد استقال في أعقاب تخوفه من تعرضه لفضائح في حال رشح نفسه لمنصب المفتش العام.

وتطرق المفتش العام دانينو إلى سلسلة الفضائح التي تعصف بالشرطة. وقال خلال مؤتمر صحافي عقده أمس في أعقاب الكشف عن اعتقال والتحقيق مع مور، إن "هذا حدث يبدو أنه بالغ الخطورة. ولا يمكن المرور عليه مر الكرام وهو ينضم إلى سلسلة من الأحداث التي تورط فيها ضباط كبار، ومسوا بثقة الجمهور بالشرطة. وهذه الأحداث تستوجب إجراء علاج جذري".

رغم ذلك اعتبر دانينو أنه "لا يوجد أي حدث بإمكانه المس بشرطة إسرائيل واستقرارها ومناعتها". وفي رده على سؤال حول ما إذا تعين عليه تحمل مسؤولية شخصية بعد سلسلة الفضائح التي تعصف بجهاز الشرطة، قال دانينو إن "تاريخ نهاية ولايتي قريب جدا، وهذه ليست المسألة المهمة. المسألة المهمة هي كيف نهتم بأن يبقى هذا الجهاز مستقرا".

إلا أن موقع صحيفة "هآرتس" الالكتروني نقل عن ضابط كبير في الشرطة قوله أمس إن "قيادة الشرطة فقدت سيطرتها على الجهاز. لا يمكن الكذب على الجمهور ولا على أفراد الشرطة. الوضع آخذ بالانهيار ويسقط معه الجهاز كله". وأضاف أن "التعيينات الكثيرة، التي تمت بشكل بقي فيه الأفراد الميدانيون في الخارج وتم تعيين مقربين من الصحن في مواقع قيادية أدت إلى حالة عدم مبالاة بين الضباط القياديين".

وتابع الضابط "نحن في الشرطة نعيش في حالة انتظار. انتظار انتخابات، مفتش عام جديد، أن يحصل شيء ما ويخرج الجهاز من البئر الموجود فيها. والأفراد الذي أعطوا حياتهم كلها للشرطة، وهم أفراد مهنيون من أفضل نوعية في العالم وليس في البلاد فقط، يجدون أنفسهم في مواقع سخيفة، لأن أصدقاء كبار الضباط ومدراء مكاتبهم عُينوا في مناصب كبيرة عليهم بعشرة مقاسات. ومن يريد اليوم أن يتقدم في الشرطة، عليه أن يحتسي القهوة مع ضابط كبير مرة كل أسبوع، بدلا من الخروج وإلقاء القبض على مجرمين. هذه الأمور تنعكس على الجهاز، من دون تبرير سلوك غير لائق من جانب هذا الضابط أو ذاك".

الصحافة الإسرائيلية تدعو عرب الداخل: اذهبوا للتصويت!

خصصت صحيفتا "يديعوت أحرونوت" و"هآرتس" مقالات لموضوع تشكيل قائمة مشتركة بين الأحزاب العربية في إسرائيل مع دعوات حماسية للمواطنين العرب للذهاب للتصويت.

وخصّصت "يديعوت أحرونوت" أول من أمس (الأحد) إحدى صفحاتها لمقال كتبه الصحافي نظير مجلي ونشر بالعبرية والعربية معا، من أجل تشجيع العرب لاستخدام حقّهم الانتخابي.

وكتب مجلي: "المشاركة العربية في الانتخابات هي أمر جيد لإسرائيل عموما وللمواطنين العرب خصوصا وللمواطنين اليهود أيضا. جيدة لإسرائيل حتى تكون ديمقراطية حقيقية. وجيدة للعرب لأنها واجب وطني وأخلاقي. فنحن نطالب بالمساواة وبتكافؤ الفرص وبالحقوق. عدم المشاركة في التصويت يجعلنا كمن يطالب بالفوز باليانصيب ولكن لا يرسل النموذج. وجيدة للمواطنين اليهود، أولا لكونهم الشركاء وثانيا لكونهم يمثلون الأكثرية". وبحسب مجلي، فإنّ القائمة العربية هي بمثابة فرصة تاريخية لإصلاح أوضاع المواطنين العرب.

أما صحيفة "هآرتس" فأنشأت أول من أمس مقالاً افتتاحياً استهلته بالقول: "على الرغم من وجود فرق واسع في المواقف بين الأحزاب العربية بما في ذلك بشأن الموضوعات الداخلية للعرب في إسرائيل، فقد نجحت هذه الأحزاب في تقديم قائمة موحدة تتنافس في الانتخابات القريبة. وهذه الخطوة فرضها قرار رفع نسبة الحسم، لكنها تشكل فرصة مهمة للجمهور العربي وللديمقراطية الإسرائيلية، ففي إمكانها أن تؤدي إلى رفع مستوى التمثيل السياسي لمواطني إسرائيل من العرب، ومنحهم وزناً ملائماً في قرارات الدولة. ومن المهم أن يحدث هذا كوزن مضاد للتحريض العنصري والقومي المتطرف الذي يقوم به سياسيو اليمين».

وتابعت الصحيفة: إن على المواطنين العرب الذين يعانون الإقصاء والتمييز المؤسساتي والمعياري أن يدركوا أن السبيل الناجع لمحاربة هذه التوجهات واحتلال المكان المناسب في المجتمع الإسرائيلي هو عبر التصويت لأحزاب تمثلهم. ومما لا شك فيه أن قائمة عربية تحظى بعدد كبير من المقاعد ستحول العرب إلى جسم سياسي لا يمكن تجاهله، وإلى قوة سيكون في إمكانها ليس فقط وقف إقرار قوانين عنصرية وإقصائية، بل تحويل العرب إلى لاعب مؤثر في الحلبة السياسية، وأصحاب دور في تحديد سياسة إسرائيل بما يتناسب مع حجمهم وسط السكان.

وختمت: يتعين على أعضاء القائمة العربية تشجيع الجمهور العربي على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، كما يجب على الجمهور العربي أن يدرك خطورة الوضع وأن يشارك في الانتخابات، وبهذه الطريقة فقط يبرز بديل حقيقي عن حكم اليمين.

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

غابي سيبوني لـ«المنتدى»: يوجد حساب مفتوح بين حزب الله وإسرائيل والرد على هجوم القنيطرة قد يكون بعد سنوات!

كتب بلال ضاهر:

لا يزال التوتر الأمني مسيطرا في شمال إسرائيل عند منطقة حدودها مع لبنان وفي مرتفعات الجولان السوري المحتل، في أعقاب تخوف من رد حزب الله على الغارة التي شنتها طائرات حربية إسرائيلية على قافلة سيارات في منطقة مدينة القنيطرة في الأراضي السورية، والتي أدت إلى مقتل ستة من مقاتلي حزب الله وجنرال إيراني. وأغلقت قوات الأمن الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، عددا من الشوارع القريبة من الحدود مع لبنان وفي الجولان، كما امتنع الجيش الإسرائيلي عن تسيير دوريات على طول الشريط الحدودي تحسبا من استهدافها.

وفي ظل هذا التوتر، أطلق وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش، بيني غانتس، تهديدات ضد إيران وحزب الله وحكومة لبنان تحذر من شن هجمات ضد إسرائيل. وفي موازاة ذلك نقل الجيش قوات كبيرة ومدرعات إلى منطقة الشمال ونصب بطاريات «القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ القصيرة المدى.

من جهة أخرى، تنظر إسرائيل بقلق إلى تحسن العلاقات بين حركة حماس وبين إيران وحزب الله الحاصل في الأسابيع الأخيرة. وبرز في أعقاب الغارة في القنيطرة تصريح قائد كتائب القسام، محمد ضيف، الذي دعا حزب الله إلى توحيد القوى ضد إسرائيل. كذلك أثار انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي غضبا بالغا في إسرائيل، كونه ينطوي على إجراء تحقيق دولي باتهامات لإسرائيل بارتكابها جرائم حرب خلال العدوان على غزة في الصيف الماضي.

حول هذه المواضيع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع مدير برنامج الأبحاث «جيش واستراتيجيا» وبرنامج «أمن السايبر» في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، الدكتور غابي سيبوني.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هي التوقعات في إسرائيل حيال رد محتمل من جانب حزب الله أو إيران على الهجوم في القنيطرة؟

سيبوني: «أعتقد أنه ينبغي النظر إلى هذا الأمر في سياق أوسع، إذ يوجد حساب مفتوح بين حزب الله وإسرائيل منذ تصفية (القيادي العسكري في حزب الله) عماد مغنية. وأعتقد أن هناك إرادة لدى حزب الله لتنفيذ ما يصفه بـ'الانتقام' أو الرد، وليس بالضرورة أن العامل الزمني هو الذي يلعب دورا هنا، أي أن الرد قد لا يكون قريبا وإنما بعد سنوات».

(*) يتحدثون دائما في إسرائيل عن رد من جانب حزب الله، لكن هل هناك تقديرات بشأن رد من جانب إيران؟

سيبوني: «إيران تمارس نشاطا في هذه المنطقة. ورأينا الأسبوع الماضي أنه نفذت عمليات في الأرجنتين ضد أهداف لها علاقة بإسرائيل. وأفترض أن إيران يمكن أن تكون شريكة في هجوم ينفذه حزب الله، وعلى الأقل سيكون هجوما كهذا منسقا مع الإيرانيين».

(*) هل ترى أنه توجد علاقة بين الهجوم في القنيطرة والمحادثات بين الدول الكبرى وإيران حول البرنامج النووي؟

سيبوني: «لا أعرف. ولا أعلم من نفذ الهجوم، وتحدثت سابقا من خلال رؤيتي لما يفكر فيه أعداؤنا. ولا يوجد في إسرائيل جهة مسؤولة أعلنت المسؤولية عن الهجوم. لذلك فإن ربط الأمور بهذا الشكل يأتي في إطار التكهنات وليس لدي إجابة عليها».

(*) محللون كثيرون في إسرائيل ربطوا بين الهجوم والانتخابات العامة التي ستجري قريبا في إسرائيل. هل ترى أنه توجد علاقة بين الأمرين؟

سيبوني: «لا أعلم ما الذي يحدث في هذا السياق من ناحية عينية. لكن هذه الربط موجود في عقول الناس دائما. وقيلت مثل هذه الأقوال عندما قرر (رئيس حكومة إسرائيل الأسبق) مناحيم بيغن مهاجمة المفاعل النووي في العراق قبل الانتخابات (في العام ١٩٨١). ومثل هذه الأمور تبقى تحليلات أكثر مما هي أقوال دقيقة، لأن الأجهزة في إسرائيل منضبطة جدا ولا تعمل بصورة عشوائية. لا أعرف ماذا جرى في هذا الحدث تحديدا، لكن الأجهزة الأمنية في إسرائيل تعمل بصورة عقلانية ومن خلال ترجيح الرأي. ويصعب علي أن أوافق على وجود علاقة بين أحداث أمنية وحملة انتخابية».

(*) هذا الهجوم تم تنفيذه في الأراضي السورية. هل تتدخل إسرائيل في الحرب الدائرة في سورية أم أنها تبتعد عن دخول «الوحل السوري»؟

سيبوني: «السوريون يقولون إن إسرائيل تتدخل في القتال. لكن النظام منشغل في حمام الدم الحاصل هناك ولا أعتقد أنه يريد مواجهة مع إسرائيل، ويصعب رؤية سورية تبدأ بتسخين الجبهة مع إسرائيل. وبالنسبة لإسرائيل فإنها تريد الابتعاد عن أي 'وحل' وليس مهما مكان هذا 'الوحل' ومحاولة العيش بهدوء. وبشكل عام فإن إسرائيل ترد على أحداث، مثل إحباط عمليات إرهابية، ولا تبادر إلى مواجهات».

(*) إسرائيل تهاجم وتهدد وتنقل قوات إلى الجبهة الشمالية. ألا يعتبر هذا استفزازا، ما هو المنطق الذي يوجه الإسرائيليين؟

سيبوني: «لا أعتقد أن هذه كانت تهديدات، وإنما هي تصريحات بأننا سنرد على أي عدوان ضدنا وأنه لا يجدر بأن يكون هناك رد على أي حدث. وأعتقد أن تصريحات يعلون وغانتس جاءت لتهدئة الوضع وليس لصنع استفزاز عند الحدود الشمالية. وأعتقد أن أداء إسرائيل كان يهدف إلى القول إننا مستعدون وجاهزون لمواجهة أي تطور ولتهدئة الوضع».

(*) كيف ينظرون في إسرائيل إلى تحسين العلاقات بين حركة حماس وبين إيران وحزب الله؟

سيبوني: «لقد كنا في مشهد مشابه قبل الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر. وها نحن نشهد هذه الجولة من تحسين العلاقات مرة أخرى الآن. رغم ذلك فإن تحسين العلاقة هو سبب للقلق لأن هذا يعني أن الأخطبوط الإيراني يمد ذراعا داعمة باتجاه حزب الله وذراعا أخرى نحو حماس، ويحاول نقل أسلحة وتكنولوجيا ومعلومات وخبرات إلى حماس، وهذا لن يسهم في استقرار المنطقة بدون شك».

(*) هل يوجد قلق في صفوف الجيش الإسرائيلي، في أعقاب التوجه الفلسطيني إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وإمكانية اتهام ضباط بارتكاب جرائم حرب؟

سيبوني: «أعتقد أنه يوجد في إسرائيل جهاز قضائي قوي جدا ويعرف كيف يحاكم أي ضابط عمل بصورة غير قانونية. ولذلك فإنني لا أعتقد أنه ينبغي على إسرائيل أن تقلق من هذا الأمر. وأعتقد أنه يجب طرح أسئلة على الجانب الآخر، الفلسطيني، حول الجهاز القضائي لديه وما إذا كان قادرا على التعامل مع مرتكبي جرائم حرب لديه. فحماس على سبيل المثال، تمارس أسلوبا حربيا لا يتماشى مع القانون الدولي، فهي تطلق صواريخ من أماكن مأهولة بالسكان باتجاه أماكن مأهولة بالسكان. وبالإمكان طرح سؤال على حكومة الوحدة الفلسطينية حول مدى رضاها من هذا الأداء من جانب حماس. لذلك أعتقد أنه لا ينبغي على إسرائيل أن تنظر بقلق كبير إلى هذا الموضوع».

برنامج كحلون السياسي يعزز احتمال بقاء اليمين في سدّة الحكم!

***حزب العمل يجتاز الانتخابات الداخلية بهدوء ما يرفع جاهزيته لخوض الانتخابات *حزب الليكود يضطر إلى إعادة فرز كافة الأصوات في الانتخابات الداخلية بعد اكتشاف "أخطاء" أو تزييف غيرت النتيجة**

تحالف الأحزاب الناشطة في الشارع الفلسطيني قد يحقق عدد مقاعد أكبر ما سينعكس على الاصطفافات السياسية الإسرائيلية

كتب برهوم جرايسي:

كان الأسبوع الماضي حاملا لأحداث على صعيد حملة الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، ستعكس نفسها على النتائج النهائية، وأيضا على الاصطفافات الداعمة لهذه الحكومة أو تلك، فحزب "العمل" عبر الانتخابات الداخلية بهدوء، ما يعزز جاهزيته لخوض الانتخابات، بينما حزب "الليكود" سيعيد فرز كل الأصوات بعد كشف التزييف في الانتخابات الداخلية، وفي المقابل ساهمت تصريحات موشيه كحلون اليمينية المتشددة بشأن الصراع في إزالة بعض الضبابية على وجهة الحزب، وأمام هذا كله نجحت الكتل الثلاث الناشطة في الشارع الفلسطيني، في الاتفاق على تشكيل لائحة واحدة، ستزيد من قوتها، ما قد يعيد توزيع المقاعد بين الكتل الأخرى، أما أفيغدور ليبرمان فحزبه يواصل تراجعه ويقترب من نسبة الحسم التي أرادها حاجزا أمام التمثيل العربي في الكنيست.

الانتخابات الداخلية في "العمل" و"الليكود"

في مشهد لم يعرفه حزب "العمل" منذ سنوات طوال، اجتاز الحزب الانتخابات الداخلية لتشكيل اللائحة الانتخابية، دون نزاعات داخلية، أو نتائج تؤدي إلى شرخ في الحزب، فقد فازت الرئيسة السابقة للحزب شيلي يحيموفيتش، في المكان الأول، لتحل ثالثة في اللائحة الانتخابية، بعد رئيس الحزب إسحاق هيرتسوغ، ورئيسة حزب "الحركة" الحليفة للحزب، تسيبي ليفني، كذلك، فقد ضمن جميع النواب تقريبا دخولهم إلى الكنيست، باستثناء النائب موشيه مزراحي، الذي دخل إلى الكنيست للمرّة الأولى في الدورة المنتهية، وقد شغل سابقا قائدا بارزا في الشرطة، وقائد قسم التحقيقات فيها.

كذلك سيغيب عن الكنيست البروفسور أفيشاي برافرمان، الذي قرر عدم الترشح، وهو كان سابقا رئيسا لجامعة بئر السبع (بن غوريون) ودخل إلى الكنيست في انتخابات العام ٢٠٠٦. وكان الوزير الأسبق والنائب بنيامين بن اليعازر، قد استقال من عضوية الكنيست، بعد الإعلان عن التوجه إلى انتخابات مبكرة، وذلك على خلفية شبهات بالفساد ضده، ودخل إلى الكنيست مكانه، خلال عطلة الانتخابات، الوزير الأسبق النائب غالب مجادلة، الذي كما كان متوقعا، خسر المنافسة على المقعد العربي في اللائحة، التي سيطلق عليها اسم "المعسكر الصهيوني"، لصالح المذيع الرياضي زهير بهلول، الذي له شهرة كبيرة في الشارع اليهودي، بسبب ميزته في عرض مباريات كرة القدم باللغة العبرية.

لكن لائحة حزب "العمل" يغيب عنها لأول مرّة الرعيل الأول والجيل الثاني الذي تلاه، وكان آخرهم بن اليعازر، إلا أن عمير بيرتس، الذي يُعد من أبناء الجيل الثاني، سيكون في المقعد الثامن، ولكن عن حزب "الحركة"، وسيكون "أقدم" عضو كنيست في هذه اللائحة، إيتان كابل، الذي وصل إلى الكنيست في العام ١٩٩٦ وحتى العام ١٩٩٩، ثم عاد اليه في العام ٢٠٠١ وحتى اليوم دون انقطاع، وسيحل عاشرا في لائحة "المعسكر الصهيوني".

ويطمح تحالف "المعسكر الصهيوني" إلى تحقيق عدد مقاعد أكبر، مما حققه حزبا "العمل" و"الحركة" معا، في الانتخابات السابقة، ٢١ مقعدا، وتمنح كل استطلاعات الرأي هذه اللائحة تقدما، ولو بمقعد واحد، وأحيانا أكثر، عن لائحة الليكود، وتتراوح نتائج الاستطلاعات للمعسكر الصهيوني، ما بين ٢٣ إلى ٢٥ مقعدا.

في المقابل، فإن حزب الليكود يشهد تخبطا منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات الداخلية التي جرت في اليوم الأخير، من الشهر الماضي- العام الماضي، إذ تبين بداية وجود صناديق لم تدخل إلى الاحصاء النهائي، وبعد ذلك، جرى تعديل محدود على تدريج النواب حتى المقعد الـ ١٣، ولكن لاحقا تبينت قضية أكبر، إثر شكوى قدمتها النائبة المتشددة تسيبي حوطوفيلي، التي وجدت نفسها في المكان ٢٦ غير المضمون لدخول الكنيست، وبعد فحص شكواها وفحص الصناديق التي أرادتها، وصلت إلى المقعد الـ ٢٠، ولكن هذا أطاح بالنائب الأسبق آفي ديختر، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة "الشاباك"، الذي لقي نفسه في المقعد ٢٦ غير المضمون، ليقدم هو أيضا شكوى حول القضية.

وأمام هذا الوضع، قرر حزب "الليكود" اعادة فرز احتساب كافة صناديق الاقتراع وهي مهمة يجب أن تنتهي في النصف الأول من هذا الاسبوع، إذ أن تقديم اللوائح إلى لجنة الانتخابات المركزية، سيكون يومي غد وبعد غد، الأربعاء والخميس، ٢٨ و٢٩ الشهر الجاري، ولكن أيا تكن النتيجة، فإن الفوضى وحتى الشبهات بالتزوير سترافق هذا الحزب في حملته الانتخابية، الذي شهد منذ العام ١٩٩٦، حينما بدأ اتباع الانتخابات الداخلية المفتوحة، عدة حالات من التزوير والفوضى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن "الليكود" يجد نفسه في وضعية مريحة، نسبيا، في استطلاعات الرأي، إذ تتراوح النتائج التي يحصل عليها ما بين ٢٠ وحتى ٢٤ مقعدا، مستفيدا من المقاعد التي يخسرها حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، بفعل فضيحة الفساد الضخمة التي تتورط بها شخصيات بارزة في الحزب، ومسؤولون في مؤسسات ومراكز محسوبة على الحزب، وتتعلق بتلقي أموال غير مشروعة ورشاوى ضخمة.

كحلون يزيل بعض الضباب

جزء كبير من مصير الحكومة المقبلة، سيكون محكوما بقرار حزبي "يوجد مستقبل" برئاسة وزير المالية المُقال يائير لبيد، وحزب "كولانو" (كلنا) برئاسة الوزير الأسبق من حزب الليكود، موشيه كحلون. وفي قراءة استطلاعات الرأي التي ظهرت على مدى الأسابيع السابقة، كان هذان الحزبان خارج حسابات معسكر اليمين المتطرف مع الحريديم، استنادا إلى تصريحات سابقة لكحلون أبدى فيها نوعا من الليونة السياسية، النسبية، مقارنة بمواقفه السابقة في حزب الليكود.

إلا أن كحلون أدلى في الأيام الأخيرة بتصريحات سياسية، تعيده إلى معسكر اليمين المتشدد، في كل ما يتعلق بالصراع وحل القضية الفلسطينية، ما يضعه في خانة اليمين المتشدد، ويعيد حسابات الاستطلاعات، وفرص بنيامين نتنياهو لتشكيل الحكومة المقبلة من جديد.

فقد أعلن كحلون رفضه لأي انسحاب إلى حدود ١٩٦٧ والانسحاب من القدس، وادعى عدم وجود شريك فلسطيني للسلام، وشدد على أنه بمواقفه يمثل مواقف حزب الليكود التاريخية، وقال عن نفسه إنه حزب الليكود ١٩٧٧. وقال كحلون في مقابلة مطولة مع صحيفة "هآرتس"، عن الجانب الفلسطيني، "في هذه اللحظة ليس لدينا شريك وليس هناك ممن يمكن الحديث معه في الطرف الاخر، ينبغي أن يقوم زعيم شجاع ويعترف بإسرائيل كدولة يهودية، ويوافق على أن تبقى القدس موحدة، وأن تكون كتل استيطانية كبرى وأن يتنازل عن موضوع اللاجئين، ويفهم أنه لا عودة إلى حدود ٦٧. كل تسوية تعزز أمن إسرائيل، سيكون حزب كلنا هناك كي يدعمها". كما أعرب عن تأييده لاستمرار البناء في المستوطنات.

وتابع كحلون قائلا: "في هذه اللحظة لا توجد تسوية ولا يوجد مع من يمكن الحديث، ولا يوجد ما يمكن الانشغال به في هذه اللحظة. ينبغي حاليا مواصلة الحياة في مسارها، إلى أن يدخل الفلسطينيون إلى مسار تسوية ومفاوضات. وطالما لا توجد تسوية، لا حاجة لأن يكون تغيير في الوضع الراهن. وعندما تكون تسوية ينبغي الحديث في كل شيء".

وتمنح استطلاعات الرأي حزب "كلنا" ما بين ٨ إلى ١٢ مقعدا، وحتى هذا التصريح كانت نتائج استطلاعات الرأي توحي بأن المعسكر الذي ارتكز عليه نتنياهو لضمان ترشيحه لتشكيل الحكومة بعد انتخابات ٢٠٠٩ و٢٠١٣، يتأرجح بين الأغلبية الهشة وخسارتها، والقصد بمعسكر يضم حزب "الليكود" وحزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة ليبرمان، وأحزاب المستوطنين، وحاليا "البيت اليهودي" وكتلتي المتدينين المتزمتين "الحريديم".

إلا أن تصريحات كحلون الأخيرة تغيّر من احتساب موازين القوى في استطلاعات الرأي، وترجح بأن يوصي بعد الانتخابات بأن يشكل نتنياهو الحكومة المقبلة، رغم انه ادعى أنه ليس في خانة الليكود ونتنياهو، وأنه سيحسم موقفه بناء على نتائج الانتخابات، ومن هو اقرب إلى برنامجه في الجانب الاجتماعي أيضا.

واللافت في هذا المجال أن حزب "شاس" للمتدينين الشرقيين المتزمتين، حاول الظهور في مواقف "وسطية" سياسية، كان يتبناها في النصف الأول من سنوات التسعين، فقد اعلن رئيسه آرييه درعي، أنه لن يكون في خانة الليكود، بل سيحسم موقفه لاحقا، وحتى أنه أعلن هو ورئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد، عن "صلحة" بينهما، وأنه لم يعد ما يعيق جلوسهما لاحقا في حكومة واحدة.

وكما يبدو فإن تصريحات درعي جاءت ردا على تحركات المنشق عن الحركة إيلي يشاي، الذي يفاوض أشد عصابات المتطرفين تطرفا، وحتى من حركة "كاخ" الارهابية، لخوض الانتخابات في لائحة واحدة، ترتكز على قسم من جهور "شاس" ولكن أيضا من جمهور المتطرفين المستوطنين، وأقام يشاي حزبا أطلق عليه اسم "الشعب معنا"، وهو يتأرجح ما بين عدم اجتياز نسبة الحسم، وبين حصوله على ٤ مقاعد، وهو العدد الأدنى للدخول إلى الكنيست، في حين أن قوة "شاس" في استطلاعات الرأي تتأرجح ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد.

اللائحة المشتركة للجمهور الفلسطيني

بعد مفاوضات مكثفة دامت نحو خمسة أسابيع، اتفقت الكتل الثلاث الناشطة بين الفلسطينيين، على خوض الانتخابات في لائحة واحدة، وتضم اساسا أربعة أحزاب، وهي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي في صلبها الحزب الشيوعي، وسيكون لها خمسة مقاعد، أحدهم نائب يهودي مناهض للصهيونية، والحركة الاسلامية (الجناح الجنوبي) أربعة مقاعد، والتجمع الوطني الديمقراطي أربعة مقاعد، والحركة العربية للتغيير، مقعدان، وينص الاتفاق على تناوب بين الأحزاب، في حال تراوحت نتيجة الانتخابات من ١٢ إلى ١٥ مقعدا. وقد شهدت المفاوضات مطبات كثيرة، إلى أن أنجزت هذه الشراكة.

وكانت الكتل الثلاث قد تمثلت في الدورة المنتهية بـ ١١ مقعدا، إلا أن حصيلتها من حيث عدد الأصوات، كادت تكون ١٢ مقعدا، فقد خسرت الكتلة "الموحدة" مقعدا بفارق ضئيل، ولهذا فإن نقطة انطلاقها عمليا هي ١٢ مقعدا، يضاف إلى هذا الاعتقاد بأن نسبة المشاركة في التصويت ستكون هذه المرّة أعلى من ذي قبل، ففي الانتخابات السابقة، كان فارق نسبة التصويت بين العرب واليهود ١٥ نقطة، ٥٤٪ بين العرب مقابل ٦٩٪ بين اليهود، وساهم هذا الفارق بخسارة ٤ مقاعد للكتل الثلاث، وفق تجربة أجريت مؤخرا وعرضت في ندوة في مركز "مدار" في رام الله، اعادت احتساب الأصوات من جديد، على أساس نسبة تصويت مساوية بين العرب واليهود، آخذة بعين الاعتبار توزيع الأصوات الذي كان قائما، بما فيه "حصة" الأحزاب الصهيونية، واتفاقيات فائض الأصوات بين مختلف الأحزاب، وكانت هذه المقاعد الأربعة، ستعيد رسم الخارطة البرلمانية، إذ كان معسكر اليمين المتطرف مع الحريديم سيخسر الاغلبية المطلقة التي حصل عليها في الانتخابات السابقة.

وحتى الآن فإن استطلاعات الرأي الإسرائيلية العامة دلّت على أن مجموع ما ستحصل عليه الكتل الناشطة بين العرب ما بين ١٠ إلى ١١ مقعدا، ولكن هذه الاستطلاعات التي تصب اهتمامها على الوضع في الشارع اليهودي، تتعامل على الأغلب مع العرب بشكل تقديري، فشريحة الاستطلاعات بالكاد تتعدى ٥٠٠ مستطلع، من بينها قد يكون عدد العرب ما بين ٧٠ إلى ٧٥ عربيا، إذ أن نسبة الفلسطينيين من اجمالي سجل الناخبين في حدود ١٥٪، أو أعلى بقليل.

إلا أن استطلاعات الرأي التي أجرتها عدة أحزاب ناشطة بين العرب، دلّت على أن لائحة واحدة قد تحصل على ما بين ٨٠٪ إلى ٨٤٪، من اجمالي الناخبين العرب، وهي نسبة حققتها الكتل الناشطة بين العرب في انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٩، ولكن في كل انتخابات سنوات التسعين والألفين، كانت فجوة ملحوظة إلى درجة كبيرة بين الناخبين العرب واليهود، بينما استطلاعات الأحزاب دلّت على توجه ارتفاع في نسبة التصويت في حال كانت لائحة واحدة.

موشيه كحلون.

ومن شأن حصول اللائحة المشتركة على أكثر من ١٣ مقعدا أن ينعكس على نتائج الأحزاب الأخرى، وهذا قد يكون له وزن، نظرا للفارق المحدود بين المعسكرين المتنافسين.

لكن اللافت للنظر، وما تحول إلى نكتة، يتم تداولها سياسيا، وأيضا في شبكات التواصل الاجتماعي، أن حزب "يسرائيل بيتينو" وزعيمه ليبرمان، الذي بادر إلى رفع نسبة الحسم، وكان يريدها ٤٪، كي تكون حاجزا أمام تمثيل المواطنين العرب في الكنيست، باتت نتيجته في استطلاعات الرأي تقترب نوعا ما من نسبة الحسم، فأكثر من استطلاع للرأي منحه ٥ مقاعد، بينما العدد الأدنى المساوي لنسبة الحسم هو ٤ مقاعد، وهذا التراجع الكبير ناجم عن فضيحة الفساد الكبرى التي تعصف بحزبه، وفي حال تطور هذا الملف إلى درجة التوصية بتقديم لوائح اتهام، فإن ليبرمان قد يصارع فعلا نسبة الحسم.

ويقود ليبرمان، مجددا، حملة انتخابية في أساسها التحريض على المواطنين العرب، مثل، أن يقول: مستوطنة "أريئيل" إلى إسرائيل، وأم الفحم إلى فلسطين، وشعار آخر يقول "حنين، زعبي وليس دوف إلى جنين"، ويقصد بذلك، النائبة حنين زعبي من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والنائب دوف حنين (يهودي) من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

وهاجم ليبرمان اللائحة المشتركة، وقال في بيان صادر عنه "إن توحيد الأحزاب العربية يكشف بشكل واضح الشيء المعروف والذي حاولوا إخفاءه حتى اليوم وهو أنه بالنسبة للأحزاب العربية بغض النظر اذا كانت إسلامية، شيوعية أو جهادية فإن هدفها المشترك هو وضع نهاية لدولة إسرائيل كدولة يهودية، هذا الشيء الذي يوحدهم وهذا هدفهم".

وأعلن ليبرمان في مطلع الأسبوع الحالي نيته تقديم طلب إلى لجنة الانتخابات المركزية لشطب اللائحة المشتركة، وهو ما سيتم بحثه بعد أيام من تقديم اللوائح رسميا إلى لجنة الانتخابات المركزية.

على هامش الانتخابات الإسرائيلية العامة

المحكمة العليا ترفض طلب التماس ضد رفع نسبة الحسم

رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبوع الماضي طلب التماس ضد رفع نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيلية العامة، حيث أبقت على نسبة الحسم التي حددها الكنيست بـ٣٫٢٥٪ بعد أن كانت ٢٪ في الانتخابات السابقة.

واتخذت المحكمة قرارها بأغلبيّة هيئة القضاة واعتراض قاض واحد هو القاضي العربي سليم جبران.

وقدّم طلب الالتماس المحامي يهودا غوتمان، وانضم إليه كل من مركز عدالة وجمعيّة حقوق المواطن بصفة استشارية.

وأكدت هاتان المنظمتان الحقوقيّتان أن رفع نسبة الحسم يمسّ جذرياً بالتمثيل البرلماني للمواطنين العرب أكثر من غيرهم.

وعقبت جمعية حقوق المواطن ومركز عدالة على قرار المحكمة بالإشارة إلى أنه قرار لا يقيم أي اعتبار لحقّ المواطنين العرب في التمثيل والمشاركة السياسية، ويتجاهل كلياً أنماط التصويت لدى الجمهور العربي، كما يتجاهل الحاجة إلى أن تعكس نسبة تمثيل العرب في الكنيست التيارات المتعددة للجمهور العربي، ومثلما جرى التوضيح في المحكمة فإن نسبة الحسم الجديدة تمنع القوائم العربيّة من خوض الانتخابات بلوائح تمثّل توجهاتها السياسية المتعددة.

نتنياهو: قائمة العمل تحمل طابعاً يسارياً متشدداً ومعادياً للصهيونية

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية رئيس الليكود بنيامين نتنياهو إن تشكيلة قائمة مرشحي حزب العمل لانتخابات الكنيست المقبل التي تمخضت عن نتائج الانتخابات التمهيدية مؤخراً، تحمل طابعاً يسارياً متشدداً ومعادياً للصهيونية.

وأضاف نتنياهو في بيان نشره على موقعه الشخصي في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أن توجهات حزب الليكود القومية والمسؤولة لا تلتقي مع توجهات حزب العمل ويجب الحسم بين الخيارين في الانتخابات القريبة.

وكان رئيس حزب العمل عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ أكد أن قائمة مرشحي الحزب لانتخابات الكنيست الذين تم اختيارهم في الانتخابات التمهيدية تضم منتخباً يمثل جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي، وأعرب عن أمله بأن تُتاح لهذا المنتخب فرصة الوصول إلى السلطة وتوفير حلول للمشكلات التي يواجهها المواطنون في إسرائيل.

وأضاف هيرتسوغ في كلمة ألقاها في احتفال شارك فيه مئات الأعضاء من الحزب جرى في كيبوتس شفاييم (وسط إسرائيل) قدم خلاله القائمة الجديدة لمرشحي الحزب، أن الادعاءات بأن ضمان الأمن ومكافحة الإرهاب لا يسمحان بالانشغال بتقليص الفجوات الاجتماعية غير صحيحة. كما شنّ هجوماً حاداً على رئيس الحكومة نتنياهو، وأكد أنه لا أمن من دون رزق ولا رزق من دون أمن.

بينيت: «البيت اليهودي» سيكافح للحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية ولإحباط إقامة «دولة إرهاب» فلسطينية!

قال وزير الاقتصاد الإسرائيلي رئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت إن اليوم الذي سيقود فيه حزبه دولة إسرائيل أصبح وشيكاً.

وجاءت أقوال بينيت هذه في إثر نشر نتائج الانتخابات التمهيدية التي جرت في حزب «البيت اليهودي» الأسبوع الماضي من أجل اختيار قائمة مرشحيه إلى انتخابات الكنيست الجديد التي ستجري يوم ١٧ آذار المقبل، وأكد فيها أيضاً أن حزبه يكافح من أجل الحفاظ على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل وضد إقامة «دولة إرهاب» فلسطينية، فضلاً عن أنه سيعتني بالطبقات الضعيفة والنساء وبالمتدينين والعلمانيين وباليهود الغربيين والشرقيين.

وأسفرت الانتخابات التمهيدية في «البيت اليهودي» عن فوز عضو الكنيست أييلت شكيد بالمكان الأول، الأمر الذي يعني احتلالها المركز الثالث في القائمة بعد رئيس الحزب بينيت ووزير البناء والإسكان أوري أريئيل الذي تم تخصيص المكان الثاني له.

ووفقاً للنتائج النهائية لهذه الانتخابات ستبدو قائمة «البيت اليهودي» على النحو التالي: ١- نفتالي بينيت، ٢- أوري أريئيل، ٣- أييلت شكيد، ٤- إيلي بن داهان، ٥- نيسان سلوميانسكي، ٦- أوري أورباخ، ٧- يانون ميغال، ٨- شولي معلم، ٩- بتسلئيل سموتريش، ١٠- نير أورباخ، ١١- موتي يوغيف، ١٢، يهوديت شيلات، ١٣- آفي فارتسمان، ١٤- أفيحاي رونتسكي، ١٥- أوريت ستروك، ١٦- رونين شوفال، ١٧- ساره إلياش، ١٨- زبولون خليفة، ١٩- أفيحاي بوارون، ٢٠- موشيه سلومون.

حزب ميرتس انتخب قائمة مرشحيه لانتخابات الكنيست

أسفرت الانتخابات الداخلية التي جرت في حزب ميرتس الأسبوع الماضي من أجل اختيار قائمة مرشحيه إلى انتخابات الكنيست الجديد، عن فوز عضو الكنيست إيلان غيلئون بالمكان الأول، الأمر الذي يعني احتلاله المركز الثاني في القائمة بعد رئيسة الحزب عضو الكنيست زهافا غالئون في المركز الأول.

ووفقاً للنتائج النهائية لهذه الانتخابات ستبدو قائمة ميرتس على النحو التالي: ١- زهافا غالئون، ٢- إيلان غيلئون، ٣- عيساوي فريج، ٤- ميخال روزين، ٥- تمار زاندبرغ، ٦- موسي راز، ٧- غابي لاسكي، ٨- آفي دافوش، ٩- أفشالوم فيلان، ١٠- أوري زكي.

ليبرمان يعرض قائمة مرشحي "إسرائيل بيتنا"

عرض وزير الخارجية الإسرائيلي رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان الأسبوع الماضي قائمة مرشحي الحزب إلى انتخابات الكنيست الجديد.

وتتألف القائمة من ١- أفيغدور ليبرمان، ٢- أورلي ليفي- أبكسيس، ٣- سوفا لاندفر، ٤- إيلان شوحيط، ٥- شارون غال، ٦- حمد عمّار، ٧- روبرت إيلتوف، ٨- عوديد فورر، ٩- يوليا ميلينوفسكي، ١٠- شيرا مستريال.

وكان ليبرمان عرض في مؤتمر صحافي خاص عقده قبل إعلان القائمة برنامج «إسرائيل بيتنا» ووضع في صلبه شعار «أريئيل لإسرائيل وأم الفحم لفلسطين»، في إشارة إلى التزامه فكرة تبادل الأراضي والسكان بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على أساس الاعتبارات الديمغرافية ضمن أي تسوية يتم التوصل إليها مع الفلسطينيين.

وقال ليبرمان إن حزبه يتطلع إلى الحصول على ١٦ مقعداً في الكنيست المقبل. كما أكد أنه لن يرفض الانخراط في أي ائتلاف حكومي مهما تكن الجهة التي تشكله طالما تناغمت الخطوط الأساسية للائتلاف مع برنامج «إسرائيل بيتنا».

وشدّد ليبرمان على أن حزبه لا يعتبر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس شريكاً للمفاوضات بل يرى ضرورة للتخلص منه، لكنه في الوقت عينه أكد ضرورة قيام إسرائيل بإطلاق مبادرات سياسية والقضاء على حركة «حماس».

ووفقاً للاستطلاعات يخوض حزب «إسرائيل بيتنا» الحملة الانتخابية متأثراً بالتحقيق الذي تجريه الشرطة حول قضية فساد متشعبة مرتبطة بعدد من أركانه.

العمل: يادلين مرشح «المعسكر الصهيوني» لمنصب وزير الدفاع المقبل

أعلن حزب العمل قبل عدة أيام أن اللواء احتياط عاموس يادلين الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») والرئيس الحالي لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، هو مرشحه لمنصب وزير الدفاع الإسرائيلي المقبل في حال تمكن القائمة المشتركة بين الحزب وحزب «الحركة» («المعسكر الصهيوني») من تحقيق فوز في انتخابات الكنيست الجديد يؤهلها لتشكيل الحكومة المقبلة.

وجاء هذا الإعلان بعد قيام رئيس حزب كديما عضو الكنيست شاؤول موفاز بإبلاغ رئيس العمل عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ ورئيسة «الحركة» عضو الكنيست تسيبي ليفني رفضه اقتراحهما الانضمام إلى القائمة المشتركة لحزبيهما.

وقالت مصادر مقربة من موفاز إنه يفكر باعتزال الحياة السياسية.

استطلاع «معاريف»: ٣٨٪ من الإسرائيليين يرغبون بأن يتولى نتنياهو منصب رئيس الحكومة المقبل و٣٧٪ يرغبون بأن يتولاه هيرتسوغ

أظهر استطلاع للرأي العام أجرته صحيفة «معاريف» بواسطة معهد «بانيلز بوليتيكس» المتخصص في شؤون الاستطلاعات أن ٥٥٪ من الإسرائيليين لا يرغبون بأن يتولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد الانتخابات العامة المقبلة، وأن ٣٨٪ منهم يرغبون بأن يتولى هذا المنصب.

وكان الاستطلاع السابق أظهر أن الذين لا يرغبون بأن يتولى نتنياهو رئاسة الحكومة المقبلة ٥٨٪ وأن ٣٦٪ يرغبون بذلك.

في المقابل، قال ٣٧٪ إنهم يرغبون بأن يتولى رئيس حزب العمل زعيم المعارضة عضو الكنيست إسحاق هيرتسوغ منصب رئيس الحكومة بعد الانتخابات المقبلة، وقال ٩٪ إنهم يرغبون بأن يتولى رئيس حزب «يوجد مستقبل» عضو الكنيست يائير لبيد هذا المنصب، وقال ٨٪ إنهم يرغبون بأن يتولى رئيس حزب «البيت اليهودي» وزير الاقتصاد نفتالي بينيت هذا المنصب، في حين قال ٧٪ إنهم يرغبون بأن تتولى رئيسة حزب «الحركة» عضو الكنيست تسيبي ليفني هذا المنصب.

كما أظهر الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن ستحصل القائمة المشتركة بين حزب العمل برئاسة عضو الكنيست هيرتسوغ وحزب «الحركة» برئاسة عضو الكنيست ليفني («المعسكر الصهيوني») على ٢٤ مقعداً في الكنيست، فيما سيحصل حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة نتنياهو على ٢٢ مقعداً.

ووفقاً للاستطلاع سيزيد حزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير الاقتصاد نفتالي بينيت تمثيله بـ٣ مقاعد ويحصل على ١٥ مقعداً، وسيحصل حزب الوزير السابق موشيه كحلون «كلنا» على ٨ مقاعد، وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان على ٦ مقاعد، وسيتراجع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد بـ٨ مقاعد ويحصل على ١١ مقعداً، وسيتراجع حزب شاس بـ٥ مقاعد ويحصل على ٦ مقاعد، وستحصل ميرتس على ٦ مقاعد، ويهدوت هتوراة على ٧ مقاعد، وحزب «الشعب معنا» برئاسة عضو الكنيست إيلي يشاي على ٤ مقاعد.

إسرائيل: «الغارة في القنيطرة سببها فتح حزب الله وإيران جبهة ضدنا في الجولان»!

صعد المسؤولون الأمنيون الإسرائيليون من تهديداتهم لإيران وحزب الله، في الأيام الأخيرة، في ظل توتر أمني أعقب الغارة الإسرائيلية في منطقة بلدة القنيطرة السورية، يوم الأحد من الأسبوع الماضي، والتي أسفرت عن مقتل ستة مقاتلين من حزب الله وجنرال إيراني.

واعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، أن إيران تسعى في الفترة الأخيرة إلى فتح جبهة ضد إسرائيل في مرتفعات الجولان السوري المحتلة، من خلال شن "عمليات نوعية" والتسلل إلى المستوطنات الإسرائيلية واستهداف المدرعات الإسرائيلية وإطلاق القذائف الصاروخية تجاه إسرائيل. وهدد بأن سورية ولبنان ستدفعان ثمن أي عمل عسكري تقومان به ضد إسرائيل ردا على الغارة في القنيطرة.

وقال يعلون لإذاعة الجيش الإسرائيلي، الأحد، إن الحديث يدور حول "جهود إيرانية بالتعاون مع حزب الله لفتح جبهة ضدنا في الجولان" وإن "الحديث يدور عمليا حول تعاون بهدف إقامة شيء لفتح جبهة ضدنا في الجولان. في البداية حدث إطلاق قذائف وزرع ألغام، ولاحقا أدركنا أنهم يسعون لتطوير ذلك إلى عمليات نوعية وجدية أكثر، بما في ذلك التسلل إلى بلدات في الجولان، وإطلاق صواريخ مضادة للمدرعات وعمليات قنص وغيرها".

وأضاف يعلون أن "السيطرة الإيرانية في الجولان" هدفها ضرب "المصالح الغربية في الشرق الأوسط وليس الإسرائيلية فقط"، وأن "إيران تحاول السيطرة على سورية والجولان مثلما تحاول السيطرة على اليمن وكما سيطرت على لبنان".

وفيما ترددت أنباء حول نقل رسائل تهدئة إسرائيلية إلى إيران عبر روسيا، رفض يعلون التحدث عما يحصل "من وراء الكواليس"، وقال إنه تحدث مع وزير الدفاع الأميركي بعد الغارة الجوية على القنيطرة، في إشارة إلى احتمال نقل رسائل إلى روسيا من خلال الولايات المتحدة.

وأكد يعلون أن الجيش الإسرائيلي عزّز قواته في الجبهة الشمالية مقابل سورية ولبنان تحسبا لأي رد محتمل. وأوضح أن الأجهزة الأمنية نقلت تحذيرات إلى السفارات الإسرائيلية في أنحاء العالم تحسبا لأية عمليات انتقامية.

ونفى يعلون أن يكون أحد في وزارة الدفاع أو في الجيش الإسرائيلي قد سرب لوكالة رويترز أن أجهزة الأمن الإسرائيلية لم تكن تعلم بوجود الجنرال الإيراني في القنيطرة لدى شن الغارة.

وكان يعلون قد أرسل تهديدا لإيران وحزب الله، يوم الجمعة الماضي، خلال زيارة قام بها إلى مقر قيادة الجبهة الشمالية للجيش الإسرائيلي في مدينة صفد. وقال إن "ثمة أهمية لأن نحافظ على برودة أعصاب وصبر، وأن نعرف كيف نرد بالشكل المناسب وبحيث نوضح لكل من يحاول المس بنا أننا لن نتحمل استفزازات في أية جبهة كانت".

وأضاف أن "إسرائيل سترى في الحكومات والأنظمة والمنظمات الموجودة خلف الحدود الشمالية أنها مسؤولة عما يحدث في أراضيها، وسيتعين عليها أن تمتص الثمن في أي حالة يتم فيها المس بسيادة إسرائيل ومواطنيها وجنودها. ولن نتحمل محاولات للمس بنا وسنرد بشدة ضد أية محاولة كهذه".

القنيطرة.. اختبار متعدد الاتجاهات. (إب.أ)

«الغارة في الجولان تختلف عن اغتيال العلماء في طهران»

تطرق المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، يوم الجمعة الماضي، إلى الغارة في القنيطرة واعتبر أنه «إذا صحّت الادعاءات التي تنسب الاغتيال في سورية إلى إسرائيل، فإن هذه كانت عملية أخرى في سلسلة طويلة من الأعمال العدائية بينها وبين حزب الله. وكلا الجانبين يتبادلان الضربات في سورية والجولان منذ سنتين، لكن بشكل عام يحرصان على ألا تخرج عن نطاق السيطرة وألا تدهورهما إلى حرب أخرى. ولذلك، فإنه بالإمكان الاعتقاد أنه حول هذا الهجوم، ضد أفراد حزب الله، سيسود إجماع كامل بين المستويين السياسي والعسكري» في إسرائيل.

وأضاف هرئيل أن «القضية تعقدت بسبب وجود المسافر السابع في القافلة، وهو الجنرال الإيراني محمد علي الله – دادي. وبدا حتى اليوم أن إسرائيل تحاذر من مغبة حدوث مواجهة مباشرة مع الإيرانيين قريبا من البيت، على الرغم من النشاط الحثيث للحرس الثوري في سورية ولبنان. وعندما رحل علماء ذرة في طهران إلى عالمهم (أي اغتيلوا) في ذروة عملهم، كان بإمكان إسرائيل أن تدحرج أعينها نحو السماء والادعاء بأن ليس لديها علم بما جرى. (لكن) الظروف مختلفة في هضبة الجولان. وهذه المرة كما تنعكس الأمور من طهران، فإن إسرائيل فتحت حسابا جديدا معها».

وفيما يتعلق بجهاد مغنية، نجل القيادي العسكري في حزب الله عماد مغنية الذي اغتيل في دمشق في العام ٢٠٠٩، كتب هرئيل ما قاله يعلون أول من أمس، ما يعني أن الجيش الإسرائيلي سرب معلومات حول الغارة لهذا المحلل.

ووفقا لهرئيل فإن جهاد مغنية كان معروفا لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية منذ مدة، «كمن أقام شبكة عسكرية جديدة بمرافقة إيرانية في مرتفعات الجولان. وبالإمكان الاعتقاد أن تصفيته غايتها تحييد ما بدأ يبدو أنه قنبلة موقوتة، وهي شبكة تمكنت من إطلاق صواريخ أربع مرات باتجاه الجولان الإسرائيلي خلال الحرب في قطاع غزة في الصيف الماضي، وتدربت مؤخرا على تنفيذ هجمات نوعية أكثر على طول الحدود».

وأضاف هرئيل أن «من اتخذ القرار في إسرائيل بمهاجمة القافلة في الجولان السوري كان يعرف من هو المسافر السابع» في إشارة إلى الجنرال الإيراني، «ولذلك فإن لب الموضوع ليس وجود ثغرة في المعلومات الاستخباراتية وإنما بترجيح الرأي من الناحية العسكرية لدى صناع القرار بشن الهجوم».

واعتبر هرئيل أن أداء إسرائيل عند الحدود الشمالية حاول بث «تهدئة بقدر الإمكان وفقا للتوجه السائد في جهاز الأمن. إذ إلى جانب حشد قوات ورفع حالة التأهب، تم تقليص حركة القوات غير الضرورية على طول الشريط الحدودي من أجل تقليص الأهداف التي قد يتم ضربها».

وأضاف فيما يتعلق بالرد على الغارة، أن «التقديرات المعقولة تفيد بأن حزب الله سيرد بعملية خاصة به، في إحدى الحلبات الكثيرة التي يمكن أن يعمل فيها. ونية إسرائيل تتجه نحو احتواء التوتر، أي العمل من أجل تقليل أضرار عملية كهذه، والأمر الثاني هو محاولة عدم الانجرار إلى قتال طويل من تبادل ضربات متصاعدة».

هجمات في الجولان لمنع قصف أسلحة لحزب الله

رأى المحلل العسكري في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، رون بن يشاي، أن «كل شيء يبدأ من إحباط حزب الله في أعقاب عدم قدرته على الانتقام بصورة مؤلمة لما هو منسوب لإسرائيل في الإعلام الأجنبي فيما يتعلق بمهاجمة قوافل الأسلحة. وقوافل الأسلحة هذه تسير كل بضعة شهور من سورية إلى البقاع اللبناني وتنقل فيها كافة الأسلحة التي بإمكانها أن تساعد حزب الله على التغلب على نقاط ضعفه التي تم كشفها في حرب لبنان الثانية. وتشمل شحنات الأسلحة هذه صواريخ وقذائف صاروخية أرض – أرض طويلة المدى، ثقيلة ودقيقة، وبإمكانها أن تغطي كل الأراضي الإسرائيلية، وصواريخ لضرب طوافات التنقيب عن الغاز الإسرائيلية، وبوارج سلاح البحرية (الإسرائيلي) وما إلى ذلك».

وتصف إسرائيل هذه الأسلحة بأنها «كاسرة للتوازن» لتبرير استهدافها في عمق الأراضي السورية أو اللبنانية، لأنها «تمنح حزب الله تفوقا لم يكن بحوزته في الماضي». وأشار بن يشاي إلى أن قسما من هذه الأسلحة يصل إلى غايته في لبنان والقسم الآخر تتمكن إسرائيل من رصده وقصفه.

وأضاف بن يشاي أن «مشكلة حزب الله هي أنه اضطر حتى اليوم إلى امتصاص الضربات وأن يحاذر جدا بأن لا يرد ضد إسرائيل على مهاجمة قوافل أسلحته. وهذا يحدث لسببين، الأول هو أن الإيرانيين يمنعون حزب الله من التورط في حرب مع إسرائيل. والثاني أنهم نقلوا ويستمرون في نقل السلاح الحديث إلى حزب الله لكي يشكل الحزب ذراعهم الطويلة التي ستضرب إسرائيل، في حال هاجمت إسرائيل، الولايات المتحدة أو ائتلاف دولي المنشآت النووية الإيرانية».

وأردف أن "هذا ردع بصيغته الإيرانية، لكن حزب الله يواجه أيضاً مشاكل جمّة داخل لبنان مع الطوائف الأخرى، وهذا الأمر يمنعه من التورط في حرب مع إسرائيل، رغم أنه ربما كان يريد التعبير عن الترسانة الهائلة التي جمعها. وحزب الله متهم في لبنان بأن تدخله في سورية ورّطه مع داعش وجبهة النصرة السنيين... وأمين عام حزب الله، حسن نصر الله، يعلم أن شرعيته بحيازة جيش في الأراضي اللبنانية نابع من استعداد الشعب اللبناني كله وبكافة طوائفه لدعمه".

ورأى بن يشاي أن هذا الأمر يفسر "لماذا قرر حزب الله محاولة فتح جبهة جديدة مع إسرائيل في الجولان. فمن هذه الجبهة لن يتمكن فقط من الرد على مهاجمة قوافل أسلحته في الأراضي السورية واللبنانية، وإنما سيواصل الحرب مع إسرائيل من دون خرق قرار مجلس الأمن الصادر في نهاية حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦. واستمرار الحرب ضد إسرائيل هو أمر هام جدا بالنسبة لحزب الله ليستمد شرعيته في العالم العربي من عملياته. وقد فقد هذه الشرعية بسبب ضلوعه في سورية، والقتال ضد إسرائيل يمنحه مجددا رخصة لحيازة سلاحه داخل لبنان".

وأضاف بن يشاي أن فتح جبهة جديدة ضد إسرائيل في الجولان هو "قرار استراتيجي اتخذه نصر الله، على الأرجح، بالاشتراك مع الإيرانيين. وقد بدأ حزب الله بتنشيط جبهة مرتفعات الجولان ببصمات مشوشة تماما ومن دون الإعلان عنها. وبدأ هذا منذ العام ٢٠١٠، عندما استخدم حزب الله مخربين فلسطينيين، من عناصر تنظيم أحمد جبريل، جندهم في مخيم اليرموك للاجئين في دمشق من أجل ممارسة نشاطه في مرتفعات الجولان".

واعتبر بن يشاي أن "الإيرانيين ونصر الله قرأوا بشكل جيد سياسة إسرائيل، التي تمتنع عن التدخل في سورية كي لا تدفع الجهات النشطة في الحرب الأهلية في سورية، وعلى رأسها جبهة النصرة وداعش، إلى توجيه سلاحها نحو إسرائيل. كذلك فإنه لا توجد مصلحة الآن لدى إسرائيل لإعطاء الأسد ذريعة ليدعو إلى وقف إطلاق نار في سورية بادعاء أن على الجيش والمتمردين توجيه سلاحهم الآن ضد إسرائيل. ولذلك على ما يبدو فإن الإيرانيين وكذلك حزب الله اعتبروا أن إسرائيل ستواجه صعوبة في الرد على عمليات إرهابية في الجولان، خاصة إذا لم يتبنها حزب الله وقام بتشويش أعقابها، وأن بإمكانهم ضرب إسرائيل بصورة مؤلمة تجعل صناع القرار يفكرون مرتين قبل استهداف قافلة أسلحة وهي في طريقها إلى البقاع اللبناني، كما اعتبروا أن إسرائيل لن تشن حربا شاملة ضد لبنان بسبب عمليات كهذه في الجولان".

قسم الأبحاث في الكنيست: الاقتصاد الإسرائيلي سيكون عرضة لأضرار كبيرة في حال تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية على نطاق واسع!

حذر تقرير جديد صادر عن قسم الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي من أن الاقتصاد الإسرائيلي سيكون عرضة لأضرار كبيرة في حال تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل على نطاق واسع، على الرغم من أن كل القرارات التي صدرت حتى الآن لم تؤثر مباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي.

وصدر التقرير مع انتهاء عام (٢٠١٤) شهد حراكا أوروبيا ملحوظا لفرض مقاطعة على بضائع المستوطنات الإسرائيلية ومحاصرتها في الأسواق الأوروبية.

وجرى إعداد البحث بطلب من رئيس اللجنة المالية في الكنيست، نيسان سلوميانسكي، وعُرض عليه في الشهر الجاري، وتضمّن خطوطا عريضة لأشكال المقاطعة لإسرائيل في الجانب الاقتصادي، وأيضا في الجانبين العلمي والثقافي، ولكن كان هناك تركيز خاص على جانب الصادرات، بضائع وخدمات، إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإسرائيلي.

وجاء في مقدمة البحث أن دول العالم شهدت من العام ١٩١٤ وحتى العام ٢٠٠٠ نحو ١٧٤ حالة مقاطعة اقتصادية، وأن فقط ٣٤٪ من هذه الحالات حققت المقاطعة الاقتصادية هدفها إن كان تغييرا سياسيا عاما، أما إذا كانت المقاطعة لتحقيق هدف عيني موضعي، فإن النسبة ترتفع إلى ٥٠٪.

ويستعرض البحث باختصار محطات من المقاطعة التي واجهتها إسرائيل، وأولها كانت حتى قبل تشكيل دولة إسرائيل، في العام ١٩٤٦ حينما فرضت الجامعة العربية مقاطعة عامة على المستوطنات الصهيونية في فلسطين التاريخية في ذلك العام، وتحولت المقاطعة لاحقا لتصبح ضد "الدولة"، وأخذت أشكالا كثيرة، وكانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى دائما إلى تقليص أضرار مثل هذه المقاطعة، وفي العام ١٩٧٧ سن الكونغرس الأميركي قانونا يقضي بمعاقبة كل شركة أميركية تشارك في مقاطعة إسرائيل، ووصل الأمر إلى حد فرض عقوبات على المسؤولين في المسار الجنائي.

وكانت إسرائيل قد شهدت فترة من "الهدوء" في أجواء الدعوات لمقاطعتها، وكان هذا في سنوات التسعين من القرن الماضي، وساهم في هذا اقامة علاقات دبلوماسية كاملة، أو جزئية، أو تجارية مع ثماني دول عربية، وعلاقات مع دول إسلامية أخرى، وهذا بحد ذاته تراجع كثيرا في سنوات الألفين، بفعل اندلاع العدوان الإسرائيلي على الضفة والقطاع، والذي جوبه بانتفاضة ثانية.

ويقول التقرير إنه في السنوات الأخيرة نشر الاتحاد الأوروبي خطوطا عامة حول سياسة تعامله مع المستوطنات في جميع المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، الفلسطينية والسورية، وبموجب هذه السياسة فإن البضائع الإسرائيلية المنتجة في تلك المناطق لن تحظى بالإعفاء الجمركي في دول الاتحاد الأوروبي، الذي تحصل عليه البضائع الإسرائيلية الأخرى، وجرى الحديث مرارا عن وضع شارة معينة على بضائع المستوطنات، إلا أن هذا ظهر بقوة في العام الماضي كما تفيد تقارير كثيرة.

فقد قرر الاتحاد الأوروبي منع استيراد المنتجات الزراعية العضوية، واللحوم والحليب والبيض والدجاج، من المستوطنات، ابتداء من الثلث الأخير من العام الماضي، وبحسب تقديرات إسرائيلية فإن الاتحاد الأوروبي لن يكتفي بأنظمة المقاطعة الجديدة التي فرضها على إسرائيل في مجال صناعة الحليب والمنتجات الحيوانية، والفروع التالية، حسب التقدير في إسرائيل، هي صناعة الخمور والدجاج.

وعبّرت إسرائيل عن خشيتها من توسيع نطاق القرار ليشمل أيضا الفواكه والخضروات والمواد الغذائية المصنعة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس على مجمل الصناعات الغذائية التي تعتمد على مواد خام تنتج في المستوطنات. وقالت تقارير إسرائيلية، غداة صدور ذلك القرار، إن هذا قد يكون ككرة الثلج المتدحرجة، بمعنى أن تتوسع المقاطعة وتصبح جارفة، على كل البضائع، المنتجات والخدمات التي مكانها أو مصدرها أو مصدر جزء من المواد الخام فيها في جميع المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، الفلسطينية والسورية.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية، فإن الضرر المباشر من القرار الأوروبي، الذي لم يتم توسيعه حتى الآن، سيكون نحو ٢٠ مليون دولار، ولكن الآثار الخطيرة حقا، من ناحية إسرائيل، هي أن القرار يشكل سابقة.

لكن ليس هذا فحسب، فقد شهد العام الماضي أيضاً تراجع شركات أوروبية عن المشاركة في مشاريع إسرائيلية بنيوية، ومن بينها انسحاب شركتين إيطالية وهولندية من عطاءين لبناء ميناءين بحريين في مدينتي حيفا وأسدود، في ظل تكاثر عدد الشركات والمؤسسات الأوروبية التي تعلن مقاطعتها لاقتصاد المستوطنات، أو للاقتصاد الإسرائيلي ككل.

كما توقف أكبر بنك ألماني وثالث أكبر بنك في العالم «دويتشي بنك» عن التعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي، إذ يعتبر أن نشاط البنوك الإسرائيلية في المستوطنات هي أنشطة «غير أخلاقية». وقد تعهد «دويتشي بنك» لزبائنه بعدم استثمار أموالهم في شركات لا تستجيب «لمواصفات أخلاقية» ضمن قائمة شملت ١٦ شركة كهذه في أنحاء العالم، في مقدمتها «بنك هبوعليم»، وهو أكبر بنك إسرائيلي، وتليه ١٣ شركة تعمل في مجال التجارة بالأسلحة والمواد المتفجرة والعتاد العسكري، إضافة إلى شركة «نيسان» اليابانية.

وكان تقرير سابق في وزارة المالية الإسرائيلية قد حذر في أوج موجة الدعوات الأوروبية لمقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية، من أن اتساع المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والمستوطنات مستقبلا قد يتسبب بخسائر تصل إلى مليارات الدولارات، وأن الضرر سيطال ٣٠ بالمئة من الشركات الإسرائيلية ما سيؤدي إلى فصل آلاف العاملين.

وحسب تقدير اقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية وغيرها من الوزارات ذات الشأن، فإن المقاطعة الحقيقية واسعة النطاق، اذا ما فرضت، على هيئات اقتصادية تعمل في المناطق المحتلة، من شأنها أن تتسبب بفرض مقاطعة على قرابة ٣٠ بالمئة من الهيئات والشركات العاملة في إسرائيل. ووضعت لجنة مختصة تقريرا أمام الوزراء يشير إلى أن عشرات شبكات الغذاء الأوروبية كفت عن طلب الفاكهة والخضار ومنتجات الغذاء التي مصدرها غور الاردن، والضرر يقدر بنحو ٤٠ مليون دولار سنويا. كما ان شركات حكومية كبيرة قد تتضرر من المقاطعة، وعلى رأسها شركة مكوروت للمياه وشركة الكهرباء. وتقدير المالية هو أن الضرر كفيل بأن يصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار وإقالة قرابة ١٠ آلاف عامل.

ويزداد قلق إسرائيل من أن الدعوات لمقاطعة إسرائيل تتسع في القواعد الشعبية، فمثلا من المفترض أن ينطلق بعد بضعة اسابيع وللسنة الـ ١١ على التوالي، نشاطات «أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي»، الذي تقوده الحركة العالمية التي تشجع المقاطعة «BDS". وتدعي الخارجية الإسرائيلية منذ الآن بأن هذه الأحداث لم تعد ذات مغزى وأن قوة المنظمات تضعف مع الوقت.

ويؤكد منظمو النشاط الدولي أنه في السنوات الأخيرة يوجد ارتفاع في عدد الأبحاث حول السياسات الإسرائيلية، وكلها تؤكد أن إسرائيل هي بالفعل دولة أبارتهايد. وتعمل الحركة على اطلاع زعماء في العالم على هذه السياسات، وبهذه الطريقة يمكن للبرلمانات المختلفة أن تتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني وتمارس الضغط على إسرائيل لمنعها من أن تكون «دولة أبارتهايد».

ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية خارج أجواء المقاطعة، ولكن في الجانبين العلمي والثقافي، ونذكر أنه في العام الماضي وقع أكثر من ٤٠٠ بروفسور أميركي في مجال الدراسات الإنسانية معظمهم من جامعات أميركية مشهورة، على مذكرة دانوا فيها انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وطالبوا بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وانهاء الاحتلال فورا، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم التي أبعدوا عنها واعطاء حقوق كاملة للمواطنين العرب داخل إسرائيل.

وتعهد الموقعون في مذكرة مطوّلة بعدم التعاون في المشاريع والفعاليات التي تشمل المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وعدم التدريس أو حضور المؤتمرات وغيرها من الأحداث في هذه المؤسسات، وعدم النشر في المجلات الأكاديمية ومقرها في إسرائيل وسيستمر ذلك حتى تنهي المؤسسات الإسرائيلية تواطؤها في انتهاك الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في القانون الدولي، واحترام الحقوق الكاملة للفلسطينيين من قبل إسرائيل.

جوانب تأثر إسرائيل من المقاطعة

يقول البحث إن الحركة العالمية «BDS" سيكون لها تأثير مباشر على شركات ومرافق اقتصادية مباشرة، وليس على حكومات، ولهذا سيكون من الصعب تقييم الأضرار التي سيسببها نشاط هذه الحركة، ولكن بشكل عام، فإن المقاطعة لإسرائيل ستنعكس مباشرة على قطاعي الصادرات والاستثمارات المالية الأجنبية أكثر من غيرها.

وكانت الصادرات الإسرائيلية قد شهدت في السنوات الـ ١٥ الماضية قفزة لربما لم تتوقعها إسرائيل، فقد ارتفع حجم الصادرات بالدولار من العام ١٩٩٩ إلى العام ٢٠١٣ بنحو ٢٥٠٪، ولكن الأهم أن مساهمة الصادرات في الناتج العام في سنوات التسعين، كانت في حدود ٢٢٪ بالمعدل، وفي سنوات الثمانين التي سبقتها كانت على الأغلب ما دون نسبة ٢٠٪، أما في سنوات الألفين، وبحسب ما يتبين من البحث، فإن الصادرات باتت تساهم بنسبة ٣٥٪ من الناتج العام، وهذه نسبة هائلة.

كما شهدنا في سنوات الألفين تأرجحا في الميزان التجاري بين الصادرات والاستيراد، للبضائع والخدمات معا، فقبل سنوات الألفين كان العجز في الميزان التجاري يميل لصالح الاستيراد، وبنسبة تتراوح ما بين ١٨٪ وأكثر من ٢٠٪، أما في سنوات الألفين الأخيرة فشهدنا في عدة سنوات تفوق الصادرات على الاستيراد. ويظهر من رسم بياني تضمنه بحث قسم الأبحاث في الكنيست أن الصادرات الإسرائيلية ارتفعت سنويا منذ العام ١٩٩٩ بنسب سنوية أعلى من معدل ارتفاعها في منظومة الدول المتطورة OECD.

لكن ما يقلق إسرائيل بشكل خاص من دعوات المقاطعة المنتشرة في القارة الأوروبية، هو أن أوروبا كلها تشتري ٣٦٪ من الصادرات الإسرائيلية، ثم القارة الأميركية الشمالية التي اشترت في العام قبل الماضي ٢٠١٣، ما نسبته ٣١٪ من اجمالي الصادرات الإسرائيلية، وهذا بحد ذاته هبوط عما كان في سنوات مضت، ففي العام ٢٠٠٠ كانت القارة الأميركية الشمالية تشتري ٤١٪ من الصادرات الإسرائيلية، وهبطت في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٩٪، ولكنها واصلت هبوطها بفعل الأزمة الاقتصادية.

ولذا، فإن نحو ٧٠٪ من الصادرات الإسرائيلية مرتبط أساسا بقارتي أوروبا وأميركا الشمالية، ما يعني أن كل قرار بالمقاطعة صادر عن القارة الأوروبية سيكون له وقع مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي.

والجانب الآخر المهم، والذي من شأنه أن يكون متأثرا من المقاطعة في حال تطبيقها، هو جانب الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإسرائيلي، التي شهدت في العقدين الماضيين قفزة بعشرات الأضعاف، ولربما المعطيات العددية توضح أكثر عما يجري الحديث، ففي العام ١٩٩٠ كان حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإسرائيلي ٢٠٠ مليون دولار، في ذلك العام كانت إسرائيل ما تزال تغوص في أزمة اقتصادية خلفتها انتفاضة الحجر الفلسطينية.

ونرى في التقرير أن الاستثمارات الأجنبية تأرجحت ما بين العام ١٩٩٠ والعام ١٩٩٤ ما بين ٢٠٠ مليون دولار إلى ٦٠٠ مليون دولار، وبعدها شهدنا القفزة الملموسة الأولى، التي جاءت في اعقاب الانفراج السياسي الاقليمي، فقد تأرجحت الاستثمارات ما بين العامين ١٩٩٥ و١٩٩٨ ما بين ٤ر١ مليار إلى ٧ر١ مليار دولار، وفي العام ١٩٩٩ قفزت الاستثمارات الأجنبية إلى ٢ر٤ مليار دولار، وفي العام ٢٠٠٠ إلى ٨ مليارات دولار، وهذا أيضا متأثر من أجواء الانفراج السياسي، التي تفرقعت في نهاية العام ٢٠٠٠، لتهبط الاستثمارات في العامين التاليين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إلى ٨ر١ مليار و٦ر١ مليار دولار على التوالي. وتأرجحت الاستثمارات في الأعوام الثلاث التالية ما بين ٣ر٣ مليار إلى ٢ر٤ مليار دولار.

أما العام ٢٠٠٦ فقد شهد قفزة تاريخية، وبلغ الحجم الاجمالي للاستثمارات الأجنبية ذروة لم تحققها إسرائيل حتى اليوم، وهذا يعود سياسيا إلى وصول حزب "كديما" إلى الحكم، ما أوحى بانفراج سياسي، رغم أن ذلك العام شهد حربين على قطاع غزة ولبنان، وبلغ حجم الاستثمارات ٣ر١٥ مليار دولار، وفي السنوات التالية تأرجحت الاستثمارات ما بين ٨ر٨ مليار إلى ٨ر١١ مليار دولار كما كان في العام ٢٠١٣، ولم يشمل تقرير أبحاث الكنيست معطيات عن العام ٢٠١٤.

ما هو بارز أيضا في هذه الإحصائيات أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتراكمة والباقية في الاقتصاد الإسرائيلي، شهدت على مدار السنين ارتفاعا متواصلا، على الرغم من التأرجحات في الاستثمارات السنوية، ففي العام ٢٠٠٠، كان حجم الاستثمارات الأجنبية المتراكمة والباقية في الاقتصاد الإسرائيلي ٦ر٥٢ مليار دولار، لترتفع في العام ٢٠١٣ إلى أكثر من ٨٨ مليار دولار.

ونرى أن أكثر من ٢٦٪ من هذه الاستثمارات تأتي من الولايات المتحدة الأميركية، ومع كندا يرتفع الاستثمار إلى نسبة ٣٣٪ تقريبا، تليها القارة الأوروبية بنسبة تتجاوز ١٦٪، ثم أميركا اللاتينية بقرابة ١٣٪، ولكن ما لم يوضحه التقرير هو مدى نسبة المستثمرين الأجانب اليهود من اجمالي هذه الاستثمارات، والذين مصير استثماراتهم تحكمه الأوضاع الاقتصادية، وليس الأجواء السياسية، بمعنى أنهم لن يكونوا منصاعين إلى حملات مقاطعة، ولكن في المجمل، فإن التقرير يحذر من أن تأثيرات المقاطعة الفعلية على الاستثمارات الأجنبية، في حال حصولها، ستكون جسيمة على مجمل الاقتصاد الإسرائيلي.

ويقول البحث في تلخيصه إن متانة الاقتصاد الإسرائيلي وازدهاره مرتبطان بحجم التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، والاحصائيات الواردة في التقرير تؤكد مدى عُرضة الاقتصاد الإسرائيلي لأي خلل في هذا الجانب الاقتصادي، إلا أن التقرير يشير إلى أن وجهة علاقة الاقتصاد الإسرائيلي مع العالم باتت تتغير جغرافيا في السنوات الأخيرة، في إشارة إلى امكانية المناورة بين الأسواق العالمية. فمثلا قبل سنوات عديدة كان حجم الصادرات إلى القارتين الأميركية والأوروبية يتجاوز نسبة ٧٥٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، ليهبط في العام ٢٠١٣ إلى نسبة ٥٤٪، بسبب الأزمات الاقتصادية، لكن من جهة أخرى، وبسبب فتح أسواق جديدة أمام الاقتصاد الإسرائيلي، فإن حجم الصادرات المالي لم يتراجع بهذه النسبة في هاتين القارتين، بل إن زيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة خاصة في آسيا ساهما في اختلاف النسب.

إعـداد: برهوم جرايسي

التضخم المالي في ٢٠١٤ تراجع بنسبة ٢ر٠٪ ويعكس حالة تباطؤ اقتصادي شديدة!

التضخم سجل تحركا طفيفا على مدار العام كله إلا أن «ما زاد الطين بلّة» التراجع الحاد في أسعار الوقود وتراجع في أسعار المواد الغذائية في العالم *عدد كبير من دول العالم شهدت أيضا تراجعا في التضخم* احتمال تسجيل نسبة نمو اقتصادي أعلى للعام الماضي بعد تعديل نسبة النمو في الربع الثالث* العجز ٨ر٢٪ من الناتج العام ولولا الصرف الزائد المخطط في الشهر الأخير لكان العجز نصف النسبة

سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال العام الماضي- ٢٠١٤، تراجعا بنسبة ٢ر٠٪، بعد أن سجل الشهر نفسه من العام الماضي نسبة صفر بالمئة في التضخم، وهذا هو أول عام منذ العام ٢٠٠٦ يتم فيه تسجيل تضخم "سلبي"، وهو انعكاس لحالة التباطؤ الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي في العامين الماضيين، لكن بشكل خاص العام الماضي.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء المركزي فإن سلة المشتريات للشرائح الفقيرة، وعادة ما تكون سلة المشتريات الحياتية الأساسية، قد تراجعت أسعارها بنسبة ١٪، في حين أن سلة المشتريات، للشرائح الميسورة، ارتفعت بنسبة ٢ر٠٪.

وقال التقرير إن العام الماضي كان شاذا في حجم تراجع الأسعار في إسرائيل والعالم.

وجاء في التقرير أن عددا من دول العالم المتطورة شهدت هي أيضا تراجعا في التضخم، فمثلا في دول الاتحاد الأوروبي، التي تبنت عملة "اليورو"، تراجع التضخم بنسبة ممثلة لتلك التي تراجع فيها في إسرائيل- ٢ر٠٪، وفي جزيرة قبرص تراجع التضخم بنسبة ٥ر١٪، وفي اليونان، التي ما تزال تصارع الأزمة الاقتصادية، تراجع فيها التضخم بنسبة ٦ر٢٪، وفي بلغاريا بما يقارب ١٪، وعلى الرغم من أن لكل دولة ظروفها، إلا أن الأمر المميز في جميع هذه الدول، التراجع الحاد في أسعار الوقود وأسعار المواد الغذائية، التي تراجعت في مصادر موادها الخام، وحسب التقديرات فإن هذا الوضع لن يستمر في العام الجاري- ٢٠١٥.

وهذا هو التراجع الثالث للتضخم في السنوات الـ ١١ الأخيرة، فقد تراجع التضخم في العام ٢٠٠٣ بنسبة حادة بلغت ٩ر١٪، وهو العام الذي شهد أزمة اقتصادية عميقة، بفعل الانتفاضة الثانية، وتدهور الأوضاع الأمنية، والمرة الثانية للتضخم "السلبي" كانت في العام ٢٠٠٦، إذ تراجع التضخم بنسبة ١٪، ولكن كان ذلك عام نمو اقتصادي قارب ٤ر٥٪، وتراجع حاد للبطالة، وشكّل تراجع الأسعار اشارة إلى حالة ازدهار اقتصادي، بخلاف عن حالة الاقتصاد في العام المنتهي ٢٠١٤ الذي شهد حالة تباطؤ اقتصادي، وكان النمو بنسبة ٦ر٢٪ وفق التقديرات الأولية.

ثم كانت ثلاث سنوات متتالية من ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠٠٩، سجل فيها التضخم نسبة أعلى من مجال التضخم الذي تريده السياسة الاقتصادية القائمة، من ١٪ إلى ٣٪. ففي العام ٢٠٠٧ كان التضخم بنسبة ٤ر٣٪، وفي العام ٢٠٠٨ بنسبة ٨ر٣٪، وفي العام ٢٠٠٩ بنسبة ٩ر٣٪، ثم أربع سنوات كان فيها التضخم في المجال المحدد، ففي العام ٢٠١٠ بلغت النسبة ٧ر٢٪، وفي العام ٢٠١١ بلغت ٢ر٢٪، وهبطت في العام ٢٠١٢ إلى نسبة ٦ر١٪، وفي العام ٢٠١٣ بلغت النسبة ٨ر١٪، وكما ذكر ففي العام الماضي ٢٠١٤، تراجع التضخم بنسبة ٢ر٠٪.

وبالإمكان القول إن القلق في الأوساط الاقتصادية قائم أيضا بالنسبة للعام الجاري، لأن وتيرة التضخم في النصف الثاني من العام الماضي كانت منخفضة، أقل مما كانت عليه في النصف الأول من نفس العام، ولهذا فإن الاعتقاد الزائد أن هذه الوتيرة ستستمر في الأشهر الأولى من هذا العام، خاصة في ظل غياب مؤشرات لانتعاش اقتصادي، وانتعاش في الحركة الشرائية.

ويرى المحللون أن ابتعاد التضخم المالي عن الحد الأدنى المحدد ١٪ بهذا الحد، هو مؤشر خطير لاقتراب إسرائيل من حالة الركود الاقتصادي.

ويقول المحلل موطي باسوك، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن «إسرائيل لم تذكر حياة يسودها تراجع تضخم مالي مستمر، ولكن في دول أخرى مثل اليابان يذكرون جيدا مثل هذه الحالة، فتراجع التضخم لمدى قصير هو أمر جيد للمواطنين، لأن هذا يعني أن الأسعار تتراجع، وحتى أنه إلى مدى معين جيد للاقتصاد، ولكن خلافا لهذا فإن تراجع التضخم على مدى طويل قد يكون هدّاما للاقتصاد، لأنه في وضعية كهذه، فإن جهات اقتصادية وعائلات يؤجلون مشترياتهم، اعتقادا منهم أن الأسعار ستتراجع أكثر، ما يؤدي إلى تراجع في الحركة الشرائية، وإلى مزيد من تراجع الأسعار، وما قد يؤدي في حالات معينة إلى إفلاس مرافق اقتصادية، يليها فصل من العمل ثم اضرابات وشلل اقتصادي».

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيفر بلوتسكر إن الاقتصاد الإسرائيلي شهد في ما مضى حالة تضخم قريبة للصفر، ولكن هذا كان انعكاسا لنمو اقتصادي، ويذكر خاصة العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، ويقول إن التضخم «الصفري» في ذلك العامين كان بسبب انخفاض أسعار البيوت، بسبب كثرة العرض، وهو الذي شد التضخم إلى محيط صفر بالمئة، بينما الفروع الأخرى في سلة المشتريات شهدت ارتفاعا بالأسعار، مشيرا إلى أن النمو في العام ٢٠٠٠ سجل نسبة ٨٪، وفي العام ٢٠٠٦ نسبة ٥ر٥٪، أما التضخم الآن فيعكس حالة تباطؤ شديد في السوق، وأسعار البيوت في ارتفاع.

بنك إسرائيل والفائدة

بطبيعة الحال، فإن الأنظار تتجه فور إعلان التقرير الشهري للتضخم المالي إلى بنك إسرائيل المركزي، واللجنة الخاصة التي تعلن عن نسبة الفائدة البنكية للشهر التالي، إلا أن الفائدة ترسو الآن عند أدنى مستوى لها في تاريخ المؤسسة الإسرائيلية- ٢٥ر٠٪، ولا يبدو أن محافظة بنك إسرائيل تنوي تقريب هذه الفائدة إلى الصفر أكثر، كما كانت قد اشارت من قبل، فالتضخم في الشهر الأخير من كل عام يكون عادة متدنيا، بفعل تراجع الأسعار الموسمي.

وبحسب المحلل باسوك، فإن بنك إسرائيل المركزي يواجه شبه معضلة، إذ أنه لم ينجح في الحفاظ على المجال المطلوب للتضخم ضمن السياسة الاقتصادية القائمة. ويشير باسوك أيضا إلى أن إسرائيل شهدت في شهر كانون الثاني، الأول من هذا العام، انخفاضا بنسبة تقارب ٩٪ في أسعار المياه، بينما ستتراجع أسعار الكهرباء في الشهر المقبل، شباط، بنسبة تقارب ١٠٪، وسيخفّض هذان التراجعان من التضخم بنسبة ٤ر٠٪، ما يزيد أكثر من تعقيدات التضخم "السلبي".

وقد سارع البنك المركزي للقول إنه لم يتوقع أحد في العالم هذا التراجع الحاد في أسعار النفط وبالتالي الوقود في العالم، وإن البنك خفض الفائدة البنكية من ١٪ في مطلع العام ٢٠١٤، إلى ٢٥ر٠٪ في الشهر التاسع من العام الجاري، وما تزال الفائدة عند المستوى ذاته.

نسبة النمو ليست نهائية

من جهة أخرى، أعلن مكتب الإحصاء المركزي عن تعديل تقريره للنمو الاقتصادي في الربع الثالث من العام الجاري، إذ أعلن قبل ما يزيد عن الشهرين أن الاقتصاد الإسرائيلي سجل في الربع الثالث من العام الماضي، انكماشا بنسبة ٤ر٠٪، وقد ضجت الحلبة الإسرائيلية بهذا التقرير، إلا أن التقرير الجديد الصادر في الأسبوع الماضي بيّن أن النمو سجل ارتفاعا طفيفا في الربع الثالث بنسبة ٢ر٠٪، ما قد ينعكس على نسبة النمو الإجمالية للعام الماضي ٢٠١٤، لدى الإعلان عنها نهائيا حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام.

وكان مكتب الإحصاء قد أعلن في مطلع العام الجاري أن نسبة النمو الاجمالية في العام الماضي، كتقدير أولي، كانت نحو ٦ر٢٪، ومن شأن التعديل في الربع الثالث أن يؤدي إلى تعديل نسبة النمو الاجمالية المعلنة، رغم أنها جاءت أعلى من التوقعات الأخيرة نوعا ما.

وكانت آخر توقعات المؤسسات الاقتصادية الرسمية والاستثمارية قد أشارت إلى أن النمو الاقتصادي سيكون العام الماضي ما بين ٢٪ إلى ٤ر٢٪ كأقصى حد، وكانت توقعات بنك إسرائيل تشير إلى ٣ر٢٪، بدلا من ٩ر٢٪ في مطلع العام ٢٠١٤، بينما كانت تقديرات وزارة المالية تشير إلى ٤ر٢٪، واتفقت التقديرات كلها على أن نسبة النمو ستكون أعلى في العام الجاري ٢٠١٥، إذ بحسب بنك إسرائيل ستكون النسبة ٣٪، وشبيهة بنمو العام ٢٠١٣، بينما قالت وزارة المالية إن نسبة النمو هذا العام ستكون في حدود ٨ر٢٪.

وجاء في تقرير مكتب الإحصاء أن معدل الناتج للفرد سجل ارتفاعا بنسبة طفيفة بلغت ٧ر٠٪، وبالعملة المحلية ٥ر١٣٢ ألف شيكل للفرد، وهو ما يعادل أقل بقليل من ٣٤ ألف دولار، وفق معدل سعر صرف الدولار القائم في الأيام الأخيرة- ٩٤ر٣ شيكل للدولار. ولا يمكن مقارنة الناتج للفرد، بالدولار، مع العام قبل الماضي ٢٠١٣، نظرا لارتفاع سعر الدولار خلال عام بنحو ١٣٪.

العجز أقل من المخطط

في المقابل، تبين أن العجز في الموازنة العامة في العام الماضي بلغ ٨ر٢٪ من اجمالي الناتج العام، بدلا من ٣٪ كما كان مخططا، وهو العجز الأقل منذ العام ٢٠٠٨. وكان من الممكن أن لا يتعدى العجز في العام الماضي نسبة ٤ر١٪، إلا أن الحكومة وكعادتها، استغلت التخطيط لنسبة عجز أعلى، وأقدمت على صرف ميزانيات كانت مخططة، إلا أنها لم تصرف، وبضمن ذلك جرى تحويل ميزانيات تعد "فائضا" في وزارات مختلفة إلى ميزانية الجيش، التي تلقت في العام الماضي ما يزيد عن ١ر٢ مليار دولار، اضافة إلى الميزانية القائمة، وجزء من هذه الزيادة كان لتغطية قسم من مصروفات العدوان الأخير على غزة، في صيف العام الماضي.

وحسب تقرير وزارة المالية، فإن حجم العجز العام بلغ ٧ر٧ مليار دولار، وقد أقدمت الحكومة على صرف ٩٥ر٣ مليار دولار من هذا العجز في الشهر الأخير من العام الماضي، استغلالا للقرار القائم في الحكومة والكنيست.

وخلافا لكل التوقعات فقد سجلت مداخيل الضرائب في العام الماضي زيادة بنسبة ٤٪ عما كان مخططا، إذ كانت التوقعات تتحدث عن أن جباية الضرائب ستكون أقل من المخطط، ما كان من شأنه أن يزيد العجز في الموازنة العامة، وحسب تقرير سلطة الضرائب، فقد بلغ مجموع الضرائب حوالي ٦٤ مليار دولار.

يذكر أن التخطيط لميزانية ٢٠١٥، التي لم يقرها الكنيست وقد يقرها في الصيف المقبل سوية مع ميزانية العام ٢٠١٦، هو أن يبلغ العجز في الموازنة العامة نسبة ٤ر٣٪ من إجمالي الناتج العام. وتقول صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إن جزءا من هذا التخطيط كان بناء على الاعتقاد بأن مداخيل الضرائب في العام ٢٠١٤ ستكون أقل من المتوقع، ولذا جرى الأخذ بالحسبان ارتفاع العجز في ٢٠١٤، لدى تخطيط عجز ٢٠١٥، إلا أن المعطيات الجديدة من شأنها أن تلجم عجز ٢٠١٥، خاصة وأن التوقعات تشير إلى أن النمو الاقتصادي سيكون أعلى بقليل مما كان في العام الماضي.

العام ٢٠١٤: تراجع السياحة بنسبة ١٪ وإجمالي الزوار بنسبة ٨٪

٣ر٣ مليون زائر وسائح من بينهم ٩ر٢ مليون سائح *العدوان على غزة أدى إلى خفض السياحة بنسبة هائلة في النصف الثاني من العام إلا أن الارتفاع الحاد في النصف الأول من العام قلص نسبة التراجع العام

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن عدد الداخلين إلى إسرائيل، من زوار وسياح، بلغ في العام الماضي ٣ر٣ مليون زائر وسائح، ما شكّل تراجعا بنسبة ٨ بالمئة عن العام الذي سبق- ٢٠١٣. ويعود هذا التراجع أساسا إلى العدوان الإسرائيلي على غزة، ولكن ساهمت فيه أيضا بشكل محدود الأوضاع الاقتصادية في دول تعد مصدر سياحة لإسرائيل، وأبرزها روسيا التي تواجه بوادر أزمة اقتصادية حادة.

ويقول التقرير إن عدد الزوار إجمالا بما يشمل السياح بلغ ٣ر٣ مليون نسمة، من بينهم ٩ر٢ مليون سائح، وهذا لوحده سجل تراجعا بنسبة ١٪، رغم ان العام الماضي كان من المفترض أن يسجل ارتفاعا حادا، كما سنرى في التفصيل اللاحق هنا.

ووصل نحو ٥ر٢ مليون سائح وزائر عبر الجو، وهذا شكل تراجعا بنسبة ٢٪، بينما بلغ عدد الداخلين برا نحو ٤٠٠ ألف نسمة، وهذا سجل ارتفاعا بنسبة ٥٪.

ويشير التقرير إلى أن التراجع الحاد في عدد الزوار الإجمالي- ٨٪ - نابع من تراجع حاد بنسبة ٤٤٪ في عدد السياح ليوم واحد، والدولة الأبرز التي يصل منها سياح ليوم واحد هي روسيا، إما عن طريق البحر، في رحلات تتنقل في عدة دول واقعة على البحر الأبيض المتوسط، أو أنهم كانوا يصلون برا من معبر طابا المصري، حيث تكون اقامتهم الدائمة.

ويظهر من التقرير أن ٦٢٢ الفا من السياح والزوار كانوا من الولايات المتحدة الأميركية، وهو عدد شبيه بعددهم في العام ٢٠١٣، وحوالي ٣٠٠ ألف من فرنسا بتراجع بنسبة ٥٪ عن ٢٠١٣، وتراجع عدد السياح والزوار من المانيا بنسبة ٢٤٪، وبلغ عددهم ١٩٤ ألفا، وكان التراجع في عدد القادمين من ايطاليا بنسبة ٣١٪، وبلغ عددهم ١٢٠ ألفا، كما تراجع الزوار من بريطانيا بنسبة ١٧٪ وبلغ عددهم ١٨٠ ألفا.

كما تراجع عدد السياح والزوار من روسيا الاتحادية، التي تعد واحدا من أكبر مصدرين للسياحة إلى إسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة، فقد بلغ التراجع هناك ٨٪، وحسب تقارير سابقة فإن جزءا كبيرا من هذا التراجع عائد إلى التوتر الأمني بين روسيا وأوكرانيا، الذي انعكس على الاقتصاد الروسي، وارتفع سعر صرف الدولار أمام الروبل، ما أدى إلى انخفاض السياحة إلى الخارج.

وقد ارتفعت السياحة الروسية إلى إسرائيل ابتداء من العام ٢٠٠٨، بعد إلغاء تأشيرة الدخول إلى إسرائيل، فهكذا مثلا، كان عدد السياح الروس إلى إسرائيل في ذلك العام ٣٥٦ ألف سائح، بينما بلغ عددهم في العام ٢٠١٣ نحو ٦٠٣ آلاف سائح، إلا أنه هبط في ٢٠١٤ إلى ٥٥٦ سائح وزائر.

وكانت السياحة الأجنبية إلى إسرائيل قد تلقت في النصف الثاني من العام الجاري ضربة قاسية، بفعل العدوان على غزة، وهو القطاع الاقتصادي الوحيد الذي لم ينتعش بعد منذ ذلك العدوان، في حين قال تقرير آخر إن انهيار سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية ساهم هو أيضا في تراجع السياحة الروسية إلى إسرائيل.

ويستدل من التقرير التفصيلي أن العام الماضي كان من المفترض أن يسجل ذروة غير مسبوقة في السياحة الإسرائيلية، فقد سجل الربع الاول من العام ارتفاعا محدودا، إلا أن الربع الثاني سجل ارتفاعا حادا في عدد السياح. فمثلا رأينا أن شهر أيار سجل ارتفاعا بنسبة ٢١٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام ٢٠١٣، من ٢٨٦ ألف سائح دخلوا إلى إسرائيل في نفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٣، إلى ٣٤٦ ألف سائح، وارتفعت الزيادة في شهر حزيران إلى نسبة ٢٣٪، من ٢١٤ الفا في ٢٠١٣، إلى ٢٩٧ ألف سائح في ٢٠١٤، أما في شهر تموز فقد انقلب الارتفاع إلى انخفاض حاد، إذ انخفض عدد السياح في ذلك الشهر بنسبة ٢١٪ تقريبا، من ٢١٦ ألفا في ٢٠١٣ إلى ١٩٤ ألفا في ٢٠١٤، وارتفعت نسبة الانخفاض إلى ٣٢٪ في شهر آب الماضي، من ٢٤١ ألفا في ٢٠١٣ إلى ١٦٤ ألف سائح في ٢٠١٤، وكل هذا بفعل الغاء الحجوزات التي كانت قائمة تقريبا حتى نهاية العام الماضي، من جراء العدوان على غزة وحالة التوتر الأمني التي كانت قائمة في تلك الفترة.

صدر عن «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

علاقات إسرائيل الدولية

تحرير: عاطف أبو سيف

موجز اقتصادي

تحذير إسرائيلي من إلغاء صفقتي الغاز مع الأردن ومصر

حذّرت وزارة الخارجية الإسرائيلية، في موقف نشر في الأسبوع الماضي، من أي قرار من شأنه أن يفرض قيودا على استخراج وبيع الغاز من حقل "لفياتان" الإسرائيلي في البحر الأبيض المتوسط، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ضرر في العلاقات مع الأردن ومصر.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، في ملحقها الاقتصادي، إن وزارة الخارجية بعثت برسالة إلى مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بعد أن أجرت الوزارة بحثا داخليا، حول الانعكاسات السياسية لقرار المكلف بالاحتكارات في الاقتصاد الإسرائيلي، القاضي بعدم قانونية الاحتكار القائم في قطاع الغاز الإسرائيلي، بقصد حقول البحر الأبيض المتوسط.

وحسب الصحيفة، فإنه كان من المفترض أن يجري في هذا الأسبوع في واشنطن، التوقيع على التفاهمات التي جرى التوصل اليها بين الحكومة الأردنية وشركة نوبل إنرجي، تحت رعاية وزير الخارجية جون كيري، وبحضور ممثلين عن حكومتي الأردن وإسرائيل، حسب ما ورد في الصحيفة، التي قالت أيضا إنه حسب تفاهمات أخرى، فإن الغاز سيتدفق أيضا إلى مجمعين أوروبيين ضخمين قائمين في مصر، لغرض تحويل الغاز إلى سائل قبل تصديره.

إلا أن قرار المكلف بفرض قيود على الاحتكارات، الذي سيؤثر مباشرة على أسهم نوبل إنرجي في حقل "لفياتان"، أدى إلى تجميد اتفاقيات التصدير، وهذا ما أثار قلقا في الخارجية الإسرائيلية، وقد بعث مدير عام الخارجية الإسرائيلية نيسيم بن شطريت، برسالة إلى رئيس "المجلس الاقتصادي الوطني" في مكتب رئيس الحكومة نتنياهو، أعرب فيها عن تخوفات وزارته من قرار المكلف بالاحتكارات.

ويقول بن شطريت، الذي كلفه نتنياهو بفحص الانعكاسات السياسية لاحتمال الغاء صفقتي الغاز مع الأردن ومصر، إن إسرائيل ترى أهمية استراتيجية للسلام مع الأردن ومصر، وإن صفقتي الغاز اللتين تم التوصل اليهما، تساهمان في استقرار إقليمي، وحذر بن شطريت من أن الغاء الصفقتين قد يؤدي إلى ضرر سياسي مع الدولتين، وحتى أن هذا قد يضر بالاستقرار الإقليمي.

وتقول الصحيفة إن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطا على إسرائيل من أجل ايجاد حل لمسألة الاحتكار في حقل الغاز المذكور، بشكل لا يضر بمصالح الشركة الأميركية نوبل إنرجي، وحتى أن جون كيري أجرى اتصالا مع نتنياهو بهذا الشأن.

وكان مسؤولون في شركتي نوبل إنرجي الأميركية و"ديلك" الإسرائيلية قد زاروا عمان خلال الشهر الجاري، على أثر اتساع المعارضة في الأردن، لشراء الغاز من الحقول الإسرائيلية، علما ان الأردن وقع الاتفاقية مع الشركة الأميركية المساهمة في حقل لفياتان، وبعد اتصالات بين الجانبين أعلن مسؤولو الشركة الأميركية أن الاتفاقية ما تزال قائمة، وهي لم توقع بعد بصيغتها النهائية، ومن المفروض في حال إقرارها نهائيا أن تدخل حيز التنفيذ الفعلي ابتداء من العام ٢٠١٨، إذ سيتم ضخ الغاز إلى مجمعين أردنيين عبر انبوبين، أقرت وزارة الداخلية الإسرائيلية الشروع بتخطيطهما وتنفيذ اقامتهما، واحد عند جنوب البحر الميت، والآخر في منطقة بيسان شمالا.

٦ مليارات دولار- كلفة نقل معسكرات الجيش إلى الجنوب

قالت تقديرات أخيرة للجيش الإسرائيلي إن كلفة نقل معسكراته من منطقة تل أبيب الكبرى إلى صحراء النقب ستصل إلى ٦ مليارات دولار، وهذا مشروع تلوّح به إسرائيل منذ ما يزيد عن ١٠ سنوات، وفي ظل أربع حكومات، والهدف منه ازدواجي: الأول إخلاء أراض تعد قيمتها ضخمة جدا، كونها واقعة في قلب منطقة تل أبيب الكبرى، والثاني، تشجيع الاستيطان اليهودي في صحراء النقب، إذ تطمح إسرائيل من هذا المشروع أيضا لأن تنتقل للسكن في النقب أعدادا كبيرة من العاملين في الجيش، وعناصر في الجيش النظامي، وما يتبع هذا من تطوير مستوطنات جديدة لاستيعاب آلاف الذين ينتقلون للسكن في النقب.

لكن كما يتأكد من المعطيات التي تنشرها وسائل إعلام إسرائيلية، فإن الهدف الأساس هو اقتصادي استثماري بحت، فالحكومة تتوقع أن يتم بناء ٥٣ ألف بيت في الأراضي التي سيخليها الجيش، وهذا بحد ذاته سيشكل مردودا ماليا ضخما، يقلص من حجم الأموال التي ستصرف على نقل هذه المعسكرات.

وتشمل الأراضي المطار الداخلي "دوف" الذي بات واقعا في قلب الأحياء الكبرى لتل أبيب، بسبب التوسع العمراني، إذ على أراضي المطار وحده، سيتم بناء ١٦٥٠٠ بيت، ومن المفترض أن تنتهي المرحلة الأولى من اخلاء القواعد في العام ٢٠١٧، على أن تنتهي المرحلة الأخيرة لإخلاء كافة القواعد مع نهاية العام ٢٠٢٠.

ويقضي المخطط في النقب بإقامة مجمعين ضخمين جدا يستوعب كل واحد منهما عددا من قواعد الجيش، ومن المفترض أن تطلع الحكومة على المخطط العام لإقامة هذين المجمعين حتى نهاية الشهر المقبل- شباط.

وما زال الجدل في الحكومة قائما حول تمويل الميزانية التي يطلبها الجيش، إذ تقول مصادر في وزارة المالية إن الميزانية العامة ليست قادرة على تمويل هذه الكلفة، التي قد يتم توزيعها على ميزانيات الأعوام الخمس المقبلة، وتطالب الوزارة بأن تتحمل ميزانية الجيش القائمة جزءا من هذه الكلفة، الأمر الذي يرفضه الجيش، الذي يطالب أصلا بزيادة ميزانيته السنوية الثابتة عدا عن تمويل كلفة العدوان الأخير على غزة في صيف العام الماضي.

آشير غرونيس ينهي مهام منصبه رئيسا للمحكمة العليا في إسرائيل

«اعتدال» قضائي في مواجهة الحكومة والكنيست وتضييق الخناق على التماسات المنظمات الحقوقية!

غرونيس، الذي أتيحت له رئاسة المحكمة بفضل «قانون شخصي خاص» بادر إليه اليمين في إسرائيل، جسّد موقفه المعارض لـ«الفاعلية القضائية» في سلسلة من القرارات التي رفض فيها إلغاء عدد من القرارات والقوانين نظرا لعدم دستوريتها

كتب سليم سلامة:

أنهى رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، القاضي آشير غرونيس، يوم ١٧ كانون الثاني الجاري، مهام منصبه وخرج إلى التقاعد من سلك القضاء الذي عمل فيه طيلة ٢٦ عاما بدأها في أيلول العام ١٩٨٨ بتعيينه قاضيا في المحكمة المركزية في بئر السبع، ثم قاضيا في المحكمة المركزية في تل أبيب (ابتداء من تشرين الأول ١٩٩٦) ، ثم قاضيا في المحكمة العليا ابتداء من نيسان ٢٠٠٢ وحتى تقلده منصب رئيس المحكمة العليا ابتداء من ٢٨ شباط العام ٢٠٠٢، وهو الرئيس العاشر لهذه المحكمة منذ تأسيسها.

وبهذه المناسبة، وكما جرت العادة من قبل، أقيم في مقر المحكمة العليا في القدس، يوم ١٥ كانون الثاني الجاري، «حفل الوداع» لغرونيس بحضور حشد من المسؤولين الرسميين، في الحكومة والكنيست، إلى جانب رؤساء وقضاة المحكمة العليا السابقين. وخلال الحفل، ألقيت كلمات شارك فيها: المستشار القانوني للحكومة، المحامي يهودا فاينشتاين، المستشار القانوني للكنيست، المحامي إيال يانون، القاضية مريام ناؤور، التي خلفت غرونيس في رئاسة المحكمة العليا (جرت مراسم تأديتها اليمين الدستورية في اليوم نفسه في مقر رئيس دولة إسرائيل ـ إقرأ عنها مادة خاصة في هذه الصفحة). وكان آخر المتحدثين في الحفل، بالطبع، غرونيس نفسه الذي خصص الجزء الأكبر والمركزي منه للحديث عن أهمية «الحفاظ على هامش عمل كل واحدة من السلطات الثلاث في الدولة» ـ التشريعية (الكنيست)، التنفيذية (الحكومة) والقضائية (المحاكم، وعلى رأسها المحكمة العليا).

قرار غرونيس الأخير بشأن دعوى مصطفى الديراني

وفي الحفل نفسه، قرأ غرونيس ملخص قرار الحكم الأخير الذي كتبه هو كقاض في المحكمة العليا (وهو تقليد متبع في هذه المناسبات، دائما). وقرار الحكم الأخير الذي كتبه غرونيس بتّ فيه بموضوع دعوى التعويضات التي كان قدمها الأسير اللبناني مصطفى الديراني ضد دولة إسرائيل جراء ما تعرض له خلال التحقيقات التي أجراها معه محققو المخابرات العسكرية في أعقاب اختطافه من لبنان في العام ١٩٩٤ وإحضاره إلى إسرائيل وسجنه فيها حتى إطلاق سراحه ضمن صفقة تبادل الأسرى مع «حزب الله» في العام ٢٠٠٤.

وفي قراره هذا، ألغى غرونيس حق الديراني في مواصلة النظر في دعوى التعويضات هذه أمام محكمة إسرائيلية، مسوغا قراره هذا بالقول إن «أبواب المحاكمة الإسرائيلية كانت مفتوحة أمام ديراني طالما كان رهن الاعتقال في داخل إسرائيل... أما وقد تم الإفراج عنه وأصبح مواطنا في دولة عدو وعاد إلى الانخراط في صفوف منظمة إرهابية تضع نصب عينيها إبادة دولة إسرائيل، فقد تغيرت الصورة»!!

حدود العلاقة المتبادلة مع الحكومة والكنيست

الموضوع المركزي الذي أفرد له غرونيس الجزء الأكبر من «خطاب الوداع» هو موضوع «الفصل بين السلطات» وطرح فيه رؤيته بشأن دور المحكمة كسلطة رقابة على عمل السلطتين الأخريين وأدائهما وحدود العلاقة المتبادلة بين الجهاز القضائي، من جهة، والحكومة والكنيست من جهة أخرى، ومؤداها بصورة جوهرية: محدودية المحكمة في قدرتها على التدخل في قرارات وممارسات الحكومة والكنيست، وخاصة ما يتعلق بقدرتها على إلغاء قوانين يسنها الكنيست، معتبرا أن «السيرورات الاجتماعية هي التي ينبغي لها تعبيد الطريق نحو التغيير»!

وأوضح غرونيس أن «مبدأ حق الأغلبية في اتخاذ القرارات والحسم في الأمور هو أحد المقومات الأساسية في النظام الديمقراطي، ومع ذلك فإن نظام الحكم في دولتنا يقوم، أيضا، على الفهم والإقرار بأن ثمة حاجة إلى وضع حدود لسلطة الأغلبية والدفاع عن الأقلية في وجه نزعة الاستبداد والتعسف لدى الأغلبية». وأضاف: «علينا أن نتذكر أن ليس كل القرارات التي تتخذها الأغلبية هي قرارات شرعية. ومن هنا، الوعي والإقرار بأن أي قانون يشرّعه الكنيست ليس محصنا من الرقابة القضائية»، ثم قال إنه «ليس سرا أن موقفي حيال إلغاء تشريعات الكنيست هو أكثر اعتدالا من مواقف غالبية زملائي على كرسي القضاء»!

وتمثل هذه الجمل القصيرة المدونة أعلاه زبدة موقف غرونيس وخلاصته في معارضة ما يُعرف في الأوساط القضائية والحقوقية، اصطلاحا، باسم «الفاعلية القضائية» التي أرسى أسسها الأولية ورسخ قواعدها الرئيس الأسبق للمحكمة العليا الإسرائيلية، القاضي أهارون براك. ومن المفارقات، في هذا السياق، أن غرونيس انضم إلى هيئة قضاة المحكمة العليا قبل إنهاء براك مهام منصبه في رئاستها بأربع سنوات. وكان أن طرح غرونيس موقفه هذا في سلسلة من قرارات الحكم التي وضعها خلال تلك السنوات، حتى بدا الأمر في حينه نوعا من «الصراع» بين التوجهين بحيث مثلت آراء غرونيس، كما عبر عنها في قراراته تلك، ما يمكن وصفه بأنه «صورة مرآة» عكسية لمواقف أهارون براك: فبينما رأى براك أن «كل شيء خاضع للقضاء» وأن القضاة يتمتعون بمزايا تبرر منحهم مساحة واسعة من حرية تحكيم الرأي (القضائي) والتدخل في قرارات وممارسات المؤسسات والهيئات الرسمية المختلفة في السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست)، في مختلف ميادين الحياة، رأى غرونيس عكس ذلك معتبرا أن منح القضاة مثل تلك المساحة المذكورة «بدرجة مبالغ فيها كهذه» من شأنه أن يمسّ، وهو يمسّ فعليا، بمبدأ «اليقينية القضائية» الذي اعتبره غرونيس «مبدأ أساسا حيويا في القضاء الإسرائيلي».

وشكل هذا الموقف المبدئي الذي تبناه غرونيس منطلقا في العديد من المواقف والقرارات التي صدرت عن المحكمة العليا خلال فترة رئاسته لها، سواء تلك التي كتبها هو بنفسه وأملى فيها «موقف الأغلبية»، فضلا عن التي بقي فيها «رأي أقلية» أو «رأيا وحيدا» ضمن هيئات القضاة التي نظرت في القضايا المختلفة وقررت بشأنها. وقبل المضي في توضيح ما ذهبنا إليه، ولكي نضيء خلفياته، يجدر بنا التذكير بعملية انتخاب غرونيس لمنصب رئيس المحكمة العليا.

«محافظ، عزيز اليمين»!

لم يكن تولي آشير غرونيس منصب رئيس المحكمة العليا أمرا طبيعيا انسجاما مع «مبدأ الأقدمية» الذي كان ساريا (وما زال) في إشغال رئاسة هذه المحكمة. وهو مبدأ يقول بأن القاضي الأكثر أقدمية من بين قضاة المحكمة العليا هو الذي «يُنتخب» لرئاستها عند خروج رئيسها إلى التقاعد، ولكن شريطة أن تكون قد تبقت له ٣ سنوات كاملة على الأقل حتى موعد خروجه إلى التقاعد (وهذا الشرط هو تعديل أدخله الكنيست بمبادرة من وزير العدل الأسبق دانيئيل فريدمان). ولدى خروج الرئيس السابقة للمحكمة، دوريت بينيش ، إلى التقاعد (في ٢٨ شباط ٢٠١٢) كان غرونيس الأكثر أقدمية (بعد نائب رئيس المحكمة آنذاك، إليعازر ريفلين، الذي كان سيخرج إلى التقاعد بعد ذلك بثلاثة أشهر فقط، أي في ٢٨ أيار ٢٠١٢). لكن الفترة التي تبقت لغرونيس، آنذاك، حتى الخروج إلى التقاعد كانت أقل من ٣ سنوات بـ ٤١ يوما.

وحيال ذلك، تجند أعضاء الكنيست من اليمين واستطاعوا سن قانون خاص يلغي شرط الثلاث سنوات المذكور، وذلك لتمكين غرونيس من تولي منصب رئيس المحكمة العليا. وقد أقرت الكنيست هذا القانون، الذي قدم اقتراحه عضو الكنيست يعقوب كاتس (من حزب «الاتحاد الوطني» اليميني المتدين)، بأغلبية ٥٧ عضوا ومعارضة ٣٧، وأصبح يعرف باسمه الشخصي: «قانون غرونيس».

وكان هذا القانون قد أثار صراعا سياسيا ـ حزبيا عنيفا بين السلطة التشريعية (الكنيست) من جهة، والسلطة القضائية (الجهاز القضائي) والأوساط القضائية والحقوقية الأكاديمية من الجهة الأخرى، إذ عارض الأخيرون بشدة هذا التعديل لما فيه من «شخصنة التشريع» وما يحمله هذا من إسقاطات وأبعاد. وبين هذين الطرفين المتصارعين، بقي غرونيس نفسه في «موقف الحياد»!

وبإقرار الكنيست هذا القانون («قانون غرونيس»)، فتح الطريق أمام توليه منصب رئيس المحكمة العليا بوصفه «عزيز اليمين»، إذ بنت عليه أوساط وكتل اليمين المختلفة في إسرائيل آمالا عريضة جدا في أن يكون ردا وكابحا لنهج «الفاعلية القضائية» وفي «وقف تسلط المحكمة العليا واستبدادها وتدخلها في مختلف شؤون الحياة، وخاصة السياسية منها»، من خلال اتهام قضاتها بأنهم «مبعوثو اليسار وكارهو إسرائيل»!

تشديد معايير الالتماس إلى المحكمة العليا

تشديد غرونيس على "اليقينية القضائية" تجسد، في الممارسة القضائية التطبيقية، في جملة من القرارات والتوجهات القضائية التي وضعها، سواء من خلال رفضه الإقرار بعدم دستورية بعض القرارات الحكومية والقوانين التي سنها الكنيست ورفض الحكم بإلغائها بالتالي (خلافا لآراء ومواقف زملائه في هيئة المحكمة)، أو من خلال تشديد معايير "حقوق الالتماس" في تقديم التماسات إلى المحكمة العليا، طرق أبوابها والتماس مساعدتها. وهذا، بالرغم من حديثه عن دور هذه المحكمة في "حماية الأقلية من استبداد الأغلبية وعسفها".

ففي الجانب الأول (الرقابة على قرارات الحكومة وقوانين الكنيست)، اعتمد غرونيس منهجا أوضحه مرات عدة بقوله إنه "حينما يقود نص القانون إلى اتجاه معين بينما يدفع شعور العدالة بالاتجاه المعاكس، فليس ثمة مبرر لأن تتعدى المحكمة حدود المشرّع إذا كان نص القانون واضحا"!! وترجم غرونيس منهجه هذا في عدد من القرارات التي رفض فيها الحكم بعدم شرعية قانون ما والأمر بإلغائه، وكان آخرها موقفه (رأي الأقلية) المعارض لإلغاء "قانون منع التسلل" الذي يرمي إلى طرد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل ويتيح وضعهم قيد الاعتقال لفترات طويلة من دون تقديمهم إلى المحاكمة. وسبق هذا القرار، قرارات أخرى أيضا رفض غرونيس فيها إلغاء تشريعات "غير دستورية"، من أبرزها "قانون لجان القبول" الذي يرمي إلى حرمان المواطنين العرب في إسرائيل من إمكانية السكن في "بلدات جماهيرية" وغيره.

لكن هذا لا يعني، في المقابل، أن غرونيس لم يشارك إطلاقا في تأييد قرارات قضائية تقضي بإلغاء قوانين، أو بنود محددة منها، بدعوى عدم دستوريتها وتناقضها مع "قوانين أساس". وكان من بين هذه، قرار يلغي بنودا من قانون "تطبيق خطة الانفصال" عن قطاع غزة، نظرا لأن تلك البنود تضمنت تقليصا لحقوق المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من هناك في الحصول على تعويضات، وقرار يلغي قانون خصخصة السجون في إسرائيل، وقرار يلغي بنودا في قانون يمنع الفلسطينيين سكان الضفة الغربية من تقديم دعاوى تعويضات ضد دولة إسرائيل جراء تضررهم من ممارسات "قوى الأمن" الإسرائيلية حتى لو كان ذلك "في سياق عملية غير حربية"، وقرار يلغي بنودا في قانون ضريبة الدخل تمنح بلدات محددة تسهيلات وامتيازات ضريبية بدون معايير متساوية، وقرار يلغي أمرا قانونيا يتيح النظر في تمديد اعتقال شخص مشتبه به بارتكاب "مخالفة أمنية" غيابيا. كما كتب غرونيس أيضا قرار المحكمة العليا الذي ألغى قرار لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ١٩ شطب ترشيح عضو الكنيست حنين زعبي من قائمة مرشحي "التجمع الوطني الديمقراطي" في تلك الانتخابات، مؤكدا أن "شطب قائمة مرشحين، أو مرشح بعينه، هو إجراء استثنائي في حدته ينبغي اللجوء إليه في حالات استثنائية الخطورة فقط، والتي لا يكون في الإمكان مواجهتها ومعالجتها بالأدوات الديمقراطية العادية".

أما في الجانب الثاني (تشديد معايير الالتماس أمام المحكمة العليا)، فقد أثار غرونيس موجة من الغضب العارم بين عدد من المنظمات الحقوقية غير الحكومية الناشطة في إسرائيل ولدى أوساط واسعة من الحقوقيين الأكاديميين على خلفية ما وصفوه بأنه "إقدام المحكمة العليا (بهيئتها "محكمة العدل العليا") على رفع العلم الأسود في وجه الالتماسات التي تقدمها منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، وهو ما قد يسبب ضررا جسيما للمجتمع المدني في إسرائيل"، على حد تعبير البروفسور غادي برزيلاي، عميد كلية الحقوق في جامعة حيفا، وذلك بعد سلسلة من قرارات الحكم التي أصدرتها هذه المحكمة ولم تكتف فيها برفض الالتماسات التي تقدمت بها تلك المنظمات في قضايا حقوقية مختلفة، بل فرضت عليها أيضا دفع "مصاريف محاكم" بمبالغ باهظة جدا (بلغت عشرات آلاف الشواكل في كل التماس!)، علما بأن وجود تلك المنظمات ونشاطها يقومان، بصورة أساسية، على ما تجمعه من تبرعات من مصادر مختلفة، ناهيك عن أن هذه التبرعات قد تضاءلت كثيرا خلال السنوات الأخيرة، على خلفية الضغوطات الهائلة التي تمارسها أوساط يمينية مختلفة ضد هذه المنظمات وضد الصناديق التي تمولها.

وأكد منتقدو هذا التوجه من جانب المحكمة العليا أن من شأنه أن يشكل عنصر ردع في وجه تلك المنظمات الحقوقية يمنعها من تقديم التماسات في قضايا حيوية وهامة جدا تتعرض فيها حقوق الإنسان والمواطن المختلفة إلى الغبن والدوس من جانب المؤسسات الحكومية والهيئات الرسمية المختلفة.

واعتبر برزيلاي أن "فرض هذه المصاريف الباهظة على هذه المنظمات هو الطريقة التي استخدمتها المحكمة العليا سعيا إلى تقليص عدد الالتماسات المقدمة إليها"، وهذا خلافا لما درجت عليه هذه المحكمة منذ أواسط الثمانينيات، وفي النصف الثاني من التسعينيات بشكل خاص، في منحى تشجيع المنظمات والجمعيات الجماهيرية، غير الحكومية، على تقديم التماسات إلى المحكمة العليا في قضايا لا تخصها بصورة مباشرة ولا مصلحة مباشرة لها فيها.

وكان المحامي دان يكير، المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، قد حمّل رئيس المحكمة العليا، آشير غرونيس، شخصيا مسؤولية مباشرة عن هذا المنحى الجديد، إذ قال (يكير) إن "رئيس المحكمة العليا أبدى، في عدة جلسات، تحفظا صريحا من التماسات تقدمها منظمات جماهيرية"!

صورة تجمع آشير غرونيس ومريام ناؤور.

مريام ناؤور، الرئيسة الجديدة للمحكمة العليا في إسرائيل

قاضية "وسطية" و"غير متوقعة" عدا في مجالات قليلة محددة!

"وسطية" ما بين "الفاعلية " النشطة و"اللافاعلية" في الممارسة القضائية

أدت القاضية مريام ناؤور، يوم الخامس عشر من كانون الثاني الجاري، اليمين الدستورية لتولي منصب رئيسة المحكمة العليا في إسرائيل، خلفا للقاضي آشير غرونيس (إقرأ عنه في مكان آخر هنا)، وذلك في حفل رسمي خاص أقيم في مقر رئيس دولة إسرائيل في القدس بحضور حشد من المسؤولين الرسميين، السياسيين والقضائيين.

وناؤور هي الرئيسة الحادية عشرة للمحكمة العليا الإسرائيلية وستشغل هذا المنصب حتى يوم ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧، موعد خروجها إلى التقاعد، مع بلوغها سن الـ ٦٧ عاما.

فقد ولدت ناؤور في مدينة القدس في العام ١٩٤٧ لأم كانت ناشطة في منظمة "إيتسل" ("الإرغون" ـ "المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل") ولأب كان عضوا في منظمة "الهاغناه" (كبرى العصابات الصهيونية قبل قيام إسرائيل). وهي متزوجة من أرييه ناؤور، الذي أشغل منصب سكرتير الحكومة الإسرائيلية برئاسة مناحيم بيغن، ولهما ابن خاض، مؤخرا، منافسة على موقع في قائمة مرشحي "الليكود" لانتخابات الكنيست القريبة، لكنه فشل في تلك المنافسة.

بدأت ناؤور طريقها في سلك القضاء في شهر كانون الثاني ١٩٨٠ لدى تعيينها قاضية في محكمة الصلح في القدس، ثم أصبحت قاضية في المحكمة المركزية في القدس ابتداء من نيسان ١٩٨٨، ثم انضمت قاضية في المحكمة العليا ابتداء من العام ٢٠٠١، حتى تعيينها رسميا قاضية في هذه المحكمة في حزيران ٢٠٠٣. وفي أيار ٢٠١٢، عُينت قائمة بأعمال رئيس المحكمة العليا.

وتتسلم ناؤور مهام منصبها الجديد هذا، رئيسة للمحكمة العليا، بتأخير ثلاث سنوات، في أعقاب سن "قانون غرونيس" الذي تم تشريعه بمبادرة وتأييد عدد من أعضاء الكنيست من أحزاب اليمين الإسرائيلية الذين فضلوا آشير غرونيس المحافظ على ناؤور التي اندرجت قراراتها القضائية في نهج القضاة الذين لا يرتدعون عن التدخل في قرارات المؤسسة الرسمية، سواء قرارات تتخذها الحكومة أو قوانين يسنها الكنيست.

قاضية "غير متوقعة"!

من المعروف عن القاضية ناؤور، إجمالا، أنها قاضية صارمة لا تخشى السياسيين ولا ترتدع عن توجيه النقد الحاد واللاذع لهم. ومع ذلك، لا يمكن اعتبارها من دعاة "الفاعلية القضائية" الصريحة والواضحة، مما جعل كثيرين من الحقوقيين، سواء المحامين أو الأكاديميين، يصفونها بأنها غير متوقعة، بمعنى أنها "قاضية وسطيّة" في الغالب: بين "الفاعلية القضائية" من جهة، و"اللافاعلية" من الجهة الأخرى.

فمن الجهة الأولى، وجهت ناؤور ـ في مداولات وقضايا قضائية عديدة ـ نقدا لاذعا وحادا للحكومة وممثليها أمام المحكمة (من الشرطة والنيابة العامة للدولة) ولم تجد حرجا في مطالبة محامي النيابة العامة الذين وقفوا أمامها في مداولات قضائية بمغادرة قاعة المحكمة للاتصال بالوزير أو المسؤول الحكومي المعني من أجل الحصول على تفسيرات وتوضيحات تتعلق بالمسائل التي كان يتم التداول فيها. ومن النماذج البارزة والدالة على نهجها الصارم في هذا السياق، ما حصل خلال الجلسة التي عقدتها المحكمة العليا قبل نحو شهر للنظر في التماس ضد "صفقة الادعاء" التي عقدتها الدولة (النيابة العامة) مع الراب ياشيهو بينتو (في فضيحة حصول بعض قادة الشرطة الكبار على رشاوى منه). فقد قالت ناؤور، في تلك الجلسة، إن المستشار القانوني للحكومة "خضع لإملاءات الراب بينتو" ومكّنه من "أن يمسك بخنّاقهم" (مسؤولي النيابة العامة). وحين دعت ممثلة النيابة العامة في تلك الجلسة رئيس "وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة" (ماحَش) إلى الإدلاء بشهادته، رفضت ناؤور ذلك، وتوجهت إلى ممثلة النيابة قائلة: "لستم أصحاب البيت هنا"!

ومن الجهة الأخرى، اعتمدت ناؤور نهجا "محافظا" في العديد من القضايا الأخرى التي نظرت فيها، ومن أبرزها مثلا: رفضها، في العام ٢٠١٢، قبول الالتماس الذي تقدم به "مركز عدالة" و"جمعية حقوق المواطن" ضد "قانون النكبة" ورفضها أيضا الالتماس ضد "قانون لجان القبول" (الذي يتيح منع العرب مواطني إسرائيل من السكن في "بلدات جماهيرية"). وفي الحالتين، بررت ناؤور رفضها التدخل وإلغاء القانون بذريعة "عدم نضوج الالتماس"(!). ومؤخرا، كانت ناؤور رئيسة هيئة المحكمة التي رفضت التماس عضو الكنيست حنين زعبي ضد قرار "لجنة الطاعة" في الكنيست إبعادها عن جلسات الكنيست ولجانها لستة أشهر على خلفية تصريحات أدلت بها. وفي هذا السياق، كان أحد المحامين الناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل وممن يشاركون كثيرا في مداولات أمام المحكمة العليا، قد علق على القرارات القضائية التي تتخذها ناؤور، أو التي تكون شريكة في اتخاذها، بالقول إن "توجّه ناؤور (في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطن) ليس مفاجئا، لكنه مثير للحزن والأسى"!

وكانت ناؤور واحدة من قضاة الأغلبية الستة الذين رفضوا الالتماس ضد "قانون المواطنة" الذي يمنع لم الشمل بين أزواج فلسطينيين (حينما يكون أحد الزوجين من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة)، بينما كان رئيسان سابقان للمحكمة (أهارون براك ودوريت بينيش) بين قضاة الأقلية الخمسة الذين رأوا ضرورة إلغاء هذا القانون نظرا لكونه غير دستوري ويمس، بصورة حادة وفظة، بحقوق الإنسان الأساسية.

ومن الجهة الأخرى، في المقابل، كانت ناؤور شريكة في اتخاذ بعض القرارات القضائية التي أقرت إلغاء بعض القوانين لعدم دستوريتها، ومن أبرزها قانون "منع التسلل" الذي استهدف طرد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل وأتاح وضعهم قيد الاعتقال لفترات طويلة من دون تقديمهم إلى أية محاكمة، وكذلك قانون خصخصة السجون في إسرائيل والقانون الذي أتاح تمديد اعتقال "معتقلين أمنيين" غيابيا.

وكانت ناؤور ضمن قضاة الأقلية الذين رأوا وجوب تمكين الدولة من ترخيص وشرعنة البناء الاستيطاني "غير القانوني"، بأثر رجعي، على أراض فلسطينية خصوصية في قرية دورا (قرب الخليل) بعد أن سيطر الجيش الإسرائيلي عليها "لأغراض أمنية" في العام ١٩٧٩. وكانت ناؤور، أيضا، ضمن قضاة الأقلية الذين رفضوا التماسا تقدمت به منظمات حقوقية ضد أمر رسمي يتيح حرمان معتقل من التقاء محاميه "إذا كان ثمة شك في أن اللقاء قد يمس بأمن الدولة"، بينما رأى قضاة الأغلبية، الذين قبلوا الالتماس، أن المس بحق أساس كهذا (التقاء المعتقل مع محاميه) ينبغي أن يتم بنص قانوني صريح، لا بواسطة أمر يُصدره مسؤول سياسي!

موقف حازم في محاربة الفساد السلطوي

المجال الأبرز الذي يمكن القول إن لمريام ناؤور موقفا واضحا وحازما حياله هو ما يتصل بمحاربة الفساد الرسمي، السلطوي، الذي يتورط فيه مسؤولون رسميون، سياسيون ومنتخبو جمهور وموظفون حكوميون، بل وأصحاب مناصب رفيعة في القطاع الخاص أيضا.

فثمة جملة من القرارات القضائية التي أصدرتها ناؤور في هذا المجال تدلل على هذا الموقف وتؤكده، وحتى قبل وصولها إلى المحكمة العليا. فقد كانت ناؤور، قاضية المحكمة المركزية في القدس آنذاك، هي التي أدانت ، في العام ١٩٩٠، عددا من رؤساء البنوك التجارية الكبرى في إسرائيل، سوية مع عدد من مراقبي الحسابات الكبار ومن الصف الأول في البلاد، الذين تورطوا في أزمة "ضبط الأسهم البنكية" التي أدت إلى انهيار البورصة الإسرائيلية في العام ١٩٨٣.

وكانت ناؤور واحدة من القضاة الثلاثة في المحكمة المركزية في القدس الذين أدانوا، في العام ١٩٩٩، وبعد نحو خمس سنوات من المداولات، الوزير السابق (آنذاك) أرييه درعي (زعيم حركة "شاس" آنذاك) بجملة من تهم الفساد والرشاوى وحكمت عليه بالسجن الفعلي لمدة أربع سنوات.

ثم كانت ناؤور ضمن هيئة القضاة في المحكمة العليا التي نظرت في قضية الفساد والرشاوى التي تورط فيها شمعون شيبس، المدير العام الأسبق لديوان رئيس الحكومة (إبان تولي إسحاق رابين رئاسة الحكومة)، بعد استئنافه إليها ضد قرار إدانته في المحكمة المركزية. وفي الجولة الأولى من البحث في هذا الالتماس، كانت ناؤور الوحيدة (من بين ثلاثة قضاة) التي رأت وجوب الإبقاء على إدانة شيبس بتهمتي خيانة الأمانة وتلقي الرشوى، بينما رأى القاضيان الآخران تبرئته. وفي الجولة الثانية من النظر في هذه القضية (بعد استئناف النيابة العامة على قرار الجولة الأولى والطلب ببحث الموضوع في "هيئة موسعة" من القضاة)، أصرت ناؤور على موقفها السابق الذي أصبح موقف قضاة الأغلبية في الهيئة الموسعة فقرروا إلغاء قرار المحكمة من الجولة الأولى والإبقاء على إدانة شيبس وعلى عقوبة السجن التي فرضت عليه.

ومؤخرا، في أيلول ٢٠١٣ وعشية الانتخابات للسلطات المحلية في إسرائيل، كانت ناؤور رئيسة هيئة قضاة في المحكمة العليا التي أصدرت قرارا قضائيا مبدئيا شكل سابقة قضائية على غاية من الأهمية في مجال محاربة الفساد السلطوي، الرسمي، تمثلت في إلزام أي رئيس سلطة محلية بتقديم استقالته من منصبه في حال تقديم لائحة اتهام جنائية بحقه. وفي نص قرارها هذا، سجلت ناؤور نقدا حادا وحازما لمظاهر الفساد المتفشية في هيئات الحكم المحلي، كما في المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة في إسرائيل، مؤكدة أن "الأخلاق وطهارة المعايير غير قابلة للتجزئة وفقا لاعتبارات سياسية"!

موقف سلبي حيال المتهمين الجنائيين

وفي مجال القانون الجنائي، يؤكد عدد من أبرز الحقوقيين المختصين في القانون الجنائي في إسرائيل، من المحامين والأكاديميين، أن ناؤور "لم تكن يوما في صف المتهمين الجنائيين"! ويعيد هؤلاء إلى الأذهان حقيقة أن ناؤور عملت في النيابة العامة (القسم الجنائي) سنوات عديدة قبل أن تجلس على كرسي القضاء في محاولة منهم لتفسير منهجها لدى النظر في ملفات وقضايا جنائية، إذ "ثمة شعور دائم بأنها تبحث، خلال جلسات المداولات، عن مصائد لتوقع المتهمين في الفخ، ولا مشكلة لديها في فعل ذلك"!!

ولتأكيد رأيهم هذا، يشير هؤلاء إلى حقيقة أنه "من الصعب جدا العثور، في سجل قراراتها، على قرارات تبرئة لمتهمين جنائيين نظرت في ملفاتهم، وخاصة خلال الفترة منذ توليها منصب قاضية المحكمة العليا.... من النادر جدا العثور على حالات ألغت فيها ناؤور قرارات تدين متهمين جنائيين"!

المنصب الجديد قد يكشف بعض الغموض!

وفي الإجمال، يمكن القول إن تحليل قرارات الحكم القضائية التي أصدرتها ناؤور قد لا يساعد كثيرا في وضع تقييم واضح ورأي متكامل بشأن منهجها القضائي في كل ما يتعلق بالالتماسات التي تطلب تدخل المحكمة العليا (بصفتها «محكمة العدل العليا») في قرارات تتخذها الحكومة وأذرعها الرسمية المختلفة وفي قوانين يسنها الكنيست. ذلك أن قراراتها، كما يمكن الاستدلال من النماذج التي أوردناها أعلاه، تتميز بنوع من التناقض ولا تعكس منهجا ثابتا ومتماسكا، ما يفسر القول الآنف ذكره بشأن كونها قاضية «غير متوقعة».

ومما يزيد من شدة «الغموض» الذي يخيم حولها بالمعنى السالف أن ناؤور امتنعت، طوال إشغالها منصب القضاء وحتى الآن، عن الإدلاء بأية تصريحات أو مقابلات إعلامية كما امتنعت عن المشاركة في مناسبات عامة يمكن من خلالها الكشف عن ميولها، آرائها وتوجهاتها في القضايا العامة، وهو الأمر الذي يفترض، ويرجح، أن يشهد تغييرا ما، لا يمكن توقع درجته وأبعاده، خلال الفترة القادمة بحكم ما يقتضيه منصبها الجديد ـ رئيسة المحكمة العليا، أي رئيسة السلطة القضائية (الجهاز القضائي) في إسرائيل.

إعداد: بلال ضاهر

بعيون إسرائيلية:

السعودية ستواجه تحديات داخلية وخارجية بعد وفاة الملك عبد الله

أبدت إسرائيل الرسمية حزنها على وفاة ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز، في نهاية الأسبوع الماضي. وأصدر الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، بيان عزاء، وصف فيه الملك بأنه كان «نموذجا للقيادة»، فيما وصفه الرئيس الإسرائيلي السابق، شمعون بيريس، بأنه كان «زعيما حكيما»، وأشارا إلى مبادرته لخطة سلام في الشرق الأوسط وللصلح مع إسرائيل، أقرتها القمة العربية في بيروت، في العام ٢٠٠٢، وعادت وأقرتها القمة العربية في الرياض في العام ٢٠٠٧، وأصبحت تعرف بـ«مبادرة السلام العربية».

وقال ريفلين في بيان التعزية إنه «تلقيت بأسف نبأ وفاة الملك السعودي عبد الله. والملك عبد الله شكل نموذجا لقيادة متجذرة وحكيمة ومسؤولة ذات تقاليد دينية عميقة. بصفته حارس الأماكن الإسلامية المقدسة، عمل الملك عبد الله كجهة معتدلة واحترم حساسية وقدسية القدس وسعى إلى دفع حلم إقليمي مزدهر. وأسهمت سياسته الحكيمة كثيرا في توازن واستقرار الشرق الأوسط».

ورأى بيريس، الذي كان يشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أن «الملك كان زعيما مجربا وحكيما، ووقف بشجاعة وطرح خطة سلام للشرق الأوسط. ومبادرة السلام السعودية، التي طرحها الملك، كانت الأكثر أهمية رغم عدم الموافقة على جميع جوانبها. فهذه خطة شجاعة وتشكل أساسا مستقبليا للسلام في الشرق الأوسط. وآمل أن يبقى تراثه في المستقبل أيضا».

«الرياض بانتظار إسرائيل»

وتناولت التحليلات الإسرائيلية وفاة الملك عبد الله من عدة جوانب.

واختارت محللة الشؤون العربية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سمدار بيري، تناول الحدث من جهة مبادرة السلام التي طرحها الملك عندما كان لا يزال وليا للعهد، مشيرة إلى أنه سرب مبادرته في البداية بواسطة الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز».

وكتبت بيري أن القيادة الإسرائيلية «هلعت» في أعقاب النشر عن المبادرة في الصحيفة الأميركية. إذ أن «خطوات سلمية تصل من الجانب العربي، مثلما حدث في حالة مصر والأردن واتفاقيات أوسلو، تستوعب هنا على أنها مؤامرة سيئة». وأشارت إلى أن قناة الجزيرة استعدت حينذاك لإجراء مقابلة مع رئيس حكومة إسرائيل، أريئيل شارون، الذي أطلعه مستشاروه على الأحداث التي جرت من وراء الكواليس في القمة العربية في بيروت.

لكن شارون ألغى المقابلة مع الجزيرة في اللحظة الأخيرة، متذرعا بتصريحات أطلقها وزير الخارجية السعودي، وجاء فيها أن مبادرة السلام العربية هي «رزمة واحدة» وأنه ليس بإمكان إسرائيل تعديلها. وما أثار غضب شارون في تصريح الوزير السعودي هو البند المتعلق بعودة اللاجئين في المبادرة والانسحاب من القدس الشرقية والضفة الغربية وهضبة الجولان وأراض لبنانية.

واعتبرت بيري أنه «كان من الصعب استخراج رد فعل من السياسيين الإسرائيليين على المبادرة»، التي كان من شأنها أن «تخرج إسرائيل من العزلة الإقليمية، وفتح أسواق أمامها وجلب مستثمرين أجانب وسياح مقابل إزالة مستوطنات».

ولفتت بيري إلى أن النص المعدل للمبادرة تضمن بشكل واضح بندا ينص على أن أية خطوة ستنفذ في إطار المبادرة ينبغي أن تتم «بموافقة الأطراف، أي الأطراف ذوي العلاقة وهم بالأساس الفلسطينيون والأوصياء عليهم، الأردن ومصر والسعودية، الذين ينبغي أن يجلسوا حول الطاولة حتى يتوصلوا إلى صيغة متفق عليها».

ورأت بيري أنه «لم نضعهم في امتحان حتى اليوم. وصناع القرار (في إسرائيل) ما زالوا يتهربون. وأفراد قلائل فقط فكروا في الإمكانيات الكامنة بالمبادرة. لقد مات الملك في السعودية، لكن المبادرة حية. ومن يعرف ما يدور حول الكواليس يعلم أن الشريك ينتظر اتصالا هاتفيا».

صراع مع الأمراء الشباب

لفت محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس»، تسفي بارئيل، إلى أن ولي العهد عبد الله كان الحاكم الحقيقي للسعودية طوال عشر سنوات بسبب مرض أخيه الملك فهد. وخلال عشر سنوات حكمه كملك، قاد عبد الله سياسة السعودية الداخلية والخارجية «في منظومة شائكة من الضغوط الداخلية والدولية وحول السعودية إلى دولة مبادرة وقائدة، أقصت دولا مثل العراق وسورية وبالأساس مصر من موقع القيادة في الشرق الأوسط».

وأضاف بارئيل أنه «من دولة كانت تعمل من وراء الكواليس بالأساس، وتتماشى مع الإجماع العربي، أصبحت السعودية (في عهد عبد الله) رأس الحربة في الحرب ضد المنظمات الإرهابية بعد أن نفذ مواطنوها عمليات ١١ أيلول العام ٢٠٠١. وقادت الصراع ضد بشار الأسد، وأقامت السور الدفاعي ضد التأثير الإيراني في الشرق الأوسط، ولم تتردد في قطع علاقاتها مع قطر في إطار الصراع ضد الإخوان المسلمين، وأن تشارك في الحرب ضد داعش».

ورأى بارئيل أن «هذه هي التركة التي أورثها عبد الله لخلفه سلمان ابن الـ٧٩ عاما»، مشيرا إلى خطاب الأخير، يوم الجمعة الماضي، الذي التزم فيه بسياسة الملك عبد الله. واعتبر بارئيل أن هذه السياسة تشمل لجم إيران، استمرار سياسة تصدير النفط التي تسببت بهبوط أسعاره، والاهتمام بتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة رغم الخلافات حول اتفاق محتمل ومصالحة مع إيران. وهذه السياسة تشمل أيضا مواصلة دعم مصر والسلطة الفلسطينية إلى جانب الحرب ضد الإخوان المسلمين.

وتوقع بارئيل أن يواجه الملك سلمان صراعا مع الجيل الشاب من الأمراء، «الذين يتطلعون إلى تقوية مكانتهم وضمان انتقال هادئ للحكم. إذ أن سلمان، الذي عانى من جلطة دماغية، يمارس حكمه بصورة جزئية. ووفقا لتقارير غربية، نفتها السعودية، هو يعاني من مرض البركنسون، ولهذا السبب تم تعيين ولي عهد خلفا له فيما كان هو نفسه لا يزال ولي عهد، بشخص الأمير مقرن بن عبد العزيز، الذي عارض تعيينه عدد غير قليل».

والأمير مقرن هو الابن الأصغر لمؤسس السعودية، وكان مستشارا خاصا للملك عبد الله ومسؤولا عن الملفين السوري والأفغاني. وأشار بارئيل إلى أنه في السنوات المقبلة ستضطر العائلة المالكة إلى أن تقرر هوية الذي سيخلف مقرن وتحديد هوية من سيخلفون بعضهم من الأمراء. «وعندها ستدور حرب على الخلافة، لكن في هذه الأثناء يتوقع أن تسود في المملكة فترة من الهدوء السياسي، وأن يكون مقرن الشخص الأبرز في إدارة سياسة السعودية».

وأضاف بارئيل أنه بانتظار مقرن، كولي للعهد وكملك لاحقا، مهمة معقدة، وإلى جانب الحفاظ على التوازنات داخل العائلة المالكة، فإن عليه ضمان مستقبل اقتصادي وأماكن عمل لشبان السعودية الذين يشكلون نصف عدد السكان، وتقليص عدد العاملين الأجانب، «والتحرك بين مطالب الليبراليين السعوديين بالسماح بحرية تعبير أكبر والسماح للنساء بقيادة سيارات وتوسيع عدد المهن التي بإمكانهن العمل فيها، وبين التحفظات المحافظة والصارمة للمذهب الوهابي».

وأشار الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، يوئيل غوجانسكي، إلى مسألة خلافة الحكم في السعودية، وإلى تعيين الملك عبد الله أبنائه في مواقع سياسية في الحكومة السعودية، أهمها تعيين نجله، متعب، وزيرا ونجله الآخر عبد العزيز نائبا لوزير الخارجية. وكان يأمل عبد الله بذلك أن يصل أحد أبنائه إلى كرسي الملك عندما يصل إلى سدة الحكم جيل أحفاد ابن سعود.

لكن الاستنتاج الأساس الذي توصل إليه غوجانسكي، هو أن ملك السعودية الجديد سيواجه تحديات ليست قليلة ولا بسيطة. «العالم العربي موجود في أصعب فتراته، والاستقرار السياسي في السعودية ستكون له انعكاسات عربية شاملة. فأرباح النفط والغاز كانت حتى الآن أداة، استخدمتها دول الخليج من أجل رسم مشهد الشرق الأوسط. بواسطة هذه الأرباح دعمت العائلات المالكة نظاما ما وقوضت نظاما آخر، وذلك بموجب مصلحتهم الجيو سياسية وأحيانا مصلحتهم المذهبية. وإذا بقيت أسعار النفط بمستواها الحالي لفترة طويلة مقبلة، سيتراجع احتياطي النفط السعودي، البالغة قيمته الحالية حوالي ٧٥٠ مليار دولار، وستتراجع معه القدرة على توفير سند اقتصادي للاعبين عديدين، مثل مصر والأردن والمواطنين السعوديين أنفسهم».

تشييع جثمان الملك عبد الله يوم الجمعة الماضي.

معطيات وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية:

ميزانية برامج «الثقافة اليهودية» أعلى بعشرات المرات من ميزانيات برامج الديمقراطية والتسامح!

سعى وزيرا التربية والتعليم الإسرائيليان، غدعون ساعر وشاي بيرون، خلال ولايتي حكومتي بنيامين نتنياهو المنتهية والسابقة، إلى تعزيز تعليم «التعاليم والتراث اليهودي» من وجهة النظر القومية في جهاز التعليم، من روضات الأطفال وحتى المرحلة الثانوية العليا. ورصدت وزارة التربية والتعليم لهذه الغاية ميزانيات كبيرة جدا، وازدادت باستمرار. وفي موازاة ذلك، رصدت الوزارة ميزانيات ضئيلة جدا لإرساء قيم الديمقراطية والتعددية الفكرية ومحاربة العنصرية المستشرية في المجتمع الإسرائيلي. ومن شأن هذه السياسة «التربوية» أن تشكل أحد أسباب انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين السياسي والتعصب القومي، من أجل ضمان استمرار حكم اليمين في إسرائيل.

ورغم أن وزيري التربية والتعليم المذكورين ينتميان لحزبين مختلفين، إذ ينتمي ساعر لحزب الليكود اليميني وبيرون لحزب «يش عتيد» («يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد) الوسطي، إلا أن هذا لم يمنع الأخير من مواصلة درب سلفه. وتجدر الإشارة إلى أن الحاخام بيرون، لدى توليه منصبه في نيسان العام ٢٠١٣، تنكر لتوقيعه على فتوى عنصرية، قبل ذلك بعشر سنوات، تقضي بعدم تأجير وبيع بيوت وعقارات للعرب.

«ميزانية الوزارة ليست شفافة ولا واضحة أو مفهومة»

عشية الانتخابات التمهيدية التي جرت في حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، قبل أسبوعين، أعلن نائب وزير التربية والتعليم، أفي فورتسمان، عن «إنجازاته» وبينها رصد ٣٠ مليون شيكل لبرنامج «الثقافة التوراتية» في المدارس في أنحاء البلاد، ١٧ مليون شيكل لمراكز «الهوية اليهودية» التي تعمل داخل المدارس الحكومية، ١٧ مليون شيكل لنحو ٦٠ «نواة توراتية» وهي مدارس دينية في قلب أحياء يهودية علمانية أو أحياء عربية، ١٨ مليون شيكل لمعاهد تنظم رحلات ودورات في موضوع اليهودية. وقال إن هناك ١٠٠ ألف تلميذ يشاركون في برنامج «سبت إسرائيلي» بإشراف منظمة يهودية أرثوذكسية، تنبذ اليهود من المذاهب الأخرى، مثل الإصلاحي والمحافظ.

وأفاد تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، في ١٦ كانون الثاني الحالي، بأنه خلال العام ٢٠١٤ الفائت ارتبطت وزارة التربية والتعليم، بقيادة بيرون، مع مجموعة من المنظمات والجمعيات التي تعمل في مجال تعزيز اليهودية في المدارس، ومنحتها الوزارة ٣٤ مليون شيكل. وفي موازاة ذلك، تم تمويل أنشطة في مجال تعزيز الديمقراطية والحياة المشتركة بين اليهود والعرب بمبلغ ٣ ملايين شيكل فقط.

وأشارت الصحيفة إلى أن «ميزانية الوزارة ليست شفافة، ولا واضحة أو مفهومة». وقدرت مصادر في وزارة التربية والتعليم ومن خارجها، أن تمويل برامج اليهودية في المدارس الحكومية، التي نفذتها منظمات وجمعيات من خارج الوزارة وبواسطة أنظمة دعم متنوعة، بلغ خلال العام الماضي ما بين ٥٠ – ٦٠ مليون شيكل، مقابل ٥ – ٦ ملايين شيكل لتمويل برامج في مجال الديمقراطية والتعايش المشترك بين اليهود والعرب.

لكن هذه التقديرات جاءت ناقصة. فهي لا تشمل مبلغ ٨٠ مليون شيكل أضيف العام الفائت إلى ميزانية «الثقافة اليهودية»، الذي تحصل عليها منظمات تنشط في جهاز التعليم الحكومي. ولا يشمل توسيع برنامج «الثقافة اليهودية – الإسرائيلية» في المدارس الابتدائية والإعدادية، ولا يشمل المتطوعات المتدينات في «الخدمة الوطنية» اللاتي يمررن دروسا في «التراث» أو أنشطة «لاستقبال يوم السبت» في المدارس ويحصل هذا المشروع على تمويل من وزارتي التربية والتعليم والإسكان.

كذلك لا تشمل تلك التقديرات المشروع الكبير الذي بادر إليه فورتسمان وبيرون لتقريب الجمهور من التوراة وبلغت ميزانيته ٤٥ شيكل لخمس سنوات. كما أنها لم تشمل ميزانية «مديرية الهوية اليهودية» في وزارة الأديان والتي تعمل بالأساس بين الشبان العلمانيين.

ويضاف إلى ذلك برامج بتمويل مشترك بين الوزارة والمنظمات والجمعيات، وكان تمويل الوزارة كالتالي: ٥٠٠ ألف شيكل لبرنامج «مكان» الذي يحاول «جعل المدرسة مركزا لتجدد الحياة اليهودية الحرة بالنسبة لمجتمع المدرسة ومحيطه»، و٨٥٠ ألف شيكل لبرنامج يهدف إلى «تنمية العلاقة بالتراث لدى كافة أجزاء المجتمع وتشجيع التفهم والتقدير للتراث اليهودي وثقافته وأحكامه وعاداته وقيمه».

كذلك موّلت وزارة التربية والتعليم، العام الماضي، بمبلغ مليون شيكل دروسا في موضوع «ثقافة (شعب) إسرائيل وتراثه»، وهو موضوع بادر إليه ساعر وقرر بيرون توسيعه بشكل كبير. كما رصدت الوزارة ميزانية بمبلغ ٢٫٤ مليون شيكل لمشروع «بئيري». وقد ارتفع الدعم بشكل كبير لهذا المشروع الذي ينفذ في المدارس فوق الابتدائية ويهدف إلى «بلورة وغرس قيم ثقافة إسرائيل بروح يهودية تعددية». ويمرر الدروس في هذا المشروع معلمو المدارس وليس منظمات من خارج الوزارة.

عالم المتدينين أفضل من التجربة العلمانية «الجوفاء»!

يتفاخر نائب وزير التربية والتعليم، فورتسمان، بمبادرته إلى برنامج آخر يُنفذ في المدارس الحكومية، وهو برنامج «سبت إسرائيلي». والرسالة الأساسية التي يوجهها هذا البرنامج إلى التلاميذ هي «تقوية الروابط الأسرية» بواسطة «تعزيز دراسة وتجربة مأدبة يوم السبت التقليدية وعاداتها وقيمها». ويصور هذا البرنامج العالم المتدين على أنه مفضل على الحياة العلمانية «الجوفاء»، ويتم تمريره في ٣٠٠ مدرسة ابتدائية، من الصف الثالث وحتى السادس.

وفي نهاية العام ٢٠١٣، سلمت وزارة التربية والتعليم هذا البرنامج إلى «الهستدروت الصهيونية العالمية» لكي تنفذه في المدارس، من دون مناقصة. وبعد شهور قليلة، سلمت «الهستدروت الصهيونية العالمية» البرنامج إلى جمعية «منذ التكوين»، التي بين أهدافها «غرس القيم الأساسية للتراث اليهودي لدى الأولاد وأبناء الشبيبة». وقد أشغل فورتسمان منصب المدير العام لهذه الجمعية بين السنوات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨. واحتج نشطاء في منظمات «التجدد اليهودي» على هذا البرنامج، وقال أحدهم إن «التلاميذ في جهاز التعليم اليهودي يأتون من خلفية متنوعة. ولا يوجد مبرر لأن تعلمهم جهة أرثوذكسية عن يوم السبت».

ويشار إلى أن جمعية «منذ التكوين» تنفذ برنامج «رحلة إسرائيلية»، المخصص لصفوف الحادي عشر، منذ قرابة عشر سنين. وقد وسّعت الوزارة هذا البرنامج مرتين خلال ولايتي ساعر وبيرون. وجاء في الموقع الالكتروني لهذا البرنامج أنه «تجربة مؤسسة ولا تُنسى، وتعاظم شعور الانتماء والالتزام للشعب، البلاد ودولة إسرائيل». وحصلت الجمعية، منذ العام ٢٠٠٩، على ما لا يقل عن ثلاثين مليون شيكل من وزارة التربية والتعليم. وبلغ حجم تمويل الجمعية ١١٫٤ مليون شيكل في العام الماضي. وهذه المبالغ لا تشمل تمويلا سنويا آخر تحوله الوزارة إلى الجمعية بواسطة دعم «الثقافة اليهودية» بمبلغ يتراوح ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ ألف شيكل سنويا.

كذلك تمول وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية جمعية «أضواء، قيم، توراة وتراث» من خلال عقدين. العقد الأول مقابل إعطاء دروس في مجال اليهودية والإثراء في المدارس الحكومية، وغالبيتها في البلدات الواقعة في أطراف إسرائيل. وبلغ حجم التمويل في السنتين الماضيتين ٨٫٥ مليون شيكل. والعقد الثاني يقضي بتمرير دورات في كليات إعداد المعلمين، وهذا البرنامج جديد ويتوقع المصادقة عليه قريبا.

وتنص أهداف هذه الجمعية على «إعطاء دروس إثراء في التوراة لتلاميذ المدارس» و«إعطاء منح لطلاب المدارس الدينية والمعاهد الدينية» التي يتعلم فيها الحريديم. إلى جانب ذلك، تشمل أهداف الجمعية «غرس القيم الأساسية للتراث اليهودي لدى الأولاد وأبناء الشبيبة في جهاز التعليم الحكومي». وينفي مسؤولون في هذه الجمعية أنها تعمل من أجل دفع التلاميذ إلى التدين، لكنهم اعتبروا أن «ثمة أمورا يتفق حولها الجميع، مثل التوراة. وهي الكوشان بالنسبة لنا هنا. وبدونها فإن الجميع سيهاجرون من البلاد».

وعقدت الوزارة اتفاقا آخر مع «صندوق غرينسبان» لصالح برنامج «مكتبة بيجاما»، ويحصل أطفال الروضات في إطار هذا البرنامج على ثمانية كتب اختيرت بالتعاون مع الوزارة، بهدف «تربية الأولاد على حب القراءة وتشجيع النقاش حول القيم اليهودية في حضن الأسرة وروضة الأطفال». ويتم تفعيل هذا البرنامج في معظم أنحاء إسرائيل وشمل قرابة ٢٣٥ ألف طفل في العام الماضي. وبين الكتب التي تُمنح للأطفال، كتاب يتحدث عن مكتشفات أثرية منذ فترة «الهيكل»، بصورة يسهل على الأطفال فهمه، «ويدعو الجيل الصغير إلى التعرف على الفترات التاريخية في أرض إسرائيل والشعور بها».

يهودية أكثر، ديمقراطية أقل

وفقا لمعطيات الوزارة، فإنها أبرمت عشر اتفاقيات مع جهات من خارج الوزارة بمبلغ ٣٣٫٨ مليون شيكل. ومن جانبها رصدت الجمعيات والهيئات ميزانيات بحجم ٢٠ مليون شيكل. ويضاف إلى ذلك تمويل الوزارة لبرامج يهودية في المدارس الحكومية، بحجم سبعة ملايين شيكل، ودعم حكومي لتعميق التعليم اليهودي في الكليات التي تدرس موضوع «تاريخ أرض إسرائيل» بمبلغ ١٥ مليون شيكل. ويصل حجم الميزانيات التي تحصل عليها هذه المنظمات إلى حوالي ٥٦ مليون شيكل في السنة.

وتدل قائمة المنظمات والجمعيات التي اتفقت معها وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على سلم أولوياتها. ففي الفترة نفسها وقعت الوزارة على سبع اتفاقيات في مجال الديمقراطية والعلاقات بين اليهود والعرب، بميزانية إجمالية بمبلغ ثلاثة ملايين شيكل تقريبا. وشملت هذه البرامج لقاءات بين معلمين وأولياء أمور وتلاميذ من مجموعات مختلفة في متحف الآثار في كيبوتس «عين دور»، بميزانية حجمها ٢٠٠ ألف شيكل؛ برنامج «الحياة المشتركة» بميزانية لجمعيتين حجمها ٥٥٠ ألف شيكل، وتمويل برنامج ثالث مشابه لمؤسسة «غفعات حبيبا» بمبلغ ٥٠٠ ألف شيكل؛ برنامج التربية على الديمقراطية والتسامح ومواجهة ظاهرة العنصرية في «كلية آدم» يحصل على ٢٥٠ ألف شيكل في السنة؛ وتدعم الوزارة مشروعا لمعلمين عرب يعلمون في مدارس يهودية بمبلغ ١٫٢ مليون شيكل؛ كما تدعم الوزارة مشروعا يتعلم فيه تلاميذ يهود وعرب سوية بمبلغ مليوني شيكل، ودعم جزئي للقاءات بين تلاميذ من مجموعات سكانية مختلفة بمبلغ مليون شيكل. ولا يتجاوز تمويل الوزارة لهذه الوزارة مبلغ ٥ – ٦ ملايين شيكل، مقابل ٥٦ مليون شيكل لبرامج ترسيخ اليهودية.

ووفقا لتقرير «هآرتس»، فإن المعطيات تعكس صورة تمييزية بين تعليم القيم اليهودية وتعليم القيم الديمقراطية أكبر بكثير. وفيما تبقى المعطيات لتمويل المجال الأخير على حالها، ما بين ٥ – ٦ ملايين شيكل، فإن الميزانية التي خصصتها الوزارة للبرامج في مجال «الثقافة اليهودية بلغت ٢٩٫١ مليون شيكل في بداية العام ٢٠١٣، وارتفعت في نهاية العام نفسه إلى ٩٧٫٦ مليون شيكل. كذلك ارتفعت هذه الميزانية من ٣٧٫٦ مليون شيكل في بداية العام ٢٠١٤ إلى ١٢٠٫٣ مليون شيكل في نهاية العام.

ويشار إلى أن قسما من زيادة هذه الميزانية في نهاية العام الفائت، صادقت عليه لجنة المالية في الكنيست، برئاسة النائب اليميني المتطرف نيسان سلوميانسكي، من حزب «البيت اليهودي». وجاءت هذه المصادقة بعد الإعلان عن تقديم الانتخابات العامة في إسرائيل. كذلك فإن الأغلبية العظمى من ميزانية برامج «الثقافة اليهودية» تمنح إلى منظمات من المذهب اليهودي الأرثوذكسي المتشددة جدا في تدريس تعاليم يهودية ترفض الآخر والمختلف بشكل قاطع.

خبراء إسرائيليون يحذرون: قواعد اللعبة تغيّرت منذ انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية!

العالم بات يرفض تسويغات إسرائيل القانونية بشأن مهاجمة غزة وحتى بشأن المستوطنات!

ذكرت تقارير إعلامية عبرية، مؤخراً، أن وزارة العدل الإسرائيلية توقعت إعلان المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، عن بدء دراسة أولية حول وجود شبهات ضد إسرائيل بارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها فوجئت من توقيت الإعلان. فقد كان واضحاً أنه منذ انضمام الفلسطينيين إلى معاهدة روما، التي تشكل مصدر صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية، ستحين اللحظة التي يُفتح فيها إجراء ما ضد إسرائيل، لكن هذه الأخيرة لم تتوقع ذلك بمثل هذه السرعة.

وتوالت ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان بنسودا، وتراوحت بين إظهار الغضب والاحتجاج. وكان رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، قد بعث برسالة إلى زعماء في العالم طالبهم فيها بمنع قرار كهذا. وتضمنت هذه الرسالة خطوات، تعتبر إسرائيل أنه في حال تنفيذها أو البدء أو الإعلان عن تنفيذها، سيبعد التحقيق في الانتهاكات التي تنفذها ضد الفلسطينيين وتصل إلى اتهامات بارتكاب جرائم حرب.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تعتبر أنه في حال قيامها بإجراء تحقيقات في أحداث خلال العدوان على قطاع غزة، في الصيف الماضي، مثل مجزرة رفح في الأول من آب الماضي، فإنها ستنجو من المحاكمة، علما أن الاتهامات بارتكاب جرائم حرب وانتهاك قوانين الحرب وإدارة مناطق تقع تحت الاحتلال تشمل انتهاكات إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية أيضا، وفي مقدمتها الاستيطان.

نتنياهو يلوّح بالمحرقة

وبعث نتنياهو، الأسبوع قبل الماضي، برسالة إلى عدد من الزعماء في العالم، بينهم الرئيس الأميركي باراك أوباما، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء الأسترالي توني أبوت.

وكتب نتنياهو في الرسالة أنه «بعد مرور سبعة عقود على المحرقة، يوجه الفلسطينيون بوقاحة إصبع الاتهام إلى إسرائيل، الدولة الديمقراطية الأكثر تهديدا في العالم».

وأضاف نتنياهو في رسالته أنه «بدلا من التنديد بالأنظمة المستبدة التي تنفذ مجازر جماعية بحق مئات آلاف المدنيين الأبرياء، فإنهم يتهموننا، نحن الدولة التي تصارع على وجودها منذ يومها الأول، بجرائم حرب. كما أن المطلب الفلسطيني بمحاكمة إسرائيل في محكمة دولية، يستند إلى التلميح للكذب بأنه لا يوجد في إسرائيل جهاز قضائي نشط ويستحق التقدير. وإذا وقعت إسرائيل ضحية لمحاولة استغلال المحكمة الجنائية الدولية، فإن جميع الدول الديمقراطية في العالم قد تواجه خطرا مشابها».

وتطرق نتنياهو إلى الموضوع في مستهل إحدى جلسات حكومته، وهاجم المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية، معتبرا أن «قرار المدعية في المحكمة الدولية ببدء فحص ضد دولة إسرائيل يعتبر ذروة النفاق وقلب العدالة رأسًا على عقب. ولقد واجهت مثل هذه الظواهر خلال السنوات التي قضيتها في خدمة دولة إسرائيل، عندما خدمت سفيرًا لإسرائيل لدى الأمم المتحدة وأيضًا كرئيس حكومة، لكن القرار الذي اتخذته المدعية يشكل مثالا غير مسبوق من النفاق».

وادعى نتنياهو أن "هذا القرار يمنح الشرعية للإرهاب الدولي الذي يحظى الآن برعاية دولية. وسنحارب هذا بكل الوسائل وسنجند أطرافا أخرى لتكافح هذه السخافة، وها هي تتجند لمكافحة هذه الظاهرة. وسندافع عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. ولن نسمح بمثول جنود الجيش الإسرائيلي أمام المحكمة الدولية. وأود أن أقول أيضًا إن هذه الخطوات لن تردعنا عن اتخاذ كل ما يتطلب من أجل الدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها".

وقبل ذلك عقب نتنياهو على إعلان المدعية في محكمة لاهاي بالقول إن "إسرائيل ترفض رفضا قاطعا القرار الفاضح"، وأضاف متهكما "لن أستغرب إذا ما قام كل من حزب الله وداعش والقاعدة بمثل هذه الخطوة أيضا. إلى أي درجة من السخافة تدهورت المحكمة الدولية؟".

وأضاف أنه "بعد أيام قليلة فقط من ارتكاب الإرهاب الإسلامي المتطرف مجزرة في فرنسا، قررت المدعية العامة للمحكمة الدولية الشروع في فحص ضد دولة إسرائيل التي تدافع عن مواطنيها من حماس، تلك المنظمة الإرهابية التي يدعو ميثاقها إلى ارتكاب مجزرة بحق اليهود أينما كانوا. هذه هي حماس ذاتها التي تحالفت مع السلطة الفلسطينية، إذ أطلق أفرادها، مجرمو الحرب، آلاف الصواريخ على المواطنين الإسرائيليين أثناء الصيف المنصرم".

التحقيق سيطال القيادة السياسية

حذر خبراء إسرائيليون في القانون الدولي من أن الدراسة التي أعلنت عنها المدعية في المحكمة الجنائية الدولية ستطال القيادة السياسية الإسرائيلية.

وتأتي هذه التحذيرات في أعقاب ضغوط يمارسها سياسيون، مثل وزير الدفاع موشيه يعلون، بهدف منع الجيش الإسرائيلي من التحقيق في جرائم بينها مجزرة رفح في أعقاب أسر جندي إسرائيلي.

ونقل موقع "واللا" الالكتروني عن خبراء إسرائيليين في القانون الدولي قولهم إن الدراسة التي ستنفذها المحكمة الجنائية الدولية في المرحلة الأولى "لا تشمل عمليات الجيش الإسرائيلي في المناطق (المحتلة) فقط، وإنما نشاط المستوى السياسي أيضا، الذي لا يخضع لصلاحيات ومسؤولية المدعي العام العسكري" الإسرائيلي داني عيفروني.

ولفت أحد هؤلاء الخبراء إلى أنه "بمقدورهم التحقيق في السياسات الثابتة لدولة إسرائيل وليس بعمليات عسكرية كلاسيكية بالضرورة، مثل القرارات التي اتخذت في الكابينيت (الحكومة السياسية – الأمنية المصغرة) بشأن خطوات عسكرية ضد حماس".

وعقد عيفروني اجتماعا خصص للبحث في إعلان المحكمة الجنائية في لاهاي بمشاركة ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي الذين سيبحثون في عواقب إعلان المحكمة. وكان عيفروني قد عقد اجتماعا مشابها، قبل أكثر من أسبوعين، بمشاركة مسؤولين في وزارتي العدل والخارجية.

وقال موقع "واللا" إن المدعي العام العسكري الإسرائيلي يتعرض في الأسابيع الأخيرة لهجمة من جانب سياسيين وجهات لديها مصالح، في محاولة لتقويض مكانته على خلفية نيته التحقيق في أحداث وقعت خلال العدوان على غزة في الصيف الماضي. وكان يعلون قد عبر عن معارضة شديدة لإمكانية أن يحقق المدعي العسكري في مجزرة رفح، التي نفذها لواء "غفعاتي" وراح ضحيتها نحو ١٥٠ فلسطينيا غالبيتهم العظمى من المدنيين، لدى استخدام "نظام هنيبعل" بعد أسر الجندي هدار غولدين، وأطلقت خلاله كمية هائلة من النيران المدفعية والجوية.

وقالت مصادر في النيابة العامة العسكرية إن "المدعي العسكري العام لا يعتزم الانحراف عن الطريق. ومن لا يريده هو وطريقه سيواجه المحكمة في لاهاي".

وتطرق عيفروني في محاضرة ألقاها في كلية نتانيا الأكاديمية، قبل نحو أسبوعين، إلى العدوان على غزة من وجهة نظر القانون الدولي. وقال إنه "ينبغي أن نتذكر أننا موجودون في ميدان قتال من نوع آخر، وهو ليس شبيها بميادين القتال أثناء حرب يوم الغفران (١٩٧٣) أو حرب الأيام الستة (١٩٦٧). توجد تطورات طوال الوقت، والبيئة الدولية متفاعلة جدا ووزن القانون الدولي يتزايد وتم التعبير عنه طوال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ووصل ذروته بعد عملية الرصاص المصبوب العسكرية (ضد قطاع غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩) ومنذئذ ازداد الوضع سوءا".

وأضاف عيفروني، حول التحقيقات العسكرية ضد ضباط في الجيش الإسرائيلي، أن "قدرتنا على محاكمة ضباط كبار في الجيش موجودة وبالإمكان فتح تحقيقات ضدهم. وقائد لواء غفعاتي (عوفر فينتر) ليس الوحيد الذي يخضع لتحقيق". وأوضح أن "تحقيقا من هذا النوع غايته تحذير الضابط بأن يستعد ويستشير وتذكر أن ما يقوله قد يستخدم ضده. وهناك العشرات الذين تم التحقيق معهم بهذا الشكل، وضباط أرفع من قادة ألوية وتم إغلاق الملف في النهاية من دون إدانة. وقدرة المدعي العسكري العام موجودة، وحتى ضد ضابط برتبة لواء ورئيس أركان الجيش، ولسعادتي أننا لم نصل إلى هناك لكن لدينا الإمكانية لتنفيذ ذلك".

واعتبر عيفروني أن "الإحباط المركز (اغتيال نشطاء) لم يكن مقبولا في العالم في البداية، وقُدمت التماسات إلى المحكمة العليا ضده، واليوم بات أسلوبا قتاليا مقبولا في جميع أنحاء العالم".

وتابع أن "الأمور أصبحت معقدة أكثر خلال عملية الجرف الصامد العسكرية لأن العدو غرس كل أنشطته بين السكان واستخدمهم كدرع واق وحربة. وهو يعلم أنه إذا شن الجيش الإسرائيلي هجوما، فإنه سيقتل أناسا وتخرج صرخة كبيرة في الناحية الشرعية وستؤثر على حرية عملنا الحرفي، وهذه حلبة أخرى ترافق حلبتنا القتالية إلى جانب وسائل الإعلام".

الاستيطان جريمة بكل المعايير.

التوجه الفلسطيني الحالي والسابق إلى المحكمة الجنائية

أشار الخبيران القانونيان البروفسور عميحاي كوهين وطال ميمران، في مقال نشره "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" على موقعه الإلكتروني في ١١ كانون الثاني الحالي وقبل صدور إعلان المدعية في محكمة لاهاي، إلى الفرق بين التوجه الفلسطيني إلى محكمة لاهاي في العام ٢٠٠٩ وتوجههم في مطلع العام الحالي.

وكان المدعي العام السابق في المحكمة الجنائية الدولية قد رفض، في العام ٢٠١٢، الطلب الفلسطيني الأول استنادا إلى البند ١٢(٣) من دستور المحكمة، وأنه "ليس واضحا ما إذا كانت السلطة الفلسطينية تعتبر دولة بموجب القانون الدولي". وكتب كوهين وميمران أن قرار المدعي جاء في أعقاب سلسلة من الاعتراضات الإسرائيلية على التوجه الفلسطيني، وجاء فيها أن السلطة ليست دولة.

ورأى الباحثان أن التوجه الفلسطيني الأخير إلى محكمة لاهاي تم بعد حدوث عدة تطورات، بينها ارتقاء مكانة السلطة الفلسطينية إلى دولة غير عضو في الأمم المتحدة. والتطور الثاني، هو أن السلطة الفلسطينية انضمت إلى عدد كبير من المعاهدات الدولية، وبينها معاهدة جنيف. ولذلك فإن هناك تأثيرا لهذا الأمر على قبول التوجه الفلسطيني بالانضمام إلى معاهدة روما أيضا. والتطور الثالث، هو تطور شخصي بحسب الباحثين، ويتعلق بتغير المدعي العام السابق منذ شهر حزيران ٢٠١٢.

وأضافا أن "ثمة شكوكا ليست قليلة تجاه ادعاء دولة إسرائيل بأنها تحترم وتطبق قوانين الحرب خلال عملياتها العسكرية وأنها تجري تحقيقات بصورة لائقة في الانتهاكات المزعومة التي تُنفذ خلال العمليات".

وشدد الباحثان على أن "التحقيقات التي ستنفذ من جانب النيابة العامة العسكرية (الإسرائيلية) من شأنها أن تشكل حاجزا أمام تدخل دولي، طالما أنها تحقيقات ستنفذ بموجب المعايير الدولية، ويكون هدفها فعلا البحث عن الحقيقة، وألا تكون مجرد حماية من تحقيق دولي".

ولفت الباحثان إلى أن "المفهوم الإسرائيلي للقانون الدولي يتناقض مع الموقف المقبول على أجزاء واسعة جدا في المجتمع الدولي، تعتقد أن المشروع الاستيطاني يشكل انتهاكا للقانون، ويفرض مسؤولية جنائية شخصية على مرتكبي هذا الانتهاك".

قوانين اللعبة تغيرت

عقب وزير خارجية إسرائيل، أفيغدور ليبرمان، على إعلان المدعية العامة في محكمة لاهاي بإجراء دراسة حول الوضع في الضفة والقطاع، بالادعاء أن «المحكمة نفسها التي رغم سقوط أكثر من ٢٠٠ ألف قتيل في سورية لم تجد مناسبا التدخل هناك وفي ليبيا أو أماكن أخرى، وجدت أن من المناسب 'دراسة' (ممارسات) الجيش الأكثر أخلاقية في العالم» في إشارة إلى الجيش الإسرائيلي.

وردا على ذلك، كتب الخبير في القانون الدولي والمحاضر في جامعة تل أبيب، البروفسور إيال غروس، في صحيفة «هآرتس» أن «وزير خارجية دولة إسرائيل يُظهر جهلا مقلقا، أو أنه لا يقول الحقيقة»، مشيرا إلى أن محكمة لاهاي أصدرت أمري اعتقال ضد سيف القذافي، وضد رئيس المخابرات الليبية عبد الله السنوسي، في حزيران ٢٠١١.

وأضاف غروس أنه «فيما يتعلق بسورية، فإنه يجدر بوزير الخارجية أن يدرس القواعد بشأن الصلاحيات القضائية للمحكمة الدولية، التي يمكن أن تنبع من أحد ثلاثة أمور: الانضمام إلى المحكمة أو الموافقة على اختصاص دولة تم تنفيذ جرائم محتملة في أراضيها؛ الانضمام إلى المحكمة أو الموافقة على اختصاص دولة نفذ مواطنون فيها جرائم محتملة؛ توجه مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة». وفيما توجه مجلس الأمن إلى محكمة لاهاي بشأن ليبيا، فإنه لم يفعل ذلك بشأن سورية «ولذلك ليست لديها صلاحيات للبحث في الموضوع».

وأوضح غروس أنه «في الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية، تنبع صلاحيات المحكمة من موافقة الدولة التي تم تنفيذ جرائم محتملة في أراضيها، وهي فلسطين. ورغم عدم اعتراف إسرائيل بها، إلا أن هذه الدولة معترف بها بهذا الاسم في المؤسسات الدولية».

وأردف أنه «من هنا أهمية القرار حول الدراسة الأولية: قرار المدعية بشأن مكانة فلسطين الآن مختلف بصورة كبيرة عن القرار الذي صدر سابقا في نيسان ٢٠١٢»، وذلك للأسباب التي أوضحها كوهين وميمران أعلاه.

وأضاف غروس أن «الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الدول الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية، ومأمور المحكمة اعترفوا جميعا بالانضمام الفلسطيني، وهكذا فعلت المدعية. وهكذا أخذت تتضح الفجوة بين الموقفين الإسرائيلي والدولي. وفلسطين ليس بإمكانها أن تُقبل كدولة عضو في الأمم المتحدة، لأن هذا الأمر يتطلب توصية من مجلس الأمن، الذي يتوقع استخدام الفيتو الأميركي فيه. لكن في الجمعية العامة لا يوجد فيتو كهذا، والمحكمة الجنائية الدولية ليست هيئة تابعة للأمم المتحدة، ولا تخضع لمجلس الأمن».

وأشار غروس إلى أنه في حال قررت المدعية، بعد الدراسة الأولية وعمليات استيضاح أخرى، إجراء تحقيق، فإن «تحقيقا كهذا يمكن إجراؤه ضد إسرائيليين بخصوص المس بمدنيين وبخصوص المستوطنات، وكذلك ضد فلسطينيين مسؤولين عن المس بمدنيين إسرائيليين».

لكن حتى لو تم تقديم دعوى ضد إسرائيليين، فإن محاكمتهم لا يمكن أن تخرج إلى حيز التنفيذ من دون تسليمهم إلى المحكمة، وهذا أمر يبدو أنه يستحيل أن تنفذه إسرائيل.

ورأى غروس أنه «لا شك في أنه منذ نهاية الأسبوع قبل الماضي تغيرت قوانين اللعبة. فقد بات الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء ولأول مرة تحت صلاحية المحكمة الجنائية الدولية. وإذا كانت هذه الحال مفاجئة لوزير الخارجية (ليبرمان)، فإن السبب على ما يبدو هو أنه لم يستوعب بعد أن الموقف القانوني الإسرائيلي حيال عدد من المواضيع، بدءا من سياسة الهجوم في غزة وحتى المستوطنات، بعيدة من جوانب عديدة بُعد الشرق عن الغرب من المواقف القانونية السائدة في العالم».

تقرير أول من نوعه لمنظمة «أطباء لحقوق الإنسان»:

الفلسطينيون يعيشون أقل من الإسرائيليين ويمرضون أكثر بسبب اللامساواة في الأوضاع الصحية نتيجة الاحتلال!

أصدرت منظمة «أطباء لحقوق الإنسان» في نهاية الأسبوع الفائت تقريراً جديداً بعنوان «فرّق تسُد: اللامساواة في الصحة» طرح لأوّل مرّة مقارنةً بين الأوضاع الصحيّة في إسرائيل والأراضي المحتلة، وذلك اعتمادًا على معايير صحيّة وأخرى اقتصاديّة- اجتماعيّة تؤثّر في قدرة الجمهور على تحصيل حقوقه الصحيّة.

وتؤكّد معطيات التقرير وجود فجوات جديّة بين المنطقتين مشيراً إلى أن سكان المستوطنات في الأراضي المحتلة هم جزء من سكّان إسرائيل ولذا فإنهم جزء من جهاز الصحّة الإسرائيلي.

وعلى سبيل المثال يلفت التقرير إلى أن متوسط العمر (متوسّط البقاء على قيد الحياة) لدى الفلسطينيين أدنى بـ ١٠ أعوام مما هو عليه عند الإسرائيليين، ومعدّل وفيّات الرّضّع أكبر بخمسة أضعاف في المناطق المحتلّة مما هو عليه بين الإسرائيليين (وفاة ٨ر١٨ رضيع فلسطيني من كل ألف طفل مقابل ٧ر٣ رضيع إسرائيلي من كل ألف طفل). ويزيد معدل وفاة الأمّهات في الأراضي المحتلّة بمقدار أربعة أضعاف عن معدّل وفاة الأمّهات في إسرائيل (٢٨ فلسطينيّة من كل مئة ألف مقابل ٧ أمهات إسرائيليّات).

كذلك يشير التقرير إلى فجوات جديّة في التمويل، وتوفير الخدمات، والموارد البشريّة في جهاز الصحّة الفلسطينيّ. وفي هذا الإطار يجد التقرير مثلًا أن الميزانيّة المخصّصة للصحّة النفسيّة في المناطق المحتلّة أقل بثماني مرّات من الميزانيّة في إسرائيل، ونسبة الأطباء في إسرائيل أعلى من نسبتهم في المناطق الفلسطينيّة- ٣ر٣٣ طبيب إسرائيلي مقابل ٠٨ر٢ طبيب فلسطيني لكل ألف مواطن، ونسبة الأطباء المختصّين في إسرائيل أعلى بثماني مرّات من نسبتهم في الأراضي المحتلّة- ٧٦ر١ طبيب إسرائيلي مختص مقابل ٢٢ر٠ طبيب فلسطيني لكل ألف مواطن، ونسبة الممرضين في إسرائيل تصل إلى ٨ر٤ ممرض لكل ألف مواطن، بينما في الأراضي المحتلة لا تتعدى الـ ٩ر١ ممرض.

كذلك يفيد التقرير أن عددًا من التطعيمات غير متوفّرة للفلسطينيين بينما هي متوفّرة للمواطنين في إسرائيل، مثل التطعيمات ضد التهاب الكبد الوبائي (هبيتيتس إيه)، الجدري، التهاب الرئتين، وباء الروتا، ووباء الورم الحليمي (بابيلوما).

كما يُشير التقرير إلى أن الأمراض التلوثيّة والأوبئة تنتشر في الأراضي المحتلّة أكثر بكثير مما هي عليه في إسرائيل.

ويرصد التقرير عمل أجهزة السيطرة الإسرائيليّة التي تمنع وزارة الصحّة الفلسطينيّة، إلى جانب عدم قدرة السلطة الفلسطينية ذاتها، من توفير الخدمات الطبيّة الكاملة لسكّان الأراضي المحتلّة، وهي بذلك تمسّ بصحّتهم. وعلى سبيل المثال نرى التقييدات الإسرائيلية على حريّة الحركة للمرضى، الطواقم الطبيّة، سيارات الإسعاف والأدوية، في داخل الضفّة الغربيّة، وبين الضفة الغربيّة وقطاع غزّة والقدس. ويعود سبب ذلك بحسب التقرير إلى السيطرة الإسرائيليّة على ميزانيّة السلطة الفلسطينيّة عمومًا بما في ذلك ميزانيّة الصحّة. ويضاف إلى هذا سيطرة إسرائيل على أموال الضرائب المفروضة على البضائع الواردة لمناطق السلطة الفلسطينيّة، حيث تستخدم إسرائيل سلطتها هذه بوتيرة عالية كإجراء عقابيّ فلا تحوّل الأموال المستحقّة للسلطة، وتؤدي بذلك إلى المسّ بتمويل الجهاز الطبّي الفلسطيني وتجبره على البقاء في حالة من عدم الاستقرار.

ويؤكد التقرير أن الجهاز الطبي الفلسطيني عالق في أزمة مزمنة تحول دون تلبية حاجات الجمهور الطبيّة. ويتأسس التقرير على الادعاء بأن هذه الحالة المأزومة لجهاز الصحّة الفلسطيني ليست وليدة اللحظة، إنما هي مرتبطة أشد ارتباط بالسيطرة الإسرائيليّة على الأراضي المحتلّة. ويقول: رغم فسحة الأمل التي تركتها اتفاقيّة أوسلو، إلا أننا نشهد على أرض الواقع منذ عقدين وجود مجموعتين تحت ذات الحكم وذات الرقعة الجغرافيّة، ولكنهما تتمتّعان بحقوقٍ متفاوتة.

وعقبت مور إفرات، مركّزة قسم الأراضي المحتلّة في منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" على هذا التقرير قائلة: «إن من واجب وزارة الصحة الفلسطينيّة أن تقدم الخدمات الطبيّة للجمهور قدر استطاعتها، لكن بموازاة ذلك من واجب إسرائيل أن توفّر كل الخدمات التي لا تستطيع وزارة الصحة الفلسطينيّة تقديمها، ضامنةً أن يتلقّى الطفل الفلسطيني والطفل الإسرائيلي- اللذان يعيشان في بعض الأحيان في مناطق تبعد مئات الأمتار فقط- علاجًا طبيًا متساويًا".

معاً الاسرائيلي المشهد

فضيحة فساد كبيرة تعصف بإحدى أكثر المؤسسات الرسمية أهمية وحساسية في إسرائيل

رئيس "سلطة أراضي إسرائيل" مشتبه به باستغلال منصبه لوضع "أراضي الدولة" في خدمة مآرب ومصالح شخصية له ولمقربيه!

تشكل الانتخابات الإسرائيلية العامة، عادة، "فرصة" للكشف عن فضائح مختلفة في مؤسسات الدولة الرسمية نظرا لما تمليه مصالح أطراف مختلفة معنية بالانتخابات وما ستؤول إليه من نتائج، من جهة، لكنها تشكل، في المقابل ومن جهة أخرى، "دافعا" قويا لدى أطراف أخرى للتستر على هذه الفضائح وبذل محاولات مستميتة لإبقائها طي الكتمان، ولو مؤقتا، نظرا لما قد تحمله من تأثيرات قد تكون وخيمة عليها انتخابيا.

غير أن الأهم، في سياق الكشف عن الفضائح في خضم معركة انتخابية، يتمثل في الحيز الذي تختار وسائل الإعلام المختلفة إفراده لها بينما "عامة الناس" مشغولة بالتجاذبات والمنافسات الانتخابية المختلفة وفي مدى التأثير الذي يمكن أن تمارسه مثل هذه الأخبار (حول الفضائح) على مواقف جمهور المصوتين وميولهم الانتخابية.

وأيا تكن الإجابة عن هذه التساؤلات، تبقى حقيقة استشراء الفساد وتغلغله في مختلف شرايين ومستويات المؤسسات الرسمية في إسرائيل وما لها من مفاعيل مستقبلية محتملة هي الأساس، خاصة وأن مظاهر الفساد هذه لا تتوقف عند حد ويبدو أن ما يتم الكشف عنه من هذه المظاهر إنما يخضع، في واقع الأمر، إلى اعتبارات مصلحية محدودة، وليس محكوما بقرار رسمي ناجز وسياسة رسمية مبلورة ومتكاملة لمحاربة الفساد سعيا إلى اجتثاثه من جذوره، وهو ما يشي - مما يتم الكشف عنه تباعا - بأن ""المخفي (ما زال) أعظم"، على الرغم من تأكيدات تكررت على ألسنة مسؤولين كبار في الساحة الإسرائيلية، سياسيا وبرلمانيا وقضائيا وشُرطيًا وإعلاميا، بأن "الفساد هو الخطر الأكثر جدية وجسامة على وجود دولة إسرائيل، أكبر بكثير وبما لا يُقاس من أي خطر خارجي، أمنيا كان أو سياسيا"!

"أراضي إسرائيل" في مرمى "القنص"!

وإحدى فضائح الفساد الجديدة، ومن بين الأكثر خطورة، التي تم كشف النقاب عنها مؤخرا فقط، هي تلك التي تتعلق بمؤسسة رسمية هي من أهم المؤسسات الرسمية في إسرائيل وأكثرها حساسية، ويكفي اسمها للدلالة على مدى أهميتها وخطورتها: "سلطة أراضي إسرائيل"!

وهذا الاسم هو الاسم الجديد - ابتداء من مطلع آذار ٢٠١٣ - لإحدى المؤسسات الأهم في مجال الأراضي في إسرائيل، السيطرة عليها وإدارتها، وهي: "مديرية أراضي إسرائيل". وهذا هو الجسم الرسمي الذي "يدير أراضي الدولة في إسرائيل"، بموجب قانون خاص سنه الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٦٠، أقرّ إنشاءه وحدد مهامه، سلطاته وصلاحياته.

وطبقا لهذا القانون، تتولى "مديرية أراضي إسرائيل" مهمة "إدارة" جميع الأراضي التي تعود ملكيتها، وفقا للتسجيلات الرسمية في سجلات "الطابو"، إلى ثلاثة أجسام / أطراف هي: ١. دولة إسرائيل - وهي التي تعود إليها ملكية جميع الأراضي التي كانت تحت ملكية المندوب السامي البريطاني في فلسطين عشية إقامة دولة إسرائيل، إلى جانب الأراضي التي تم "امتلاكها" أو مصادرتها لصالح الدولة في أعقاب قيامها؛ ٢. "الصندوق القومي اليهودي" ("كيرن كييمت ليسرائيل")، وهي منظمة صهيونية تم تأسيسها في العام ١٩٠١ كوسيلة لجمع الأموال من اليهود في العالم بغية شراء واستملاك الأراضي في فلسطين ("أرض إسرائيل") وتهيئتها للاستيطان اليهودي - وهذا تعود إليه ملكية جميع الأراضي التي تم شراؤها واستملاكها بواسطة "الصندوق" نفسه منذ تأسيسه (في العام ١٩٠١)؛ ٣. "سلطة التطوير"، وهي هيئة حكومية أقيمت في العام ١٩٥١ بموجب قانون خاص سنه الكنيست في آب ١٩٥٠ ("قانون أملاك الغائبين")، بغية "إدارة الأراضي" التي وضعها القانون إياه تحت تصرف "الوصي على أملاك الغائبين" في أعقاب النكبة الفلسطينية، إلى جانب الأراضي التي تمت مصادرتها بموجب "قانون تملك الأراضي" من العام ١٩٥٣.

وفي المجمل، تتولى "سلطة أراضي إسرائيل" (وهي هيئة حكومية) المسؤولية المباشرة عن "إدارة" ما تصل نسبته إلى ٩٣٪ من مجموع مساحات الأراضي الواقعة "ضمن حدود دولة إسرائيل". وينص "قانون أساس: أراضي إسرائيل" على منع نقل الملكية على أي من مساحات "أراضي إسرائيل" إلى ملكية خصوصية، ما يعني أن "سلطة أراضي إسرائيل" هي الجسم الأساس في دولة إسرائيل الذي يتولى مسؤولية ومهام "إدارة" الأراضي في الدولة والتصرف بها.

ويتضح، مما سمح بالنشر عنه حتى الآن، أن تحقيقات الشرطة في هذه القضية بدأت منذ أكثر من ستة أشهر، في أعقاب شكوى قدمت إليها، وأن هذه التحقيقات لا تزال متواصلة، ما يعني أن فضيحة الفساد هذه في "سلطة أراضي إسرائيل" تتشعب يوما بعد يوم لتمتد خيوطها وتتطاول وقد توقع في شباكها رسميين مسؤولين كبارا، حاليين وسابقين، تحوم حولهم شبهات قوية جدا بأنهم تصرفوا بمساحات واسعة من "أراضي الدولة" لخدمة مصالح ومآرب شخصية، لهم ولمقربين منهم. فقد علم أن الشبهات المركزية في هذه القضية تتمثل في قيام المحامي ناحوم لينغنطال، عضو الكنيست السابق عن حزب "المفدال" (المركّب المركزي في حزب "البيت اليهودي" الحالي) باستغلال علاقاته الشخصية الوثيقة مع رئيس "سلطة أراضي إسرائيل"، بنتسي (باروخ تسفي) ليبرمان، لتمرير ما أطلق عليه اسم "قضية أراضي شركة الصناعات الملحية"، وفي مركزها إقرار "سلطة أراضي إسرائيل" بأن مساحات واسعة من "أراضي الدولة" في مدينتي عتليت وإيلات هي أراض مخصصة للبناء السكني، وليست أراضي للأغراض الصناعية - الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى جني الشركة المذكورة أرباحا طائلة جدا تقدّر بمئات ملايين الشواكل. وهذا، فضلا عن قضايا أخرى تتعلق بمشاريع بناء سكني تولتها ونفذتها شركات أخرى للينغنطال وليبرمان علاقة مباشرة بها، سواء بالملكية أو بالعمل أو بالمصالح.

ليبرمان ولينغنطال - مسيرة طويلة من الصداقة والمصالح المشتركة!

بنتسي (باروخ تسفي) ليبرمان وناحوم لينغنطال هما صديقان شخصيان حميمان، ترعرعا في صفوف "حزب المتدينين الوطنيين" (المفدال)، ثم أصبحا عضوين في لجنته المركزية، بينما كانا من العاملين البارزين في قطاع العقارات في الدولة.

وكان ليبرمان قد بدأ نشاطه السياسي نائبا لرئيس بلدية مدينة الخضيرة، مسقط رأسه، ثم كان المبادر المركزي إلى إقامة مستوطنة "بيدوال" في الضفة الغربية، ومنها تسلم منصب رئيس "مجلس المستوطنات"، ثم رئيس المجلس الإقليمي "شومرون". وبعد ذلك، في العام ٢٠٠٩، أوكل إليه منصب مدير مديرية "تفنيت" في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية المسؤولة عن "معالجة وتأهيل" المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من مستوطنات "غوش قطيف" في قطاع غزة، ولهذا يطلق عليها أيضا اسم "مديرية الانفصال". وفي أيلول من العام ٢٠١١، أقر رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) ووزير المالية (يوفال شتاينيتس) ووزير البناء والإسكان (أريئيل أطياس) تعيين بنتسي ليبرمان مديرا عاما لـ"مديرية أراضي إسرائيل"، التي تغير اسمها إلى "سلطة أراضي إسرائيل" ابتداء من مطلع آذار ٢٠١٣.

أما ناحوم لينغنطال فكان ناشطا مركزيا في حزب "المفدال" حيث تولى فيه منصب "السكرتير السياسي"، ثم تولى، في العام ١٩٩٦، منصب المدير العام لوزارة المواصلات، ثم انتخب لعضوية الكنيست ضمن قائمة "المفدال" في انتخابات الكنيست الـ ١٥، لكنه عاد إلى "أعماله الخاصة" بعد دورة واحدة فقط.

وفي العام ٢٠١١، كان ليبرمان ولينغنطال من بين المرشحين لتولي منصب المدير العام لديوان رئاسة الحكومة، غير أن أيا منهما لم يفز بالمنصب وتم "تعويض" ليبرمان بتعيينه مديرا عاما لـ"سلطة أراضي إسرائيل".

وتعود الشراكة في مجال المصالح الاقتصادية بين ليبرمان ولينغنطال إلى سنوات عديدة خلت، إذ كانا شريكين في مكتب للمحاماة، ومن خلاله قاما بشراء وتملك مساحات واسعة من الأراضي. وفي وقت لاحق، وبعد انشغال كل منهما في مناصب رسمية وحزبية مختلفة لبضع سنوات، عادت هذه المصالح لتلتقي من جديد حينما اشترى لينغنطال حصة من شركة "أل هار للهندسة والبناء" - وهي شركة فرعية تمتلكها شركة "كردان"، إذ أصبحت "أل هار"، بعد دخول لينغنطال شريكا أساسيا في ملكيتها، الذراع التنفيذية المركزية في مشروع "إخلاء وبناء" في أحد الأحياء الكبيرة في مدينة اللد وكان مخصصا لجمهور المواطنين المتدينين، وذلك في أعقاب مناقصة أصدرتها "سلطة أراضي إسرائيل" في العام ٢٠٠٩. وقبل ذلك بوقت قصير، تم تعيين ليبرمان مستشارا في شركة "كردان" وكان أحد المقررين المركزيين في هذا المشروع.

«مصطلح "إخلاء وبناء" يصف سياسة الحكومة والسلطات المحلية في إسرائيل في "تجديد مناطق مهملة" في المدن والبلدات المختلفة. وفقا للقانون، تعلن وزارة البناء والإسكان ضرورة إخلاء منطقة معينة أو حي معين من البيوت القديمة، وبناء بيوت جديدة مكانها وبدلا منها، غالبا ما تكون أبراجا سكنية. يتلقى سكان البيوت القديمة تعويضاً مقابل إخلائهم منها، وعادة ما يحصلون على شقّة في المباني الجديدة، أو في مكان آخر. هذه البيوت الجديدة يتولى مهمة إنشائها وتجهيزها، عادة، مبادرون ومقاولون (وشركات) من القطاع الخاصّ يحصلون على امتيازات وتسهيلات ضريبية واسعة ومختلفة، بينما تقوم البلدية (السلطة المحلية) بتطوير البنية التحتية في الموقع».

الشبهات العينية: علاقات تُخضع المواقع الرسمية للمصالح الشخصية!

وفي نهاية الأسبوع قبل الماضي، أجرى محققو «الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا الغش والاحتيال» في شرطة إسرائيل، نهاية الأسبوع قبل الماضي، تحقيقا استمر أكثر من عشر ساعات مع بنتسي ليبرمان أخضع في نهايته للاعتقال المنزلي لبضعة أيام، وذلك بشبهة ارتكاب مخالفات الغش وخرق الأمانة، وبضمنها المساعدة في تمديد حقوق الاستئجار لشركة «كردان» في منطقة تعرف باسم «بيت كردان» في تل أبيب، تقديم الدعم والتسهيلات لمشروع بناء سكني تنفذه الشركة نفسها في مدينة اللد، فضلا عن تقديم المساعدة والتسهيلات لشركة «الصناعات الملحية» التي تمتلكها شيري أريسون، مالكة «بنك هبوعليم» («بنك العمال») الإسرائيلي.

كما أجرى محققو الوحدة ذاتها تحقيقا مطولا مع المحامي لينغنطال، أخضع في نهايته، هو الآخر، للاعتقال المنزلي لبضعة أيام، علما بأن لينغنطال يشغل اليوم عضوية إدارة شركة «كردان»، بينما أشغل ليبرمان في السابق منصب «مستشار» لها، وهي شركة تعمل في مجال المبادرة والتخطيط والتنفيذ لمشاريع بناء سكني في مناطق مختلفة من البلاد، بما في ذلك بواسطة شركة فرعية تدعى «أل هار للهندسة والبناء»، التي يشغل ليبرمان فيها منصب عضو في مجلس الإدارة!

كما حققت الشرطة مع عدد كبير من الموظفين الرسميين ومع أشخاص من خارج «سلطة أراضي إسرائيل» بشبهة الضلوع في هذه الفضيحة وأصدرت الشرطة أوامرها إلى كل من ليبرمان ولينغنطال بعدم الدخول إلى مكاتب «سلطة أراضي إسرائيل»، وهو ما دفع ليبرمان إلى تقديم استقالته من منصبه.

وتشتبه الشرطة بأن ليبرمان خرق، بضع مرات في بضع مناسبات، أنظمة «تضارب المصالح» التي وقع عليها وتعهد بها لدى تعيينه رئيسا لـ«سلطة أراضي إسرائيل»، إلى جانب استغلال منصبه في هذه السلطة لدفع وتسهيل عقد وتنفيذ صفقات عديدة لصالح شركة «كردان». وتتمثل الشبهة المركزية، في هذا السياق، بقيام ليبرمان بدفع وتسهيل تخطيط وتنفيذ مشروع بناء سكني في مدينة اللد («مشروع رمات أليشيف») لصالح شركة «أل هار للهندسة والبناء»، من خلال موقعه في رئاسة «سلطة أراضي إسرائيل»، وذلك على الرغم من علاقاته الوثيقة مع لينغنطال وعلى الرغم من إشغاله عضوية مجلس إدارتها ومنصب مستشار سابق في شركة «كردان» المالكة لها. وتؤكد الشرطة، في معرض الشبهات، أن ليبرمان صادق لشركة «كردان» على بيع مساحة من الأراضي لشركة أخرى تدعى «روتشتاين» لتنفيذ مشروع البناء السكني في مدينة اللد وأن هذا المشروع لم يكن من الممكن تنفيذه لولا مصادقة ليبرمان («سلطة أراضي إسرائيل») المذكورة وأن شركة «كردان» حققت من وراء هذه الصفقة ربحا صافيا زاد عن خمسة ملايين شيكل.

من نشاطات «مركز مدار»

دراسة ترصد آثار الاستيطان الكارثية على الاقتصاد الفلسطيني

رام الله- اعتبرت دراسة صدرت حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار تحت عنوان «الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني» أنجزها د. عاص أطرش، أن الأضرار الناجمة عن المستوطنات تمس كل الفلسطينيين في الضفة الغربية في شتى المجالات الإنتاجية، التجارية والخدماتية، وتنعكس جميعها على مستوى الرفاه وتوزيع المداخيل وجودة الحياة.

وأظهرت الدراسة حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن وجود المستوطنات، وما يترتب عليها من قيود على الفلسطينيين في تنقلاتهم اليومية، ومصادرة مواردهم الطبيعية، علما أن حساب الخسائر لا يشمل ثمن الموارد الطبيعية أو قيمتها الاقتصادية، وإنما القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي، وما تنتجه من مداخيل للقوى العاملة الذي يعتبر محركا في عجلة الاقتصاد.

وبينت الدراسة أن الخسائر تتوزع بين تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة، بلغت قيمتها المضافة في القطاع الزراعي ١٥٣ مليون دولار سنويا كخسارة للمحاصيل الزراعية. أما قطاع الصناعة فإنه يخسر ٢١٢٫٧ مليون دولار سنويا، وتصل خسائر قطاع السياحة إلى ٦٣ مليون دولار، وقطاع الإنشاءات ٦٠ مليون دولار، وأن مجمل التكاليف المباشرة تبلغ ٤٨٨٫٧ مليون دولار.

كما أظهرت الدراسة أن حجم الخسائر غير المباشرة في سوق العمل بالذات بلغت ٣٨٥٫٣ مليون دولار بالأسعار الجارية.

وتعتبر الدراسة هذه التقديرات منخفضة مقارنة مع ما يجرى في الواقع، لأنها لم تأخذ بالحسبان عدة قطاعات خدماتية وإنتاجية وتجارية، وذلك للتعقيدات في الحسابات التقديرية بسبب عدم توفر المعطيات، إلى جانب ذلك يجب تحميل جزء من التكاليف للاحتلال بسبب كونها مشتركة ما بين المستوطنات وكافة الممارسات الاحتلالية، واكتفت الدراسة - كما ورد في مقدمتها- بتقديرات أولية من باب توخي الحذر وتجنب الوقوع في المبالغة.

تتكون الدراسة من أربعة أجزاء، يشمل الجزء الأول خلفية عن أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي وفق مؤشرات اقتصادية في السنوات الأخيرة، وإبراز الفجوة بين اقتصادين يرتبط الواحد منهما بالثاني، أما الجزء الثاني فيستعرض خصائص الاستيطان والمستوطنين في الضفة الغربية وكلفتهما للاقتصاد الإسرائيلي، ويعرض الجزء الثالث الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاستيطان وفق طريقتين: الإنفاق والدخل، تتركز الأولى في الخسائر الاقتصادية للقيم المضافة للناتج المحلي الإجمالي، والثانية تتركز في الخسائر الناجمة من المداخيل، أما الجزء الرابع فيحتوي على تلخيص واستنتاجات.

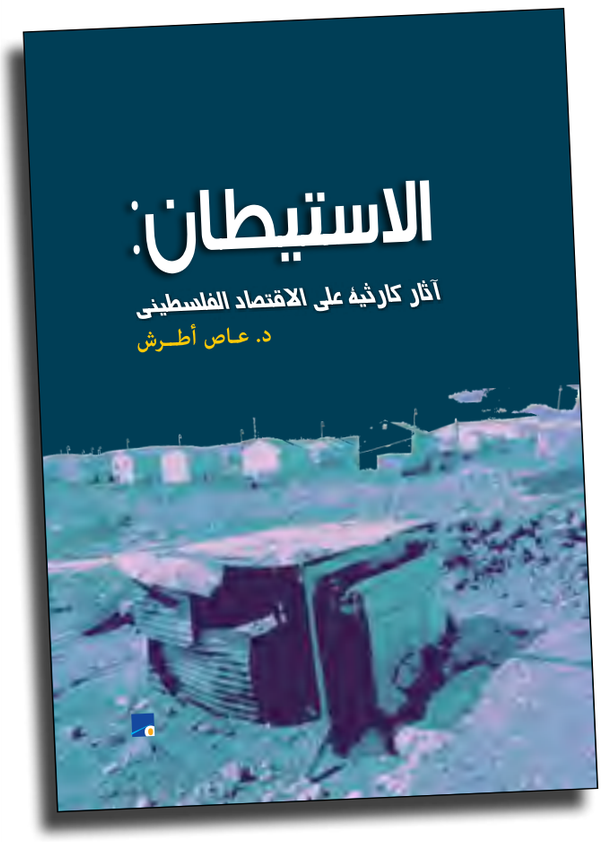

"أوراق إسرائيلية" ٦٥:

تقرير حول «الخزائن السرّية» لتمويل الاستيطان وآخر عن منطقة «نيتساني شالوم» الصناعية

رام الله- صدر حديثا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد ٦٥ من «أوراق إسرائيلية». ويضم بين دفتيه ترجمة لتقريرين جديدين صدرا في إسرائيل حديثا حول رعاية مؤسسات الدولة الإسرائيلية الرسمية للمشروعات والممارسات الاستيطانية المتعددة في المناطق الفلسطينية:

الأول، تقرير هو عبارة عن تحقيق أجراه «مولاد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»، حول نشاطات «وحدة الاستيطان» العاملة في إطار الهستدروت الصهيونية العالمية التي تعتمد ميزانيتها على أموال عامة، يثبت بالاستناد إلى أحدث المعطيات والوقائع أن هذه «الوحدة» أضحت بمثابة «الخزينة الخاصة والسرية لليمين الاستيطاني» التي تستخدمها الأحزاب المتماثلة مع المشروع الاستيطاني في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وفي مقدمها حزبا «البيت اليهودي» و«يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، بهدف دفع وتعزيز مشاريع الاستيطان والتوسع في أراضي الضفة الغربية، وتوطيد القاعدة السياسية والأيديولوجية لهذا اليمين الاستيطاني في سائر أنحاء الدولة.

الثاني، تقرير يلقي أضواء كاشفة على المدلولات الحقيقية للمنطقة الصناعية «نيتساني شالوم» («براعم السلام») التي أنشئت العام ١٩٨٥ على خط التماس في شمالي الضفة الغربية بمحاذاة مدينة طولكرم، وتضافرت فيها عدة شرور مستطيرة لدولة إسرائيل أنتجت توليفة سامة وبغيضة بشكل خاص: سيادة يهودية فظة ممزوجة بجشع جامح واستغلال بشع للعمال وتلويث للبيئة والهواء والماء بعديد من المواد الكيميائية السامة، وكل ذلك وسط انتهاك لكل القوانين الدولية وحتى الإسرائيلية. ونتج عن هذه المنطقة وما يزال ينتج طوال الوقت، ما يسميه كاتب التقرير «الفطر السام للاحتلال والاستغلال».

أنجز ترجمة التقريرين سعيد عيّاش، وكتب محرّر سلسلة "أوراق إسرائيلية" أنطوان شلحت تقديماً لهما أشار فيه إلى أن الخيط المشترك الذي يربط بين التقريرين، فضلاً عن كمّ المعلومات الدامغة المُتضمّن فيهما، يكمن في إشارتهما إلى أن الحقائق التي يوردانها واضحة لكل من في رأسه عينان على نحو جليّ للغاية، ومع ذلك ثمة حاجة في إسرائيل إلى جهد كبير من أجل ملاحظتها.

وأضاف: لئن كانت هذه الإشارة تتوخّى قول شيء محدّد، فهو أن مثل هذه الرعاية التي تحظى بها المشروعات والممارسات الاستيطانية في المناطق الفلسطينية من جانب خزينة الدولة الإسرائيلية والجهات الحكومية المعنية ما كانت لتمرّ مرور الكرام لولا وجود رأي عام يؤيدها، ولولا تجند وسائل إعلام تتغاضى عنها بالمطلق إلى درجة التواطؤ معها بالصمت لصرف الأنظار عنها.

وبحسب ما يؤكد كاتب التقرير حول «نيتساني شالوم» الأستاذ الجامعي عيدان لاندو في تقرير آخر له حول الموضوع ذاته، فإن أحد «الإنجازات» المثيرة للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي (في الضفة الغربية) يتمثل في رسوخ صورة كاذبة للواقع في وعي معظم الإسرائيليين.

ووفقاً لهذه الصورة الكاذبة، فقد قادت هذا المشروع الاستيطاني في البداية أقلية مسيانية هزيلة، كبرت وازدادت بمرور الأعوام، لكنها ما زالت أقلية. وقد نجحت هذه الأقلية في خداع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، واحدة تلو الأخرى، ومن ضمنها حكومات «معتدلة»، وفي جرّ إسرائيل بصورة أعمق إلى مستنقع الاحتلال الآسن، خلافاً لرغبة ومصلحة غالبية المواطنين الإسرائيليين. وبحسب تلك الصورة الكاذبة ذاتها، فقد باتت الدولة بأكملها على اختلاف أذرعها السلطوية رهينة في يدي أقلية قومية متطرفة تتصرّف بها على هواها.

غير أن هذه الصورة، التي رسخت حتى في أذهان «اليسار» الإسرائيلي، هي صورة خادعة ولا أساس لها، وهناك كم هائل من الدلائل التي تثبت أن الدولة ذاتها تستسلم طوعاً لتلك «الأقلية»، بل وتحدّد لها أحياناً أهدافها، نظراً إلى أن النظام السياسي لهذه الدولة له ثلاث أذرع: السلطة الحاكمة والمستوطنون والجمهور اليهودي، ولكل واحد منها أسبابه المخصوصة لمواصلة تنمية وترسيخ تلك الصورة الكاذبة التي تدعّي أن «أقلية متطرفة تجرّ دولة بأكملها»!.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop